







كتاب الطهارة كتاب الصلاة
كتاب الحج

شیرتہ جامعہ مدنیہ سکندریہ
والفصل محمد عبداللہ السید محمد



1.4

يَسْتَوُونَ يَا عِزِّي كَيْفَ أَوْجَحُ كَوْنُ الدَّرْسِ بَارِئِي
قَوْلُوا لَا تَعْبُرُوا بَيْنِي وَبَيْنَ الدَّرْسِ لِكُلِّ بَارِئِي
وَأُولَئِكَ أَتَى بِهِمْ خُشْعٌ كَوْنُ الدَّرْسِ زَيَانِ أُولَئِكَ
يَا عِزِّي كَيْفَ تَسْخَرُ الدَّرْسُ أَلَمْ تَكُنْ دَرَسَ خَيْرِ
أُولَئِكَ كَيْفَ يَدْرَجُ كَوْنُ الدَّرْسِ مَرْكَزُ فَجَانِ
أُولَئِكَ كَيْفَ تَسْخَرُ كَوْنُ الدَّرْسِ بَرِيلَا دَرَسَ
يَا دَرَسَ كَيْفَ تَسْخَرُ كَوْنُ الدَّرْسِ دَرَسَ
مَنْ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ
دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ دَرَسَ

وقال ووجه الحق قاطعة اطلق الحق نفسها
وهي البرهان على ما قامت به الحق من الغد
كما يوضح الرجل بانه عدل لشدة عكسه
به ولا زالت الحق من الله على عبادته حتى
لا يقوم لنفسه وانما ظهور الحق يقوم
به من العلماء اطلق الحق عليهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جاعل العلماء اجبا للاهداء زاهية
واعلاما للاقتداء باهرة ووجهة على الحق قاطعة
ومحجة على الضد شارعة وصدور الفضائل جامعة
وبدور في السماء السريعة طالعة حمدا يدوم دوام
جون الفياض ويبقى بقاء الجواهر لا اعراض والصلوة
على صاحب الملة الطاهرة المؤيد من عند الله بالمعجزة
الظاهرة محمد خاتم الرسل وناسخ الملل والرضوان
على آله ائمة الهدى وصحبه مصابيح الدجى والرحمة
على من تبعهم باحسان وعلى علماء الامة في كل زمان

اما بعد فقد اناب يصغر الحافظ حمزة ويغفر
للضابط علمه والشد لو قاد القرحة رموزا وتنضم
لنقاد البصير كنوز ويشوق لرايق اللفظ وجيز

الاجابة على سؤال الارض
كل الحق هذا
ان الامة من طهر
منه الاقوال والاعمال
بما قام امورهم على
مناهج الشريعة

الحمد لله جاعل العلماء اجبا للاهداء زاهية
واعلاما للاقتداء باهرة ووجهة على الحق قاطعة
ومحجة على الضد شارعة وصدور الفضائل جامعة
وبدور في السماء السريعة طالعة حمدا يدوم دوام

الحمد لله جاعل العلماء اجبا للاهداء زاهية
واعلاما للاقتداء باهرة ووجهة على الحق قاطعة
ومحجة على الضد شارعة وصدور الفضائل جامعة
وبدور في السماء السريعة طالعة حمدا يدوم دوام

الحمد لله جاعل العلماء اجبا للاهداء زاهية
واعلاما للاقتداء باهرة ووجهة على الحق قاطعة
ومحجة على الضد شارعة وصدور الفضائل جامعة
وبدور في السماء السريعة طالعة حمدا يدوم دوام

ويفوق على النظائر تعجيبا تحوى مختصر الشيخ ابي الحسن القدوري
ومنظومة الشيخ ابي حفص النسفي رحمها الله تحران زاهيان
وهذا مجمع البحرين ومما النيران المشرقان وهذا ملقى
النيران احدهما يهدي الى فقه اذهب الذي مبسوط اسرف
المطالب والاخر يعرف الخلاف بين المذاهب جمعت بينهما
جمعا لم يسبق اليه ولا عثر احد غنرى عليه مع زيادات شريفة
وقيود ومسائل منظمة لا يعقوب واسان الى الاصح والاوى
وتبنيه على المختار للفتوى وهما انا قد صدرت تمهيدا قاعدا
اخترتها واورضاع شريفة ابتداء لتكون اقرب الوسائل
الى ايضاح هاتيك المسائل والله ولى اعانتى على هذا التهذيب
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **صدر الكتاب**
وضعت هذا الكتاب وضعا يستفيد منه قارى كل مسألة
هل هي خلافة او غير خلافة واذا كانت لافية يعلم ما

الحمد لله جاعل العلماء اجبا للاهداء زاهية
واعلاما للاقتداء باهرة ووجهة على الحق قاطعة
ومحجة على الضد شارعة وصدور الفضائل جامعة
وبدور في السماء السريعة طالعة حمدا يدوم دوام



فها من المذهب على التفصيل بآتم وجوه التحصيل وذلك
بمجرد قراءة هاهنا تلويح برقدها وتصريح باسم وان لنا قدر
وضعتا قومًا الفوائد تذكرها فانها هي كحاشية ينفع وجوه
ولا يضرب عودها فنقول قد رد لنا على قول ابي حنيفة ه اذا خالفه
صاحبه بالجملة الاسمية سواء كان الخبر مقدمًا او جملة او
مفرد الا ان يقع هذه الجملة حالاً معترضة فلا تدل على خلاف
او تضمن نسبة رواية الى ابي حنيفة ثم فلا تدل على خلاف صالح
فان اقتسم القولان طرفي النفي والاثبات اقتصرنا على ما والا
ارد فانا بضمير التثنية لاثبات مذهبهما باي الجمل مسيئنا
لا من اللبس وعلى قول ابي يوسف ه اذا خالفه صاحبه بالجملة
الفعلية المضارعة المستتر فاعلها وعلى قول محمد اذا خالفه
صاحبه بالجملة الماضية المستتر فاعلها والكلام في الاقتصار
عليها وورد انما بضمير التثنية ما سبق وعلى قول ابي حنيفة

دو

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, stained paper.

مسجد جامع قزوین

به اذا خالفه ابو يوسف به ولا قول لمحمد به بالاستسنة وارداها بالمضا
 وعلى قوله اذا خالفه محمد ثم ولا قول لابي يوسف به بالاستسنة وار
 دها بالماضية او بنفي قول محمد به بخرفه وعلى قول ابي يوسف
 اذا خالفه محمد ولا قول للامام بالغلبتين او بنفي قول محمد بعد
 المضارعة وعلى اقوال الثلاثة بثلاثة اوضاع اما بالاستسنة و

لزيادة زمانه على ساعات يوم
واليلة الاعمال اوقات حسن صلوات

حسن البصري
ابن الصالح
الاصمعي

على انهما في الوقت واخرها
على نقله يوم الثلاثاء ساعه
ب. ويعتبر خروج الاغلب واجاز
لنقاء المكان

لعل ان هذه الجملة ترد على غلط واحد
بل ان كان قول ان في مثلنا اثينا
بما نافية وان كان قوله نافية اثينا
مبتدأ مثال لما كانت قولنا ونفس
الاذنين بناء الراس ومثال
النفس ولم نوجب النية

و للمنا على غير الخلافة

واردا بها بالفعلين او بالجمليتين ونفي قول محمد بن ابي حنبل
لذلك نكل حمله على قول من على كلامه كقولنا وكذا اخراج العف
لثمة مرتبة اولها للامام وثانيها لابي يوسف وثالثها لمحمد
وعلى خلاف السافعي ثم بفعلية مضارعة مصدرية بنون الجا
نقيا واثنان وعلى خلاف زفر بن بياضية الحق بها نون الجماعة
لذلك وعلى خلاف مالك ثم بفعلية الحق بها واو والجمع وانما جعلناه
مجموعا ليفهم ان المذكور موقوف اصحابنا وانهم مخالفون فيه
فقتصر على هذه الجملة ان فهمت اقوالهم والا ارد فنا بنفيها
على ما سبق هذه اوضاع المسائل الخلافية بالجملة السطرية و

(م) ۱۴۰۳
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۳

في الكتاب فلهذا

والنافية العاريتين عن الموضع السابقة وبالفعل الظاهر الفاعل
 والمستتر للعلم به والفعل اللازم ظاهر كان فاعله ^{أو} مضمرا أو الذي
 لم يسم فاعله واذا قد وفيها بالمقصود فقد رقتنا حرف
 والسين والميم على الماسمية والمضارعة والماضية ونفي قول
 محمد وعلم الاقوال الثلاثة على الترتيب تنبيها على ان تلك الاحكام
 اقوال اصحاب الرقوم وحرف العين والزاء والكاف على الجمل
 التي اصحاب هذه الرقوم وهم الشافعي وزفر ومالك رحمهم
 مخالفون الحكم المذكور فيها وحرف الدال على المسائل والقيود
 الزائدة على ما في الكتابين وقد ائتمنا ان لا نخلل الكاتب بها لغاية
 سرعة الوقوف على المسائل الخلافية واعانة للمبتدئ و
 والقاصر في علم العربية وليكون فارقا بين ما ينسب في الخط
 من الجمل الفعلية صونا للكتاب عن غلط الكتاب تنبيها
 على فوائد تلك الزوائد وقد شارك المسألة سابقا في حكمها

المراد من قوله في موضع
 او تركه مكتوبا
 او محرم العبدان واما التثنية
 او محرم العبدان واما التثنية

المراد من قوله في موضع
 او تركه مكتوبا
 او محرم العبدان واما التثنية

وخلافها المشاركة في الاعراب وهذا حين نشرع معتمدين
 على العزيز الوهاب **كتاب الطهارة** يفترض في الوضوء
 غسل الوجه ويسقطه عماور العذار واليدين والرجلين
 الى المرفقين والكعبين وادخلنا ما لم يفترضوا مسح كل
 الراس فنقدته بالريح لا بالاقل ومنعنا فيه مذي الاصبع وقرض
 اللحية مسح ريعها والاصبع ما يبلد البصر ويسقطه او يستعملها
 وتحكم بالاجزاء والطهورية في ملاقات المسوح للآناء ناويا
 للمسح لا بعدد ما ويسن للمتيقظ غسل يديه ابتداء و
 والتسمية والسؤال والتحليل ويراه في النجاسة سنة ومما
 فضيلة والتأليف واستيعاب المسح ولانئذنه والمضيضة
 والاستساق ونوفية لكل منها لا الهما في الغسل ومسح الاذنين
 بما الراس ولم نوجب النية والترتيب ولم يشرطوا ولا
 ويستحب التيامن **فصل** وينقضه كل خارج من سبل

مسح

المراد من قوله في موضع
 او تركه مكتوبا
 او محرم العبدان واما التثنية

المراد من قوله في موضع
 او تركه مكتوبا
 او محرم العبدان واما التثنية

المراد من قوله في موضع
 او تركه مكتوبا
 او محرم العبدان واما التثنية

لا يخصه والنساء والدخول

من غير السجدة

ولم يشرط للاعتياد ونالحي به الخارج النجس من غيره والقي و
وشرطنا في السيلان ولا مبتلا وهو ملغى في قديم مايع واعتبر
وحكم بناقضية في البلغم ونجح المتفرق لا اتحاد المجلس لا الباعث و
وتنقضه بالتحقق في صلوة كاملة ولو غلبه اغشاء او جنون او زالت
مسكته بنوم انتقض ولم يقدره في القاعد بالطول ولم تنقض به
في قيام وركوع وسجود مطلقا وحكم به لتعمد في الصلوة ولم تنقضه
بليس امرأة ولا فرج بياض الكف ولم يشرطوا في لمسها شهوة ومنعه
بغسل الياسرة **فصل** يجب غسل البدن لا تزال التي ولم يشرطوا
الدلك ونشرط الشهوة ويعتبر وجهها في الخروج ولا يوجب على
مستقط وجردماء رقيقا ولم يتذكر احتلاما ولا التقاء الختانين
وانقطاع حيض ونفاس لامذي ووذوي ونسج لجمعة وعيد
واحرام وفي عرفة وان يبتدئ بغسل يديه وفرجه وازالة
الخبث ثم يتوضأ الارجليه ويثلب الصب المستوعب ثم يغسلها

وإذا كان في وقت الصلاة لم يشرط الاغتسال

وإذا كان في وقت الصلاة لم يشرط الاغتسال

وإذا كان في وقت الصلاة لم يشرط الاغتسال

وإذا كان في وقت الصلاة لم يشرط الاغتسال

قال ابو بولس
ادالته البناء
فراى ماء ديفا
خرج من اظفر
ولم تذكره
احتلاما لا
يجب عليه
الغسل وقال
يجب عليه

الغسل من غير السجدة

الغسل من غير السجدة

بغسلها وتكنى المرأة بتخليل شعرها وجرم بالاكبر دخول المسجد
والتلاوة وبالا صغر من المصحف لا بغلافه **فصل** يرفع الحدث
بالماء المطلق لا بعصير نبات ومغلوب بطاهر وجنين بغالب
على طاهر كزعفران تغير به بعض اوصافه ويعتبر الغلبة
بلا جزاء لا باللون في الماص ولا يرفع بمسح ويغسل بماء
ازيل به حدث او تقرب به وعن الثاني فهو مغلف النجاسة
وتخففها وطاهر غير طهور صوابا ولم يخلو ما يطهرونه
مطلقا ولا حكمنا بان كان مستعملة طاهرا والماء واجتنب
لطلب النساء الختان والرجل طاهر في الماص وعلى حالهما
وطاهر وطهور وجوز من طرف غدير لم يتحرك بتحريك الاخر
المتنجس ويقدر بعشر اذرع في مثلها وعمقه بما لا تنخر
بالغرف ومن جار عديم اثرها فيه وماء مات فيه حيوان
وجنين بماء مات فيه غير دموى ونحو القليل وان

ادخل يده في الماء

ففي الاجزاء لانه ليس بماء مطلق

وقد نبه بالعلاج لقوله عصير
ومذا احتراز عن الماء اذا قطر
بنفس من الكرم من غير عصير
فانه يجوز الوضوء لانه ماء خرج
منه من غير علاج فالرأى
بالماء العيون

فان كان في وقت الصلاة لم يشرط الاغتسال

لم يتغير بالخامسة ويتغير القلبي وان لم يتغير بها ولم يتغير
 عظم الميت دون شعرة فنظفها وما لم يخله حيوة وجلد
 الكلب مدبوغا وطهر واجلود الميتات مدبوغة وما
 يستعمل من مخترم وجنس العين ويتنجس شعره وطهره
 وجنس عين الفيل والحذاء بالسباع **فصل** ينزع البائر
 لموت ادمي ونحوه ولا تنفخ حيوانا وعشرون دلو
 وسطا او كبير ان حساب لموت فارة ونحوه الى ثلثين
 واربعين الى خمسين او ستين لحمامة ونحوها ومن المعين
 بقدره وامر عائش الى ثلثمائة واعاد صلوة ثلثة ايام
 ولياليها لظهور منتفخ ويوم وليلة ميت واجبة وو
 ودفنها على العلم وطهرها والدلو الاخير تقط **فصل**
 ويتغير السور بالمسير ونوجب غسل الملاء لولوغ الكلب
 ثلثا اسبعا احدها بال

الزيادة الى خمسين
 مستحبة في رواية
 الجامع الصغير
 وعلى الاطهر
 ورواه اخرى
 ستون للاحتياط

سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

لخنزير وخاتم به من سباع الهائم ولا يتركه من هرة ونكس من دجاجة
 مخللات وسباع الطير وسائل البيوت ويجمع بين التيمم والوضوء
 بسور بغل او حمار واجزا تقديم التيمم ولا باس بسور الفرس وحلم
 به اغلب في اختلاط او ان اقلها طاهر بالتحريم **فصل** يتم مسافر
 فقد الماء حنفية او حنفا ومفارق المصر ميلا ونحوه للمريض
 خاف الريان كما لو خاف تلف نفس او عضو فيضرب ضربة
 لوجهه واخرى لبدنه الى مرفقه مستوعبا للصالح ولم
 يقتصر على النوعين وجوز من صعيد طاهر غير منطبع ولا
 مترمد ولم يعين التراب ويجوز بالرمل ايضا وللضرورة
 بالغبار ولا لصاق ملغى وشروطه وفرضنا النية فيه و
 ينقضه ناقض المصل والقدرة على الماء ومروا النية
 كما سبق ونبطل صلوة لرؤيته مطلقا وبامر باعادتها
 لتذكره وابطالها الى موضع اقتدى بمسح والوضوء

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

في سورة
 في سورة
 في سورة

[illegible]

2 المسح عليه قولان القدم
جوانه واجد يد منعم وقصو
(اللاظهر)

وفي كراهة خلوتها عنه رواه ابنان والفصل في المغرب بسكنة
وقال مجلسه وسنان لغاية وروى في الأولى وتخير البواقي
ونقيم لكل ولم يكنوا بواحدة وأمر بالمفرد به ويكره تركها
للسافر ويجوز تقديمه في الصبح بفترض على المصلي ان يقدم
طهارة يديه ومكانه ويتباه عن النجاسة والحقيقة الما
ويستعيرته فالرجل من السرة الى الركبة ويحمل الركبة منها
وللمامة البطن والظهر ايضا والحناء غير الوجه والكف وفي
القدم رواه ابنان ولم ينفذ اصله لاطلاق النكشاف فنقدت
برج العضو كاليان والخذ والسعر النازل والذكر وحده
ولانتيين وتخيرها مع ما دون النصف ومعها في رواية
ولو انكشف اوقام في صف النساء للرحمة او على نجاسة
مانعة قد راداء ركن يفدها واجازها ما لم يورده وامر
واجذبوب كله خشن بالاداء فيه وخبره بينه وبين الملاء

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

نفة
ومرارة بالجملة
للمكة المحدث
والحقيقة
المانعة من
المانعة من
المانعة من
المانعة من

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

الملاء عاريا ولا يعيد ما صاب به ولم ينزح غير واحد سائر القيام
بل بفضل الملاء وبسبب استقبل اصناف الكعبة ان كان مكة وجزءها
ان نائي عنها ويحترى للاستباه وعدم المخبر وتخير صلوة للاصا
في العدول عن جهة التحري وتجرى لو اتمهم به ليلا فاختلقت
جهاتهم ولم يعلموا جهة الامام ولا يقدمون ولم نامر المستدين
بلاعادته ولو علم خطاه فيها يستقيم وينوي الصلوة فيعلم
اي صلوة هي ولا معتبر باللسان ويضيف المومنة المتابعة
ويوصلها بالتحريم ونفذه شرط الاركان **فصل** يفترض
والقيام والقرأة والركوع والسجود والعدة الاخيرة وقدر
بالشهاد لا بقدر ايقاع السلام ويسن ان يرفع يديه للتحريم
محاذا بابها ميه شحني اذنيه والمرأة الى المنكبين وبان المعية
ومما بتقديم الرفع ولم يقصر واعلى التكبير المخرج عليه فيقصر
على المخرى والمنكر ويجازي بالكبير وسائر كلم التعظيم ولم يركلوا

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

وكان خافيا من عدو بناخو
لو استقبل اوسج او كان على
خشيته في البحر لو استقبل
غرق سقط عنه الخطأ
بالوجه لان الحق عزز
مسقطا فاشتباه
حال الاستباه

رواجا
وہ

المعبد
ذلك قرية
على كخص
العيد
بالامام
قال في المتن
اشارة
سعيد
الى ما مر

وفاة الامام في سنة ١٠٠٠

ممالك خنيزار اجد في البداة بيده وركبتيه

وخرانه واجب و شرط طهارة مكانه
عندنا على القولين وعلى القول
بالوجوب ففي وجوب كشف
الكف خلاف والا فلا شرط
على كل حال وعندنا لا شرط
طهارة المكان

(179) في الصلاة...
 الجمعة أو سبقت الجمعة عن برئ نصلونه باطلة والاصل انترص
 الخروج من الصلوة بفعل المصل وقيل بل استواء اولها واخرها في
 وجوه الغير **فصل** الوتر واجب وقالوا سنة فتذكر في
 الغر مفردة وكذا تذكر فابته فيه واعادته لعادة العشاء
 غير لازمة وتوتر بتدث كالمغرب لا بواحدة فاذا فرغ من القراءة
 لبر ورفع يديه ثم قنت وتقدمه على الركوع ولا تحضه بالنصف
 الاخير من رمضان ولا تنقث في الجرفان اقتدى بقات فيه
 يامن متابعته **فصل** يسن للرجال المدا بالجماعة
 سنة مؤكدة ولا تتركها في مسجد محلة باذان ثمان فيوم
 العلم فالقراءة والاورع فلا سن فلاحس خلقا وكره تقديم
 الامعي والعبد وولد الزنا والمبتدع والفاسق واجازوا
 تقديمه ولا تؤم المرأة النساء وتقف وسطهن وتضع الصبي
 من امامة الرجال مطلقا في الاصح ويصف الرجال ثم الصبيان ثم
 (180) في الصلاة...
 (181) في الصلاة...
 (182) في الصلاة...
 (183) في الصلاة...
 (184) في الصلاة...
 (185) في الصلاة...
 (186) في الصلاة...
 (187) في الصلاة...
 (188) في الصلاة...
 (189) في الصلاة...
 (190) في الصلاة...
 (191) في الصلاة...
 (192) في الصلاة...
 (193) في الصلاة...
 (194) في الصلاة...
 (195) في الصلاة...
 (196) في الصلاة...
 (197) في الصلاة...
 (198) في الصلاة...
 (199) في الصلاة...
 (200) في الصلاة...

(201) في الصلاة...
 (202) في الصلاة...
 (203) في الصلاة...
 (204) في الصلاة...
 (205) في الصلاة...
 (206) في الصلاة...
 (207) في الصلاة...
 (208) في الصلاة...
 (209) في الصلاة...
 (210) في الصلاة...
 (211) في الصلاة...
 (212) في الصلاة...
 (213) في الصلاة...
 (214) في الصلاة...
 (215) في الصلاة...
 (216) في الصلاة...
 (217) في الصلاة...
 (218) في الصلاة...
 (219) في الصلاة...
 (220) في الصلاة...
 (221) في الصلاة...
 (222) في الصلاة...
 (223) في الصلاة...
 (224) في الصلاة...
 (225) في الصلاة...
 (226) في الصلاة...
 (227) في الصلاة...
 (228) في الصلاة...
 (229) في الصلاة...
 (230) في الصلاة...
 (231) في الصلاة...
 (232) في الصلاة...
 (233) في الصلاة...
 (234) في الصلاة...
 (235) في الصلاة...
 (236) في الصلاة...
 (237) في الصلاة...
 (238) في الصلاة...
 (239) في الصلاة...
 (240) في الصلاة...
 (241) في الصلاة...
 (242) في الصلاة...
 (243) في الصلاة...
 (244) في الصلاة...
 (245) في الصلاة...
 (246) في الصلاة...
 (247) في الصلاة...
 (248) في الصلاة...
 (249) في الصلاة...
 (250) في الصلاة...

أخذه أصحابنا في تحديد العمل الكثير المبطل للصلوة فيقولون
 الزيادة على الثلث كثير وقيل الثلث كثير حتى لو رمى بأصبعه
 حجر ألبت موات فسدت صلاته وعن أبي إسحاق لو أخرج
 الدابة فسدت صلاته ولو أخذ السرج لم يفسد صلاته
 الفقهاء أبو الليث وسيل أبو سليمان عن عمل في الصلوة مثل
 حل الأزار وسنن وحل السراويل وسنن أو حل المنطقة
 يقولون لا يفسد صلاته وقد أساء سمعت أبا يوسف
 يقول ذلك لو عمل على ما رأيت أناس لا يفسد صلاته
 إلا في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك

فلا في الأخيرين وبطلانها ولو تلا بعد ركعة وأجار الخلف
 مقتدر به خارج المسجد وأبطلنا استخلافها في حقهم ولو
 نام لاحق سهرى إمامه عن القعدة الأولى فليقطع بعد الفراغ
 امرنا بترك القعدة **فصل** قضاء فائتة بعد ست ذكرا
 لها متعين والزمان معها خمس وقضا ظهر وعصر من يومين

غير مرتين بعصرين ظهرين أو بالعكس واقتصر عليها
 وترتب الغوايت وسقط بالثبوت واسقطناه بست
 شهر واعتبر دخول وقت السادسة ومناخروجه ولو صلى
 الظهر بغير ظهر ثم صلى العصر به ذكرا ثم قضى الظهر وحده
 ثم صلى المغرب ذكرا اجزأها ولوطن اجزاء العصر امرنا

بإعادتها لا الظهر وحدها واسقطوا لصيق وقت الحاضرة
 وعذرنا بالجهل في دار الحرب ونكرهه بإعادة فرض ارتد
 وأخبرنا أن من ارتد من دار الحرب ونكرهه بإعادة فرض ارتد
 وأخبرنا أن من ارتد من دار الحرب ونكرهه بإعادة فرض ارتد

أما الزيادة على العمل بالعناد بالله
 فمنها من علمه أو فاته ثم عاد إلى
 العمل على ما علمه أو فاته ثم عاد إلى
 العمل على ما علمه أو فاته ثم عاد إلى

ارتد عقبيه وتاب في الوقت ولم نوجب قضاء ما فاتته زمان
 الركعة **فصل** يسن أربع قبل الظهر تسليمة وركعتان
 قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء ويستحب أربع
 قبل العصر وقبل العشاء وبعدهما ولم نفضل البناء بينة
 في النقل مطلقا فالرباعية افضل وقالا هذه زيارتك ليللا
 والثمانية فقطعية جائز وسجدة الشكر غير مشروعة

ويقدم أولى الظهر قاضيا على ثابته ما في الوقت وأخرها
 وقيل بل عكسها في الأصح واستحب قضاء سنة الفجر وحدها بعد
 طلوع الشمس وإذا أدرك الإمام في ثابته الفجر صلى السنة خارج
 المسجد إن لم تخف فوترها وإن أدركه في غير ما أسرع معه وإن
 أتمت الصلوة بعد الشروع في التطوع أتم شفعها أو بعد ما
 من الفجر والمغرب ركعة قطع وشاكر فإن قيد الثانية فيهما
 بالسجدة أتم ولم يشاكر وإن كان في غيرهما أضاف ثابته وشاكر

وقال في الجامع الصغير إن الخلاف على
 عكس هذا عند أبي يوسف لعدم الثانية
 وعدم العلم بالأولى وهذا هو الأصح
 والتنبيه على ذلك من الزوائد
 أي في الصلاة

أما الزيادة على العمل بالعناد بالله
 فمنها من علمه أو فاته ثم عاد إلى
 العمل على ما علمه أو فاته ثم عاد إلى
 العمل على ما علمه أو فاته ثم عاد إلى

يلزمه بقضاء ثنتين ومنعه مطلقا ولو حرمه فرض ونفل برجم
 لو افسد ما شرع فيه الامام عند من قضى ركعتين وقال
 الفرض وابطالها او تذر ركعتين بغير طهر يلزمه بها بطهر او
 اهرق او بغير قراة او ركعة او ثلثة احكامها بها او ثنتين وادع الابطال
 اذا تذر ان يصلي بعد ركعة بغير
 قراة فغير واجب له
 ان يركع ركعة او ثنتين
 يلزمه عند
 وقال ان لا يلزمه شي
 ان يصلي ثلثة ركعات
 يلزمه الابع وبعث
 وقال ان يركع
 ركعتان

واعتبر القرب في الرجوع والقيام في الجلسة

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

و بعد و حسب علی الترتیب السبعین تسعاً
جور علیه و اولاده و اولاده ()
الامام الاوجب و اولاده ()

[illegible]

الاولى وتجب الرجوع الى الماخيرة ما لم ينقصد الخامسة بسجدة
 فاذا انعقدت صارت صلوة نافذة ويضم سادسة وان
 قد تم قام الى الخامسة رجع فان انعقدت ضم اخرى فتم
 الفرض وتعيثان نفلا ويسجد لرجوعه في الثانية وقيامه
 في الاولى ويطلبها شدة معترض فان كثرت وله ظن تحري ولا
 اخذ باليقين **فصل** يقعد المريض لتعذر القيام ونائم
 على استلقاء لتعذره على الجنب ولو فعل جاز ويومى برأسه
 ويجعل السجود اخفض ولا يرفع شيئا الى وجهه ويؤخر
 للجزع عنه والغيتاه بالقلب والعين والحاجب ولا يلزم القيام
 للجزع عن الركوع والسجود فيوى بهما قاعدا ويتم ان عرض مرض
 تحسبه او صحة على مومي استئناف او على قاعد حكم به ولو
 استوعب الاغناء وقت صلوة نوجب قضاها والاعتبار في
 عدم لزومه بن ياد زمانه على ساعات يوم و ليلة لا على

ما عدا زمانه بسبب الاجاب وقت الصلاة
 والافاق قبل دخول وقت الصلاة
 والافاق قبل دخول وقت الصلاة
 والافاق قبل دخول وقت الصلاة
 والافاق قبل دخول وقت الصلاة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

على اوقات خمس صلوات بوقت سادسة **فصل** نوجب
 سجدة التلاوة في اربعة عشر موضعا ونعذر منها
 لاثانية الحج وعذو النجم فابعدا منها وتجب عطلق
 السماع ولم يشرطوا الزكوة والتكليف في التالي وعلى
 بالفارسية موجبة اذا اخبر بشرط انها لا يتبع الموت
 وامر ياد ايها بعد الصلوة عن تلاوته والغيابا وتو
 بعدها عن تلاوة خارج ولا تجزى فيها ولا تفدها
 ويسجد الخارج عن تلاوة مضى وحكنا بالاجزاء في الاداء
 على حسب الوجوب ونعكسه لاد ايها بالايماء ركبها بعد
 تلاوتها راجلا وتحد باحد المجلس وتستبج الصلوة
 الخارجية لا بالعلس لو كررها في ركعتين بقى بواحدة
 لم يثنى وتكبر للوضع والرفع من غير تحريم ولا تحليل
فصل ولم يعينوا اذ في مدة السفر لسير ثمانية

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

لوضوء أو شرب في عصره فغربت فتواها ولو أخلاهما من فاحش
الغيرة ونوى الإقامة في القعدة أفدها وصيرها رابعة فانصرف
ونقلها إلى الثاوي بحكي القضاء الأداء سفر

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper.

مجلد دوم و اول
تالیف
میرزا...

والبخري الطاعن فيهما معا المرأة ويكره جماعة الظهر للمعزولين

فانما هو الذي خلقه الله تعالى

وفاقا لاد و صا قار
وصلة و صا عليه و عا هذا خلافا
عن الوضوء او من عن علي بن ابي حمزة
عن نوح بن موهبة عن ابيه الكاظم
عليه السلام انما

Handwritten Arabic script, likely a continuation of a historical or administrative document. The text is dense and written in a cursive style.

وجعلنا الظهر أصلا لا مئى فنحننا المعان عن غير المعذور
 بعد أداء الإمام وسعيه إليها مبطل للظهر وقالوا إذا ركعها
 وحكم باتمامها أربعا لادراكه التمسك ولو كان فيها فتذكر
 الفجر حكم بالمضي إن فاتت صلا الظهر وقدم الفجر وتفرق
 الجوامع غير جائز ويشترط الاثنين فقط حيلولة هنو واجاز
 مطلقا ولم يقدر وانكته اميال الى الجامع للوجوب على الخارج
 فهو على قري مجي خراجها مع المص ويحكم به عليهم مشولين بسور
 وشروط سماع النداء وخروج الإمام فاع للصلاة والكلام واجاز
 الى الخطبة ومنعه عن رد السلام والسنة ويجعلها بعد
 سنا واما اربعه التي فيها **فصل** حب صلوة العيد من ارتفاع
 الشمس الى الزوال فيقصد المصل والموع غير مكبر جهر او نكر التعل
 قبلها ويجعل الاكل ويؤخر في المأضي ويتطيب ويتزين وتريد
 في الاولى بعد الافتتاح ثلث تكبيرات لاسبعا تخللها الذكر

وجعلنا الظهر أصلا لا مئى فنحننا المعان عن غير المعذور
 بعد أداء الإمام وسعيه إليها مبطل للظهر وقالوا إذا ركعها
 وحكم باتمامها أربعا لادراكه التمسك ولو كان فيها فتذكر
 الفجر حكم بالمضي إن فاتت صلا الظهر وقدم الفجر وتفرق
 الجوامع غير جائز ويشترط الاثنين فقط حيلولة هنو واجاز
 مطلقا ولم يقدر وانكته اميال الى الجامع للوجوب على الخارج
 فهو على قري مجي خراجها مع المص ويحكم به عليهم مشولين بسور
 وشروط سماع النداء وخروج الإمام فاع للصلاة والكلام واجاز
 الى الخطبة ومنعه عن رد السلام والسنة ويجعلها بعد
 سنا واما اربعه التي فيها **فصل** حب صلوة العيد من ارتفاع
 الشمس الى الزوال فيقصد المصل والموع غير مكبر جهر او نكر التعل
 قبلها ويجعل الاكل ويؤخر في المأضي ويتطيب ويتزين وتريد
 في الاولى بعد الافتتاح ثلث تكبيرات لاسبعا تخللها الذكر

الذكر وفي الثانية بعد القراءة ثلثا لاجسا قبلها ويس في فها يديه
 ولا يقضي لغونها ويا من ادرك الركوع بالتسبيح فيه واما التكبير
 ويؤخر الفطر الى غده لعذر ولاضحي الى ما بعده ايضا وخطب
 بعدها اثنين يعلم في كل منهما حكمه والتكبير من فجر عرفة الى
 عصر النحر وختمه اخر ايام التشريق ولم يبدأ بظهر النحر الى
 فجر اخرها وهو على المقيمين بالمصر عقيب أداء مكتوبة بجماعة
 واقتصر على ادائها وتكبير العمود لالتفافها **فصل** في
 امام الجمعة بغير خطبة الكسوف لا الحسوف والاصح الثاني
 قرأ دي ونصلي ركعتين بركوعين لا باربعة ويطول القراءة
 والامام مخافت ويا من بالجهر ثم يدعو الى الاجلاء **فصل**
 صلاه سناء استغفار ودعاء وامر اركعتين لا بعيد بقراءة
 جهرية وخطبة قبل بالدعاء والامام لا يقبل رداه
 وامر به ومنعه منه المأموم والذي الحضور **فصل** يس

الذكر وفي الثانية بعد القراءة ثلثا لاجسا قبلها ويس في فها يديه
 ولا يقضي لغونها ويا من ادرك الركوع بالتسبيح فيه واما التكبير
 ويؤخر الفطر الى غده لعذر ولاضحي الى ما بعده ايضا وخطب
 بعدها اثنين يعلم في كل منهما حكمه والتكبير من فجر عرفة الى
 عصر النحر وختمه اخر ايام التشريق ولم بدأ بظهر النحر الى
 فجر اخرها وهو على المقيمين بالمصر عقيب أداء مكتوبة بجماعة
 واقتصر على ادائها وتكبير العمود لالتفافها **فصل** في
 امام الجمعة بغير خطبة الكسوف لا الحسوف والاصح الثاني
 قرأ دي ونصلي ركعتين بركوعين لا باربعة ويطول القراءة
 والامام مخافت ويا من بالجهر ثم يدعو الى الاجلاء **فصل**
 صلاه سناء استغفار ودعاء وامر اركعتين لا بعيد بقراءة
 جهرية وخطبة قبل بالدعاء والامام لا يقبل رداه
 وامر به ومنعه منه المأموم والذي الحضور **فصل** يس

للناس الاجتماع في شهر رمضان بعد العشاء ليصلوا خمس
 ترحات عشر ليمايت وجلسوا بين كل ترحة وتحتين قدر
 واحد ثم يؤتى بالجماعة ويخص به **فصل** لا يجزئ صلوة
 الخوف بعد عليه الام ونصبر زهانا بفتى قواطع فين
 والعدو فيصل بأحد لماركة وتعنى وبالاخرى الاخرى ثم تأتي
 اللاحقة فتؤد ركعتا بغير قراءة ثم المبوبة ركعتا بها لا
 بان ينتظر ليمتد الاوى ركعتا فيصل بالثانية ركعة ثم هي
 ركعتا ويسلم بها ولم يامر وا هذه وحدها ركعتا بعد ولم
 نوجب حمل سلاح خطر ونبطلها بالقتال فيها ويصل بالاولى
 ثنتين من المغرب وبالثانية الثالثة واذا كان مقيما صلى
 بكل سنة في الرابعة ويسقط التوجه والتزول والجماعة
 فتؤدون ايماء عند سدة الخوف **فصل** توجه المختص
 يمينا وتلقته الآن لا بعد التحييد فاذا افضى

في شهر رمضان بعد العشاء ليصلوا خمس
 ترحات عشر ليمايت وجلسوا بين كل ترحة وتحتين قدر
 واحد ثم يؤتى بالجماعة ويخص به فصل لا يجزئ صلوة
 الخوف بعد عليه الام ونصبر زهانا بفتى قواطع فين
 والعدو فيصل بأحد لماركة وتعنى وبالاخرى الاخرى ثم تأتي
 اللاحقة فتؤد ركعتا بغير قراءة ثم المبوبة ركعتا بها لا
 بان ينتظر ليمتد الاوى ركعتا فيصل بالثانية ركعة ثم هي
 ركعتا ويسلم بها ولم يامر وا هذه وحدها ركعتا بعد ولم
 نوجب حمل سلاح خطر ونبطلها بالقتال فيها ويصل بالاولى
 ثنتين من المغرب وبالثانية الثالثة واذا كان مقيما صلى
 بكل سنة في الرابعة ويسقط التوجه والتزول والجماعة
 فتؤدون ايماء عند سدة الخوف فصل توجه المختص
 يمينا وتلقته الآن لا بعد التحييد فاذا افضى

قال صاحب شرح الوجوه
 بالاسم الله اذكر ما خرجت
 رسول الله والجنة حق والناظر في
 لا ريب فيها والله الله بهت من في القلوب
 وبالا سلام ديننا محمد عليه الام نبينا وانقران امامنا
 وبالعكبة قبله وبالمؤمنين اخوانا

وقال الشافعي يغسل الميت في ثيابه
 يغسل عليه الام في قصده

وغسل على ربه ثم يترأ بما اغلى فيه كذرونا ثم يغتربة غير
 العورة ويغنى مضمضة وتنشقة ويغسل رأسه ولحيته
 بخطمي ويغنى بسترهما وقص ساربه وظهره ويضج سارا
 فيغسل ثم يمينا ثم يجلس فيمسح برفق ويكفي غسل المخرج وتنشف
 ثم تلف وتجعل على رأسه ولحيته حنوطا وعلى مساجد كافون
 وتغطي رأس المحرم ووجهه وتغسل عن غسل زوجته
 وبأمر بتجريرها معسر وخالفه ومنعناها من غسله
 اذا ردت بعد او مست ابنة بشرى واجزناه لو لم
 فان فاسلت او وطئت بشبهة فانقضت عدتها بعد
 موت زوجها او وطئ اخت امراته بشبهة فانقضت
 بعد وعكسناه في ام الولد **فصل** ويسن تكفين الرجل
 في ثلثة اوتاب ازار ولعافه وقيص ولا يجعلها لغايف و
 واكتفى بالاوليين ولو بيع اقل عضو امر بنزعه وغسل ويبداء

المسكين في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

قال في شرح لحيته الميت وتغسل
 وتغنى بسترهما وقص ساربه وظهره ويضج سارا

قال في اذامات الزوجة الممسورة
 وقال في ليس عليه ثياب الا تقطع الزوجة من

قال في اذامات الزوجة الممسورة
 وقال في ليس عليه ثياب الا تقطع الزوجة من

عبدنا وأمامنا عند الشافعي

5

مجلس اول در بیان فضیلت علم و معرفت و برتری آن بر سایر امور دنیوی و دینی و احوال و عیال و فرزندان و غیره

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

وقسمها على النصاب والعفو ليست منها بقدر الهلاك وضحاها
بالنصاب ليكون الهلاك من العفو ولو تصدق بالنصاب ولم
ينوها سقطت ويعكس في البعض واسقط منها بقدر ولا توجبها
على مديون مستغرق وصبي ومجنون وسنترط في العارضي
أفاقة أكثر الحول لا أقله ولو قضى مغلّس مقرما عليه بعد
اعوام أفني بعدم الوجوب عنها وطرد فتواه فيما إذا حقه دين
وسط الحول فالكسب ما قضا في آخره ولو انت اعوام على
دين أو عروض فقبضت أو نصت أو جوهها عن الكل لا عام
القبض ولو أبراه عن دين مساو لنصاب معه في بعض الحول
فتم لم يوجبها وخالفه ولم يجعل دين زكوة مال مستهلك
مانعا عن وجوبها في متفاد وما أوجبناها في ضمائر ولا عن
اعوام مرت على نصاب مقبوض ولا توجبها في نصاب سيامة
صحت الخلط فيه وتوجبها على مضارب عن نصيبه قبل

إذا تصدق بعض
النصاب فالدين
لا يسقط شيئا
من الزكوة وفان لم
يسقط من الزكوة
بعدم ما ينصف

فإن ما إذا كان الحول
ما زاد من قيم وعام
منها فإفاد الطال
والحول من حجب
عليه

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

بغير اعتبار يوم الاداء في صورة النقص بان ابتلت الحنطة بعد الحول حتى صارت
قمتها ما به ذراعا فاذ ادى من قيمتها ادى حذمين ونصفا بلا خلاف لان النقصان
من جهة الصفة الراجعة الى الذات لهلاك بعض النصاب بعد الحول فقط
بقدره من الزكوة فيعتبر قيمتها مكرسة

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

القسمة وهي واجبة عند قبض اربعين درهما من بدل مال تجارة
وما بين منه لغيرها وما بين مع الحول بعد من بدل غير مال
والحق في الاوسط بلا خير رواية ولو اجبا عن المقبوض مطلقا
وسرطا الحول بعد النصاب في الدية والارث وبدل الكتابة
والنصاب المعين من السائمة مهر الا يجب فيه بعد الحول
قبل القبض والزمنانها زكوة النصف المراد ود بعد الحول من
اعتبر يوم الحول في الرواية والاداء في النقص بالقيمة نصاب سائمة
استراها للتجارة لا بالاستوم وكوباع النصاب بخين في حصتها

زائد الخ

زائد

ونزكي

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

فصل العشر في كل خارج قصدا لبيانته وسعي بغفراله
وقال في كل مرة باقية تبلغ خمسة اوسق ويجب نصفه في المسقى
بالة وتعتبر أكثر السنة فيما سقى ليحا وبالة ولا تحسب مؤنة
والخرج عليه ويوجبها فيما لا يوسق اذا بلغ قيمة نصاب من
ادنى الموسوق واعتبر خمسة امثال اعلى ما يقدر به نوعه

إذا تصدق بعض
النصاب فالدين
لا يسقط شيئا
من الزكوة وفان لم
يسقط من الزكوة
بعدم ما ينصف

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

فإن كان الخلاف أن إذا هلك منه شيء
منه فالحال أن العفو عند ما يصدق
بالنصب

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

وجعل المقيمة من الأثر العظام خراجية لا عشرية **و** لعشر
 العسل المحصل من العشرية وهو واجب فيه مطلقا **و** يعتبر
 القيمة او عشر قرب او خمسة امنا **و** لاخره افراف **و** لايجع
 الخراج معه وجمع الزكوة معه اذا آجر بها او منع تضعيفه على
 تغلبت ملك عشرية فلا واسم فالواجب بحاله ويرفع التضعيف
 ولو ملكها الذي فعله الخراج **و** ينشئ العشر **و** وجد **و** عشر
 اذا آجرها عليه **و** قالاعلى المتاجر او زرع بها **و** هو على رب الارض
 وقالافى الخراج **و** وجنناه على المنعير لا المعير ولو استرى
 زرعا وتركه باذن الباي فادرك **و** يوجب عشر قيمة القصيل
 على الباي والباقي على المشتري **و** قالاعلى وحده **فصل**
 من نسيه الامام لاخذ الصدقات ياخذ من المسلم ربع من
 الدين وحلف صدق **و** يامر بتصديقه اذا ادعى التسليم
 الى آخره **و** لا تخلفاه **و** اخرج البراءة شرط في رواية ولو ادعى الهاء

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

للهاء بنف الى الفقير **و** المصدق وان كان في السابعة نضمه
 وان حلف **و** يصدق الذي كالمسلم ولا يصدق الحر في الهاء
 اولاده ولو مر ذى نحر وخرين **و** ينسأه عن تعشيرهما فياخذ من
 قمة الخمر فقط **و** يامر به فيهما ان من هما معا وفي الخمران فرق بينهما
 ولو مر بنصاب من الرطاب فهو ممنوع عن الاخذ منه **فصل**
 اذا وجد مسلم او ذى معدن ذهب او فضة او حديد او صا
 او نحاس في ارض عشرية او خراجية **و** يوجب فيها الخس **و** ياخذ الباقي
 وان وجد في دان فهو سايقا وفي الارض روائيان وان وجد
 كنز اسلاميا كان لقطه **و** الا اخذ منه **و** اخذ الباقي ان كانت
 للارض مباحة **و** يطرد الحكم في المملوك **و** قالالصاحب الحظية **و** يوجب
 في اللؤلؤ والعنبر دون الزبيب **و** عكسها فيهما **فصل** تصرف
 الفقير مقل ومكسب مقدم **و** عكس الوصف رواية **و** عامل على
 الزكوة بقدر عمله **و** عايرم لزمه دين لا يفضل بعد نصاب **و**

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

المنزلة ووجهه ووجهه

[illegible]

عن الحاجة الأصلية للملك ما يفضل عن قوت يومه لنفسه
وعياله وزاد البلوغ والعقل وقالوا يخرج الولي من مالهما
ويؤدها عن نفسه وأولاد الصغار وعبيد ومذبريه
وام ولد له لا عن المكاتب ولا تجب عليه ولا تؤجرها عن النساء
وأولاد الكبار الفقراء والأيتام والتجار يخرج عن العبد
الكافر والعبيد بين اثنين لا فطره على واحد منهما وقالوا على كل
ما يخصه من الرأس لا الاستفاضة ولا تؤجر عليها نصفين
عن الواحد بينهما وأوجبناها عنه مبيعاً بالخيار على البايع
أن فسخ والإعلاء المبري على من له الخيار ويؤجرها حيث
مهم له حيث ما ويحكمها على كل من أبوين تنازعا ولداً وقسمها
عليهما وحب صاع من تمر أو شعير يخرج نصفه من التمر
لذا من الزبيب في رواية وجيز القيمة ومن دق في الحنطة و
الشعير وسويقهما على النسبة واعتبر بالقيمة في الأقطار

المواظقة والاداءات
في عهد الخليفة
عبد الرحمن بن
عبد بن قفا
من يودى
في عهد الخليفة
عبد بن قفا
والمواظقة

1912

فوالله اني قد اضلعت عن ربي
 اذا ظنك اذ عالمة المومنين
 فوالله اني قد اضلعت عن ربي
 اذا ظنك اذ عالمة المومنين
 فوالله اني قد اضلعت عن ربي
 اذا ظنك اذ عالمة المومنين

[illegible]

السما في انه يدعى
تقريب الشئ بمدينة الفل
في قوله وطلوع الفجر يوم
العيد في قوله وبجمع
الاعتناء في قوله اثبات

اعلم اني قد علمت في البيت

ويُقدَّر خمسة اِطالٍ وثُلث عِمْرانية ومما يَتَمَيَّنُهُ وَيَمَيَّنُ
 صرفها الى ذمِّي ونُوجِّهها باليوم لا بالليلة حتى لا يجِبَ عن مولود
 بعد وميت قبله وسُجِّب اخراجها قبل الصلوة ويجوز تقدُّمها
 مطلقا ولا يَسْقُطُ التَّأخِيرُ **كتاب الصوم** يفترض **صوم**
 شهر رمضان على كل مسلم عاقل بالغ اداء وقضا، وصوم المَنذُور
 والكفارة ويَحْرُمُ العِيْدَانِ وَاَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَيَنْفَعِلُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ
 ويمسك الصيام من الفجر الصادق الى الغروب عن الأكل والشرب
 والجماع مع النية وبشرط الوجوب لاداء الصحة والاقامة والظهور
 عن الحيض والنفاس لا الجُبَابَةِ وَفَرْضُ النِّيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَقِيْمِ
 وَعَدَدُ وَهَائِلٍ نَسْرَطُ تَعْيِنُهَا وَلَا يَتَيَّنُّهَا فَتَادَى رَمَضَانَ
 والنذر المعين بمطلما وبنيَّة النفل وقبل الزوال ورمضان
 بنيَّة واجب اخر لا المعين وبحب التبييت في القضاء والكفارة
 والنذر المطلق واجازوا النفل بنيَّة قبل الزوال ولا الجنب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(سینه چپ) سینه چپ
 (سینه راست) سینه راست
 (پشت) پشت
 (پایین) پایین
 (بالا) بالا
 (چپ) چپ
 (راست) راست

لا اله الا الله
عبد الله بن عبد الله
ابن عبد الله بن عبد الله

الافضل الا فطره حال السفى الاله
ليس يصح من مذهبه فالفت
الخلد فيما والاصح ان الصوم افضل
لما في التاخير رخصه و
الصوم غنية والاخذ بالفرقة
افضل

بها بعد، ويفضل الصوم للمساكين وبنيته عن واجب آخر
 معتبر، وفي النفل روايتان، والمرضى في النية كالصحيح في العمل
 ولو صام مقيم عن غير رمضان لجهله به جعله عنه لأعما
 نوى ويحمل سبعان أن غم الهلاك ونحوه غم المفرد برؤيته
 إذا ردت شهادته ولا نوجب عليه الكفارة لو أفرد بالوقوع بالجماع
 ولا يفطر إلا مع الناس وأن انفرد في هلال العظم لم يفطرا
 وأثبتوا رمضان بعد أن اعتل المطعم وبُتت في العظم
 والأصح بعدلين والآفة يوجب جوارم العلم والاكتفاء
 باتنين رواية وتجعله إذا روى قبل الزوال للماضية في الصوم
 والعظم ومما لم تنقله وإذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس
 وقبل يختلف باختلاف المطامع ولا يصام السدة الانطواعا
فصل بحب القضاء على من جامع فيما دون الفرج أو في
 لاسمة فأنزل أو قبل أو لمس فأنزل ويكفي القبلة إذا لم يمس

وَصُودَهَا إِذَا رَأَى الْهِلَالَ قَبْلَ الزَّوَالِ
أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجِبَ أَنْ يَصُومُوا
ذَلِكَ الْيَوْمَ عِنْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ فَيَجِبُ
مِنَ الشَّهِْرِ فَيَوْمُ الْفِطْرِ وَالْعِيدِ
أَنْ يَفْطُرُوا وَيُصِلَ الْعِيدَ قَالَا
أَنْ يَصَلُّوا الْعِيدَ مِنَ الْغَدِ وَقَالَا
لَا عُسْرَ لَهُ الزَّهَادُ وَإِنَّمَا الْهِلَالَ
لِلْجَلِيلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ كَيْفَ صَارَ (وَكَا)

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

على نفسه ولا يجب باحتلام واكل حال واذهان وذريع في
تعمده ويعتبر امتلاء الفم في التعمد في عون لوجوبه التعمد
مطلقا ولم يوجب بالانزال من ادامة نظر او فكر ولا باله
والشرب والجماع ناسيا ولوطن فطر به فتعد او افطر
على ظن فكد في الطلوع والغروب فيضي واوجبناه على الموط
نائمة وعلى من صب في فيه ماء نائما ونظره لا دخوله من مضضة
وان لم يبالغ ولو قطرة اذ نه ذهبا واخفى او استعطا او
دخل حلقة سطر او تلج افطر لا اذ باب وعبار او دخان او
طعم الادوية او قطرة احليده يحكم بفطره ووافقه في رواية
ووصول دواء من آفة او جارية الى الراءع واجزى مفسر
وحكم به اذا نزع لطلوع الفجر وخالفه وعكسناه في نزعه لتذكر
وابتلاعه اليسير من بين اسنانه ويوجب قضاء اليوم المنذور
صومه لقوم فلان وقد قدم بعد اكله وخالفه ونكروا بالشرع

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

في النفل ولو شرعت متطوعة ثم افطرت ثم حاضت او جبا القضاء
ويحكم به لشرعه مستغلا يوم العيد ويصح نذره ويوجب قضاءه
ولو قال لله على صوم كذا ينوي النذر واليهين بجعله لاول
ومما لها ومنع تقديم وفاء النذر قبل حلول وقته ويكره مضغ
علك رطب ودوق الطعام ومضغه للصغير لغيب صروحه
والاستنشاق ولاغتسال والتلفق بتوب للتبرد مكروه
ويحالفه وقيل يكره المضضة لغيب وضوء وكراهة المباشرة
والمعانقة والمصافحة رواية ولا يكره الحمامة ولم يكره السوا
الرطب ولا يكرهه اخر النهار ويحب السحور ولم يكره هوا
اتباع الفطر بست من سوال **فصل** جيب مع القضاء الكفا
وجعلوها في اظهار لا اليهين على من جامع في احد السبيلين في
نهار رمضان عامدا ولم يوجب بالنيان ولا بقدرها
لتعدده ونوجبها على المطاوعة ونسقطها العروض حيض او مرض

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها
ان كان يوم السبت فافطر في وقتها
ان كان يوم الاحد فافطر في وقتها
ان كان يوم الاثنين فافطر في وقتها
ان كان يوم الثلاثاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الاربعاء فافطر في وقتها
ان كان يوم الخميس فافطر في وقتها
ان كان يوم الجمعة فافطر في وقتها

[illegible]

الرجل على مفرد ولا على ركن
من سائر ما روي في الحج
من الحج والعمرة
وغير ذلك مما هو عليه

فاضلا عن جوارحه الاصلية ونفقة عياله الى حين عود مع
امن الطريق ونشترط الصحة فلا يجب على متعذر غني والوجوب
رواية ولم يعتبر واقعة المني ونشترط في الحج المرأة من سفر
زوج او محرم بالعمارة غير محرم ولا فاسق مع النفقة عليه ولم
يعتبر النساء الامنيات للقدوم اذا وجدته منع زوجها
من منعه عن الغرض واعتبرنا ايضا صبي بلغ وطاف اسلم
به قبل وقته **فصل** ويكره تقديم الاحرام على شهر الحج
وذي القعدة وعشر ذي الحجة ولم يكملوا وتنعقد له ولا
جعل له عمره ويحرم اهل المدينة والعراق والشام وجزيرة
من ذي الحليفة وذات عرق والحجفة وقرب ويلزم وجوب
تقديمه عليها ونلزمه في القضاء به من الميقات الام حيث
احرم لو قدم ومنع الا في اذا قصد مكة مطلقا من متجاوز
غير محرم فان جاوز نلزمه بدم وان دخلها

الرجل على مفرد ولا على ركن
من سائر ما روي في الحج
من الحج والعمرة
وغير ذلك مما هو عليه

الرجل على مفرد ولا على ركن
من سائر ما روي في الحج
من الحج والعمرة
وغير ذلك مما هو عليه

عمره مليئا ومن مع العون شرط او عاده فاحرم منه او عاده بعد
احرامه قاضيا من عامه اسقطناه ولا يسقط بعد الشروع
في الطواف ولو عاد بعد دخول مكة فاحرم بالغرض من عامه
اسقطناه ما لم يره بالمحاويزة مطلقا ولو اهل الجحش الزمة
نحمة وصايا الكرى رفض هذه عند الشروع في الاخرى فتحل
لو اصر قبله بدمين ويحكم به للحال فتحل بدم ويحرم من
ملود اخل الميقات من الحل ومن بمكة لا من الحل والحج
من الحرم **فصل** فاذا اراد الاحرام توشأ وان اغتسل
كان افضل ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا او ردا
ويجزي ثوب ساتر للعرض وتطيب انا وجرد كرهه بما
عنده وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبله
مني وان نواه اجزاه ثم يلبس عتيقها لبيك اللهم لبيك لا
سرك لك لبيك انا الحمد والمنة لك والملك لا سرك لك لبيك

الرجل على مفرد ولا على ركن
من سائر ما روي في الحج
من الحج والعمرة
وغير ذلك مما هو عليه

سبحار

على كثرة الاضطباع ان يحصل رد اوده تحت ابطه لا يمن
على كثرة الاضطباع ان يحصل رد اوده تحت ابطه لا يمن
على كثرة الاضطباع ان يحصل رد اوده تحت ابطه لا يمن

دی

صل بين كل اسبوعين بصلوة
قال من يجوز من غير كراهة
اذا صدر عن وتر بعد ثلثة اسابيع
او خمسة او سبعة ونحو ذلك وقالوا
ليس له ان يصل من الطواف
للامام من الصلوة لان الطواف
لا يخالس الصلوة ولا يمكن ان
يحل من الطواف

مملكة خرج الى منى فاقام بها الى جرة عرفة ثم يتوجه الى عرفات
 ويقوم بها فاذا زالت الشمس خطب وعلم الناس الوقوف بعرفة
 والمزدلفة ورمى الجمار والحلق والنحر وطواف الزيارة ثم يصل
 بهم الظهر والعصر باذان واقامتين ولو فصل بفعل تنى الاذان
 والجماعة شرط الجمع ولو انفرد بالظهر ثم احرم منعاه عن
 اداء العصر جمع ثم يتوجه والناس معه الى الموقف الحرام
 ويجز ان يقف بعرفة ظهرا الا بطن عرنة ويستحب ان يقف
 على راحلة بقرب جبل الرحمة ويستقبل الكعبة ويسبغ
 يديه ويبتسئ على الله تعالى ويحمد ويصلي على رسوله ويجتهد في
 الدعاء ويلبي ولم يفرض الوقوف جرة من الليل ومن ادرك
 الوقوف ما بين الزوال وجرة النحر ولو مارا او نائما او مغمرا
 عليه فقد ادرك الحج ومن فاتته فقد فاتته فنطوف ويسعى
 ويتحلى ويقضي ولا نوجب دما فاذا غربت افاض الناس معه

(قوله لا يوجب الاذان في صلاة العيد) والذان في صلاة العيد لا يوجب الاذان في صلاة العيد

وقال مالك الغرض ان لا يخلو الليل من الوقوف ولو جرد
 قدام الله تعالى والليل وقت للوقوف فلا يجوز ان يخلو
 عنه وعندنا الوقوف بعرفة فلو لم يخلو من الوقوف فلا يجوز ان يخلو
 ساعة اجزاء فلو وقف بعرفة فلو لم يخلو من الوقوف فلا يجوز ان يخلو
 بعرفة ساعة فلو وقف بعرفة فلو لم يخلو من الوقوف فلا يجوز ان يخلو
 ساعة فلو وقف بعرفة فلو لم يخلو من الوقوف فلا يجوز ان يخلو

بعرفة وعرفة
 من قباله ولا دم
 عليه عندنا وقال
 والحبس حبس الدم

معه على هينتهم الى مزدلفة ولو افاض قبل الامام وحاور
 عرفة تلزمه بدم فلو عاد سقط وفي سقوطه بعد فراق الامام
 عرفة روايتان ويستحب النزول بقرب فزع فيصلي بهم
 المغرب والعشاء باذان واقامة ولم ينزلها وتركتها العادة
 بفصل تغل ويحذر اداء المغرب في الطريق وعرفة مع الامام
 وقال عليه الاعادة ما لم يطالع الفجر ثم يصلي بغسل ويقفون
 الا بطن محض ويجب هذا الوقوف ويبقى اذا اسفر منى
 فيبتدئ بركب جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات
 لحصى الحذف يكن معهن ولا يقف عندهن وقطعوا التلبية
 مع اولاهن مع الرجوع من عرفات وخيبر بطينة بكاء
 ومدة ولا يخين قبل طلوع الفجر يوم النحر ثم يذبح ان احب
 ثم يحلق ويفضل على التقصير وقد حل في النساء ولا
 هذا الرمي سبب التحلل ثم ياتي مكة في ايام النحر لاداء فرضي

من عرفة (نقط حمر الدم)

فان لم يذبح عرفة فلا شيء عليه
 وان جاوز عرفة لم يذبح عرفة (لا شيء عليه)

ادرك منى من اجزاء الارض المذكورة
 وطينة بياضة وقطعة من تراب
 اجزاء عن الرمي عندنا وقال
 لا يجزئه الا دمي الحجر

في يوم من ايام الحج
 في يوم من ايام الحج
 في يوم من ايام الحج
 في يوم من ايام الحج
 في يوم من ايام الحج

طواف الزيارة سبعا وسبعين ويرمل ان لم يكن قد تمها وتحل له النساء
ثم يعرج الى منى فاذا زالت الشمس من ثانی النحر رمي الجمار الثلاث ^{بیت}
بالتی یلی مسجد الخيف سبع ثم بالآخرى كذلك ويقف عندهما محمد الله
ويكبر ويصلي على النبي عم ويدعو رافعا يديه ثم يجتمع العتبة
بسبع ولا يقف عندها وتسقط الترتيب في الرمي ويفعل كذلك
في الثالث وان لم يقف في الرابع وتقدم فيه على الزوال جازن
ولا توجب المبيت في هذه الليالي عني ويكره تركه وتقدم الثقل
قبل فراغ الرمي ثم ينزل اذا نفر المحصب ثم يدخل مكة فيطوف
للصدر سبعا الارمل فيها ونوجه على الافاقي وياتي زمزم
فيشرب منها ويستحب ان ياتي الباب فيقبل العتبة ^{بطح}
صدره ووجهه على الملتزم ويتسبب باستار الكعبة
ويقرقر مودعا ثم يعرج الى اهله والمجاورة بها مكره وهذه
ويسقط طواف القدوم بالوقوف من غير شيء ويسقط الصدر

٢١
ولا يستيطان مكة بعد النحر وخالفه وتوافق المرأة الرجل لما
في كشف الرأس ورفع الصوت والرمي والسعي بين الميادين
والحلق وليس المخيط ولا يكسف وجهها ويقصر ويمتنع من
الطواف فقط للحيض ولو حاضت بعد طواف الزيارة
سقط عنها طواف الصدر وغيره **فصل** ويخرج عن الموضع
به رابعا من مصر ان كفته النفقة والامتنع حيث تبلغه
واذا مات المأمور به في بعض المسافة فلا ابتداء من منزله
وقال منها وكذا الوفيات الحاج لنقر واوصى ولو امر بالافراد
فقرن فهو مخالف ولو امر به فاهل عن احد صمام عتيق
قبل المضى يجعله عتيق وقال لا تمن عتيق ولو هلك النفقة
بعد الافراد خرج عنه من ثلث الباقي ومن باقى الثلث وابطالها
ولو حج من لم يوه فرضه عن غيره يجعله عن ما نوه له عن فرضه
ولا حرام عن المعنى عليه جازن **فصل** ولو احرمت امه باذن

اجازة في رمي الجمرات
 من رمي الجمرات في رمي الجمرات
 من رمي الجمرات في رمي الجمرات
 من رمي الجمرات في رمي الجمرات

مولاها فباعها اجزا تخلصها الارادة وتخلص حرمة احرمت
 لتفعل ثم تزوجت وعبد باذن بخير او زوجة لتفعل خلاها ثم
 اذن فحجت من عامها جعلناه قضاء فان لم تنو واسقطنا
 العمة والحجة **فصل** بفضل القرآن مطلقا الا افراد فيرسل
 بالعمة والحج معاصر الميقات ويسأل الله تعالى يسير مما وقبولهما
 عقيب صلوته ونامر بترتيب فعال الحج على افعال العمة فيطوف
 طوافين وسعي عيسى كواحد ثم يذبح دم القران يوم النحر
 بعد رمي فان لم يجد صام ثلثة ايام يختمها بعرفة ولو فانت
 اوجبوا الدم لا صوم ايام التثنية وما بعدها وجيز **ع**
 العمة قبل الاحرام بالحج في التمتع ثم يصوم سبعة اذ ارجع وجيز **ع**
 بعد فرائض مكة واذا ابتداء بالوقوف فقد رفض العمة فيلزم
 الدم والقضاء ويستقط دم القران **فصل** بفضل التمتع على
 الافراد والعكس رواية فيبداء بالعمة من الميقات في اسهر الحج

ان

فيطوف فليها ويسعى ويقطع التلبية مع استلام الحجر ولم يامره به عند
 مشاهد البيت لبي من الحرم وعند ان لبي من الميقات وتخليق
 او يقصر وقد حل ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم ونفضل تقديمه
 مطلقا ويفعل كما مفرد ويرمل ويسعى في طواف الزياره ان لم يكن قد رما
 بعده ثم ياتي بدم التمتع فان لم يجد صام ثم امر وان ساق الهدى
 كان افضل فان كانت بدنة قد ذبحتها ولا تذه في الغنم والاعمار
 مكره ونقدم الاحرام على التقليد وجعله بتقليد وسوقه محرما
 فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم بالحج فاذا حلق يوم النحر
 بعد الذبح حل امر الاحرامين ويقرب الاقارب ويتمتع ويغرد اهل
 مكة واضاق اليهم من يلزم الميقات فان اعتمر ولم يستق ثم عاد
 الى بلد بعد فراغه من العمة بطل تمتعه ويستترط ان لا يلزم باهله
 بينهما المامنا صمى بطله لو كان سابقا فعاد ثم رجع فحج او كان
 طاف الاكثر واخر الحلق ومن احرما لها قبل اسهر الحج فطاف اقل

مرارعة استواء ثم دخلت فانها واحرم بالجم كان متمعا وعكسوا
 لو طاف الزها ولو اعتمر كوفي في الشهر وحل وخرج الى البصرة وعما
 فح من عامه فهو متمتع ولو افسدها واتي بالبصرة وعاد ففرض وج
 فهو بالعتس والى الذي طاف اقلها احرم بالجم يتركه ويقضيه وقالا
 يتركها ويقضيها **فصل** اذا طيب المحرم عضوا جيب عليه دم
 وفي الاقل صدقة ونوجبه في النكاح للصبي ونكاح في شتمه والى
 كثير موجب له وفي قليله صدقة بقدره وجب بتغطية راسه
 ولبس مخيط ونشروط الصالحان يوم ولولم يجد للسر او يافى
 ولم يفتقه بنوجبه واجزى نواضع القبا على المنكبين من غير دخل
 اليدين والغسل بالحظير والماء دهان موجب له وقالوا صدقة
 وتأخير النسل وتقدمة موجب له مطلقا ومخالفة مطلقا
 في المكان دون الزمان وكذا خلق موضع المحام وقالوا صدقة ونكاح
 الرج بالكل فيه لا تلك شعرات ولو خلق غير نكاحها او خلقه
 محرم

قال الشافعي اذا خلق المحرم من ذكاته
 شعرات من غير ان يخلقها ما اذا خلقه
 فله ما وجب له من الدم

في غير ذكاته او في غير ذكاته
 او في غير ذكاته او في غير ذكاته
 او في غير ذكاته او في غير ذكاته

اذا خلق غير ذكاته من ذكاته
 عندنا وعند الشافعي والدم
 على المخلق عندنا وعند الشافعي

حلقه اخر غير امره منعناه فيما نعلمه من الرجوع على المخلق
 ولو تطيب او لبس او خلق لعذر ذك ان شاء او صام ثلثة ايام
 او تصدق بثلثة اصوع من طعام على ثلثة مساكين ونجس اباحه
 ونشروط عليك وجب دم بقبض كل الاظفار وبها من يدا ورجل
 واوجبتك اصباع صاعا ونصفا لادماء او وجبه في خن
 متفرقة وقالوا صدقة ودما في يدين او رجلين في مجلسين
 وقالوا دمان ونيفد الحج بالجماع قبل الوقوف ولو ناسيا فله
 الدم والقضاء والاعام وبعد بدنه ولا نفد ونعقد
 لتعدن بعد ها وجب به دم بعد الخلق وبدوا فيه لستوع
 ولم يوجبوا الفرق بين الزوجين في القضاء من حين مفا
 وقتما المصروا عينا حال الاحرام ولم نغيب مكان الجنابة
 فلا يفرقان ويفد به العمة قبل طواف اربعة استواء فيجب
 الدم والاعام والقضاء وبعد ها نوجب دما لابرته ولا نفد

وقال الشافعي في دم العمة
 وجب عليه دم

ولو انكسر الظفر فتعلق واخذ فلا شيء عليه ولا يتي
 بعد الاكل او كلبه اليابس من شجر الحرم

ولو فوض الى غيره من ذكاته
 او فوض الى غيره من ذكاته
 او فوض الى غيره من ذكاته

اذا قبل المحرم او لم يستوع
 فيها دون الفرج فعليه دم انزل

وتجب الطهارة للطواف في الأصح فان طاف للقدوم او للصدور
 محدثا بصدقة وجنبادام وللزمانية محدثا دام وجنبادة
 واللباس غير عذر دم واستحب اليعانة مادام بركة في الحديث
 وتجب الجنابة في الأصح ولا ذبح عليه ولو ترك مطواف الزياره
 الترة بقي محرما ابدا حتى يطوفه ولو ترك اقله او الصدر او الترة
 او السعي بين الصفا والمروة او الوقوف بالمرزلفة او السعي الجمار
 في ايامها او يوم اوجزه العتبة يوم النحر وجب دم ولو ترك اقل
 الصدر او احدي الجمار التثت فصدقة **فصل** وجب الجزاء
 بقتل الصيد ناسيا او عامدا مبتدئا او عابدا او نوحه بالد
 لالة ولو دل حلال عليه في الحرم الزمان المبكر لا الدال فتومه
 عدلان في موضع القتل او قربه ان كان في بر وخير كما فيهما القائل
 في ان يترى بها هديا فذبحه وبلوغها في الاضحية شرط او طعاما
 في تصدق به على كل مسكين نصف صاع مرتين او صاعا من تمر او

الصيد ناسيا او عامدا مبتدئا او عابدا او نوحه بالد لالة ولو دل حلال عليه في الحرم الزمان المبكر لا الدال فتومه عدلان في موضع القتل او قربه ان كان في بر وخير كما فيهما القائل في ان يترى بها هديا فذبحه وبلوغها في الاضحية شرط او طعاما في تصدق به على كل مسكين نصف صاع مرتين او صاعا من تمر او

الصيد ناسيا او عامدا مبتدئا او عابدا او نوحه بالد لالة ولو دل حلال عليه في الحرم الزمان المبكر لا الدال فتومه عدلان في موضع القتل او قربه ان كان في بر وخير كما فيهما القائل في ان يترى بها هديا فذبحه وبلوغها في الاضحية شرط او طعاما في تصدق به على كل مسكين نصف صاع مرتين او صاعا من تمر او

او يصوم عن كل سهم يوما فان فضل اقل من نصف صاع اخرجته او
 صام عنه يوما او وجب ان حلق بالهدى نظير من الاهلي صورة
 وقال اقامة لحام في غير المنلى والافلا قالوا او جنباه على النخديس
 لا الترتيب ولو ترك في قتله نلزم كذا بجزء خلا لان في صيد الحرم
 كان عليها او محرم صيد الحرم فجزاء واحد وجب ضمان النقصان
 بخرجه او قطع عضو او تنفيع شرة والقيمة بقطع قوائمه وتنف
 ريشه وكسر بيضه وان خرج منه ميت ضمنه وتوجب على
 الحلال رساله اذا ادخله الحرم ولو احرم بعد او جيبه ولو
 فوجب رساله ما في المنزل للاحرام والمرسل مريد ضمان ولو
 قتل صيودا قاصدا للتحلل وتغرّم الحلال بالقيمة في قتل صيد
 الحرم لا بالتكفير وفي الهدى روايتان ومنعنا الصوم واوجبنا
 الجزاء عليه اذ ارى في الحرم فاصاب في الحل ولا توجب التصرف
 بقيمة ما ذبح من الجزاء لو سرق والكل منه بعد الجزاء مضمون
 اذا سرق لم يردم للغارة والجزاء لا يبي عليه ان يتصدق وقال الشافعي يجب

احراما صيدا الاخر فنهنا حكمنا بوجوب الاول على القائل ولا توجب عن كل واحد

اذا اخذ مجموع صيد اقتله محرم اخر فاعلى واحد من اجزاء كالمثل لا يقتله محظورا حرامه اما الاخذ فمستوفى الامس واما القائل فمستوفى لانك والمفرد لا يستلزم الاخذ اذ ارجو عرج الاخذ الاول على القائل

محرم صيد الحرم فعليه ما على المحرم ولا يجب عليه لاجل كونه في الحرم شيء

هذا الصيد يجب على المحرم كما لو صاده وقال زفر حلت الهدى اوله الاطعام ثم الصيام

احراما صيدا الاخر فنهنا حكمنا بوجوب الاول على القائل ولا توجب عن كل واحد

اذا اخذ مجموع صيد اقتله محرم اخر فاعلى واحد من اجزاء كالمثل لا يقتله محظورا حرامه اما الاخذ فمستوفى الامس واما القائل فمستوفى لانك والمفرد لا يستلزم الاخذ اذ ارجو عرج الاخذ الاول على القائل

وان اصطيده
انما هو الذي كان

في قتل غراب وذئب وحداة وحية وعقرب وفارة وكلب عقور
جزاء واجنائه في خنزير وفيل وقرح ولا شيء في رغوث وقرح
وبعوض وعملة ونوجه في السبع الا اذا صال وجب في الضبع
واوجسافه غير ما لو في قطة ولا تجاوز دما لا ما بلغت وينصد
بما شاء قطة مبدنة وجرارة ولو نزل على شاة تلحق

ولدها بالابنة وبالك الحرام صيد اخلان ان فقد صنعه
وبدخ الابل والبق والغنم والبط الا اهلي وحرموا الحمامة المسرولة
وحرم الفطى الناس وحرم ذبيحة مطلقا والميتة اول من

الصيد للمضطر ويجوز له مكفر او ضموا بقطع النامي مشج
الحرم قيمته ويجوز رعي حشيشه ولا يقطع منه الا الاذخر ولم
حرم المدينة وتبطل بيع المحرم وشراؤه الصيد ويجوز نكاحه
وتلزم القارن بدميين في كل ما فيه على المفرد دم **فصل** لحق
للاحصار بالمرض كالعذر فيبعث شاة والقارن دميون ولو

والاجنة لا تجوز الا في شاة
والاجنة لا تجوز الا في شاة
والاجنة لا تجوز الا في شاة

والاجنة لا تجوز الا في شاة
والاجنة لا تجوز الا في شاة
والاجنة لا تجوز الا في شاة

اذ ادخل في الصيد
لا يجوز ان يمسك
فانه لا يجوز ان يمسك

كان المحصور ما موراي وجبها عليه ومما على الامر ولا يجيز
ذبحها في مكانه بل يواعد به في الحرم ثم يتحلل ويوجب الحلق
بعد ذبحها وهو قبل يوم النحر كالمحصر بالعمرة ولا يجيز الصوم **جائز**
لو اعسر واذا اخلل نامن بالقضاء فيقضي القارن حجة
وعمرتين والمفرد حجة وعمرة واذا زال الاحصار بعد
بعث الهدى فان قدر على ادراك الهدى والحج لم يتحلل
وبعضى والهدى وحده تحلل والحج دونه اجزائه ولا يحق
للاحصار عكة الامر منع من الطواف مع الوقوف **فصل**
ولا تفرض العمرة وتجمع بالاحرام والطواف والسعي والحلق
ولا تقوت وتجوز في كل العام الا يوم عرفة ويوم النحر وايام
التشريق **فصل** يهدى من الابل والبق والغنم ويجزى
منها الثني والجذع من الضان لا مقطوع الاذن وقطع
وبعها او ثلثها او الزايد عليه او على النصف وبه قال الامام

جائز

والاجنة لا تجوز الا في شاة

والامقطوع الذنب واليد ولا العوراء والعجفاء والعرجاء التي لا
تبلغ المنسك ولو نذر بدنة لم ^عخص الابل ولا عتقوا البقر لفقدوها
فبتخير وخص ذبحها باحرم وجزى عن سبعة نسك فقدم
القرية والغنم الحاد جهتها وخير الابل من دى المتعة والقرية
ولا خير ذبحها قبل يوم النحر ويفضل فيه ذبح النطوع في
الاصح ويوطئ منه ^{من الذي} ويجوز ببقية الهدايا قبله ولا يوطئ منها وسعين
الحرم الذبح الهدايا وخير النصدق على مسالين غير الحرم
ولا جب التعريف بها ولا يقدر على البدن من دم النسك لا الجبر
والجناية ويفضل نحر الابل وذبح البقر والغنم وينفاد عرف
ويتصدق بجلا لها وخطامها ولا يعطى اجر الجزار منها وخير
ركوبها المضطر لا مطلقا وينضح ضرع ذات اللبن بالماء البارد
لينقطع وان كانت بعيدة حلب وتصدق وان انتفع به ضمنه
ولو عطب نطوع قطا او واجب وتغيب اعاض عنه وصنع به

مطلقا
والنفس والخيال

فان اذا كان البدن ينفق
على الاطلاق على ذلك المقدار الغائب

به ماساء او بدنة فان كانت تطوعا خرها وصنع بدمها قلاذها
^{او اذا عظم البدن} وضرب بها ضفحتها او تصدق بها على الفقراء او واجدة اعاض
عنها وفعل بتلك ماساء **كتاب البيوع**
ينعقد بالجاب وقبول بصيغة المضى وبكل لفظ يدل على مغايبا
وبالتعاطي في الاصح وخير القابل في المجلس فان شاء قبل وان
شاء رد من غير نفريق صفقة الا بالرضا وتفصيل الثمن
فان قام احد صاحبا قبل القبول بطل الاجاب ويلزم خصو
لها ونلغ خيار المجلس وتكفي بالاشارة في الاعراض ويستقر
^{الاجاب والقبول} معرفة البيع بما ينفي الجهالة وقدر الثمن ووصفه اذا كان في
ولا نعين التقدير فيه ولو عينا ويتعين نقد البلد للاطلا
فان اختلفت النقود عتين وتجوز بالمحال والى اجل معلوم
وللمتري اجل سنة ثانية لمنح البائع السلعة سنة الاجل وخير
بيع الحبوب المتنوعة خزافا وكملا وباناء وحجر مجهول المقدار
^{اهم الجنس خلافا}

فان كانت رضى واعطيت كذلك او اخذت
بذلك فمغيبا واشترى

وردد الاعراض في كل شئ من يجوز بيع
بالاخرين مضافا الى الخطة والسعوى
والثياب بالدواب

فان اذا باع شيئا مضافا بشئ مؤجل لا يمكن
ولم يركب البيع حتى انقضت ثم سلم البيع
فلما تولى سنة اخرى بعد ذلك لم يبيع
وقال ليس له الا السنة الماضية

وإذا كان البيع في دار واحدة...
 وإذا كان البيع في دارين...
 وإذا كان البيع في دارين...

وبيع صبرة طعام كل فغير يكذا المجموع **صحيح** في فري للمشتري
 الخيار وأجازاه في الكل وفلك في صبرتين من جنسين وفي
 قطع وتوب مزارعة وعشرة أذرع من مائة مرداب مائة ولو كان
 اسما جاز ولو قابل التمن نجلة القنار فنقصت بخير في
 اخذها بالحصه او الفسخ وان زادت رد الزايد ونجدة ثوب
 او ارض فنقصت بخير في اخذها بالكل او تركها وان زادت
 لم يرد او نجلة او اجزاها فنقصت بخير في الحصه او الترك
 او زادت في اخذ الجميع علم وفق الاجزاء او الفسخ **فصل**
 يدخل في بيع الدار بناؤها ومغاباتها تبعها في الارض الشجر
 لا الزرع الا بالسمية وكواطلق شراء نخلة يملكه غيرها لا غير
 وادخل ارضها وموالمختار وتوباع نصيبه من دار فعمل العاقد بين
 شرط وجيز مطلقا وشرط علم المشتري وحده وهذا روي ابن
 وسراء الدار بفنائها فلكد ويجوز واجزاء بطريقها او المشتري

وإذا كان البيع في دار واحدة...
 وإذا كان البيع في دارين...
 وإذا كان البيع في دارين...

وإذا كان البيع في دار واحدة...
 وإذا كان البيع في دارين...
 وإذا كان البيع في دارين...

ي ارضا بشجرها فامرت قبل قبضها وقيمتها سواء فاستهلك
 البائع ثمرها بنسبة ربح التمن ومماثلته او ثمرتين فثلثه ومما
 نصفه ولا يدخل الثمرة الا بالانقطاع ونوجب التسليم بقطعها وخير
 شراء غير المدرج مطلقا لا مدرج وتجب قطعها للمحال لان رضى
 البائع بتركها فيطيب الفضل وان شرطه فدا البيع واجاز شرط
 تركها متناهية العظم وينظر بالاستثناء ارطال معلومة ويجوز
 بيع الباقي والحط في قس وسبيلها ويودي البائع اجر الكيال
 وناقذ التمر في رواية والمشتري اجر وزايد ويسلم المشتري
 اول او ان تقايضا سلعتين او تمين سلعا معا وان وجد زبوا
 منعناه من لئرد السلعة وحسبها عليه وبامر برد مثل
 زبوا ثلثها والمطالبة بجياد عند علمه ولم يجعله احق بالبيع
 اذا مات مفسدا ونقص التمن على الاصل والزايد عند القبض
 فلو لم يتركه بخلافه بتم معلوم فامرت لثمنه قبل القبض واذا زادت

وإذا كان البيع في دار واحدة...
 وإذا كان البيع في دارين...
 وإذا كان البيع في دارين...

وإذا كان البيع في دار واحدة...
 وإذا كان البيع في دارين...
 وإذا كان البيع في دارين...

للوصي ومثل الفسخ فقط وان مضت المدة حكم بفساد في رواية
 وباجازة المالك فيها في اخرى ولو اشترى عبد بشرط الكتابة فلم
 يكن بخير في اخذ بالجميع او الترك ولو اجاز من له الخيار في المدة
 بغيب علم الاخر جان وان ^{بالاجماع} فسخ تجزئ به بشرط العلم الاخر به والمشتريان
 بالخيار احدهما بالفسخ **فصل** من اشترى مالم يره بخير عقده
 مع الخيار ولا خيار للبايع فيما لم يره ويسقط خيار الاعي لمعرفه
 بباقي حواشيه وبالوصف في العقار او بنظر وكيله ونظر الوكيل
 بالقبض سقط كالوكيل بالشراء وقالوا لو وكيل كالمستوفى ويكتفي
 بروية ما يدرك علم العلم بالقصود واذا راي بعض ما لا يتفاوت
 احاد كان كروية كله الا ان يكون الباقي اردي بخلاف المتفاوت
 واذا نظر الى ظاهر الضربة او وجه اللامة او جس شاة اللحم او راي
 ضرع شاة القينة او ذاق ما يطعم سقط الخيار ويضعف ^س الوجه
 في الدابة ^س الكفل والتعبد به وسقطناه بروية ظاهر ^س

(ب) في رواية اخرى
 لا ينفرد ^س

في دفع العلم ووجه العلم في دفع العلم
 ولا ينفرد ^س

في الا ان يكون في باطنه ما يقصد بالنظر وصح دار وان لم يشأ
 البيوت وشروط رؤيتها في الاصح ولو راي ذهنا في زجاجة
 فهو على خيار ^س ولقطه في رواية وبجيب في شراء لولو في صديقه
 وابطله واذا تصرف في البيع تصرفا لازما او بعثت عنده او
 رد بعضه او مات بطل الخيار ولا ينطلي بيع الفضولي في خيار
 المالك ويستلزم الاجازة قيام المحل والمعاقد من اذا كان الثمن
 دينافان كان عينا فتمامه ايضا ويمك الفضولي فسخ البيع قبل
 الاجازة ودون النكاح ولو اجاز احد المالكين ^س مختار للمشتري
 في حصته والزمه بها ومن راي احد ثوبين واشترى لهما ثم راي
 الاخر جاز رد صما ومن اشترى ثيابا راه من قبل فان تغير تخير
فصل واذا وجد المشتري بالبيع عيبا فان شاء اخذ
 بكل الثمن وان شاء رد ولا يمسكه وبأخذ النقصان وكل ما
 في نقصان الثمن في عارة التجار كان عيبا واذا سرق

(ب) في رواية اخرى
 قال من اشترى لولو في صديقه
 جاز البيع وله خيار الوتة وقال ^س

(ب) في رواية اخرى
 قال من اشترى ثيابا راه من قبل فان تغير تخير
 المختار للمشتري ^س

صغير يعقل أو بال في الفرس أو أبق عند البائع ثم المشتري رده
 ان شاء وان فعل ذلك بعد بلوغه لم يرد له الا ان يوجد عند البائع
 بعد البلوغ وترد بالاختصاصية وانقطاع الحيض وبالدفن والبخ
 والزنا ولد الزنا فيها ولد في الغلام وعانة وبالكفر والجنون
 فيها واذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب قديم ايضا
 اخذ النقصان ولا يرد الا برضا البائع ولم يجز الرد مع ضمان النقصان
 ويحكم بتخلف المشتري على نفي رضاه بالعيب وان لم يدعي البائع
 ولو قطع الثوب فوجد معيبا رجع بنقصانه ويرد ان
 رضي به فان باعه لم يرج به ولو خاط او صبغه اجر اولت
 السويق سمن ثم وجد العيب رجع به ولم يكن للبائع اخذ
 فان باعه مباح الدم فقتل عند فله كل الثمن ولو قطع بسرقه
 فهو مخير ان شاء رده ولا ترد او امسك ولا ترد النصف
 وقال ايرج بالنقصان فيها ولو ظهر بعد موت او عتق او تذر

(هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع)

(هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع)

وان اشترى من رجل مائة دينار فباعها بثلثمائة
 على ما لم يملك من ثمنها لم يرج له الا ما لم يملك
 من ثمنها وان اشترى من رجل مائة دينار فباعها
 بثلثمائة على ما لم يملك من ثمنها لم يرج له الا ما لم يملك

يبرأ واستلاد ربح بالنقصان او بعد كتابة او عتق على مال او ابا ف
 فهو ممتنع وتحالفه ولو بعد قتله وليس الثوب والكل الطعام ممتنع
 ولو اكل بعضه فالرد والرجوع ممتنعان وحكم به وبالرد ان
 رضي لا مطلقا ولو وجد احد عبدين معيبا ممتنعان رده وحده
 ومن الرجوع بالنقص لو باع نصف عبدا اشتراه ثم وجد به عيبا
 ونسخ الرد بالعيب لو وطأها يثب ولو باع ما اشتراه على اخر
 ما راد رده بعيب فانكر فبرهن ورد يحكم له به على الاول
 ومورديه ومنعه ولو مات احد الباعين والاخر وارثه فا
 راد الرد بعيب فانكر يامر بتخليفه على البتات في حق نفي قال
 وعلى العالم في حق مورثه ولو باعه على انه برئ من متجه فاذن
 به شحطان تخير في تعين المبرء اعنه وجعله للمشتري ولو
 وجد المثل فيه معيبا وقد حدث اخر فان قبل عاد السلم
 وله الا بآ من غير لزوم سني ويامر برد مثل المقبوض والوفاء

(هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع)

اما العقل فطاسي الود له عدم الرجوع عن ابي
 انه يرد على من لا يملك من ثمنه لا يتعلق به حكم الثاني
 فصار له ثوب وكره المذنية قول من وجب فيه الثاني
 مع ما مالين الثوب واطل الطعام فعند ما يرجع بالنقصان

قبل القبض

(هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع) (هذا هو الذي يرد في البيع)

والذي انما هو والعقد باطل واذا لم يكن العقد صحيحا او كانه غشا والبيع فالحق
مثلا وصي يبيع او كانت غشا والبيع فالحق

فلا بد من شرط فالقسط هو له المصلحة من الشرط واما من عليه

فداساره الى التعليل بقوله الجملة

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

كثوب من اثنين وضربة القاض وبالقاء الحجر واللامسة والنابك
 وبيع المحاقلة ونقد المزبنة ولو فمادون خنة اوسق وخين بيع
 الدهن الجبس والانتفاع به في غير الاكل ومنعوا بيع ما اصله غايب العقد
 وبعضه مطلقا وما الاولين تبعا ونقد بشرط الا يقضيه العقد
 وفيه منفعة لاحد فنقد بشرط العتي فان اعتقه فالتمس لازم
 وقال اقيمته ومورد واية ونقد بشرط كتابة وتديس وتبلا
 ولتخدام الباي شهر او قرض وهدية ولكن دار وخطابة
 الباي البيع وحدود وبيعها بشرط وطى المشتري فكد واجلها
 بشرط عدمه ونقد بكتشاء الحار والتاجيل في البيع المعين
 وجهالة اذ كان التمر دينا فلا يجوز ان يبروز وصوم النصارى
 وفطرهم والحصاد والديكس وقدم الحاج والعطا اذ اجهل
 الوقت فان سقط الاجل قبل ذلك حرتاه وليس النجس والسوم
 على سوم غير وتلقى الجلب اذ اضر بالبلد او لبتى عليهم وبيع
 الا اذ اضر السوم بالوارد في
 فليس للعود والضرر

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

وسيع الحاضر للبادى في الخط ووقت النداء والتفرق الغير المسمى
 بين صغير وكبير او صغيرين احدهما ذور حم محرم من الآخر
 ومما في ملكه وتجوز البيع وياتم ونقد في الولاد ومطلقا في رواية
 وان كانا كبيرين فلا باس به **فصل** يصح الاقالة بلفظين احدهما
 منقذ وشرط المضى فيها ويتوقف على القول في المجلس وعلى
 فتح مطلقا في حق العاقدين بيع في حق ثالث وجوز غنل الثمن
 الاول فلو شرط الثمن منه او اقل او خلاف جنه او اجل فالشرط
 باطل وتجعلها بعد القبض يباع وقبله فسخ الا في العقار وجعلها
 بمنزلة الاول او اقل فسخا وبلاكثر وخلاف الجنس يباع
 ويمنعها هلاك البيع او بعضه بقدر ما لا هلاك في التمر **فصل**
 تجوز التولية في البيع بالتمر الاول والمراخنة بزيادة والوضيعة
 بنقبضة ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري
 والرجع مثلي معلوم ويضم اجرة القصار والصبي والطراز والقفل

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع ايضا كسر هذه
جاءه في الكلام لا في
هذا في الكلام وقد ظهر
بأنه في هذا الكلام
ومما يلاحظ من الكلام
من الكلام وهو في الكلام
في الكلام في الكلام
في الكلام في الكلام

وحمل الطعام والسيار وسائر الغنم لا الرأى وثققة نفسه
وجعل الآتي واجرة طبيب معلوم ويقول يقوم بذلك الآتي
وللمتري الخيار للخيانة في المراجعة بين الأخذ بالثمن والبر
والخط في التولية ويأمر به فيها مع حصنها من الزرع وخبر
مطلقا فلو هلك قبل الرد أو امتنع الفسخ سقط الخيار فلو
اشترى ثوبين صفقة ثلاثين مكررة ولو اشترى
ثوبا بعشرة فباعه خمسة عشر ثم اشترى بعشرة فالمر
فيه خمسة وثلاثون بعشرين ثم اشترى بعشرة فالمر
ممتعة وقال إبراهيم بعشرة فيها ولو تعجب نفق عنه
معلوم فراجع به من غير بيان أجرناه **فصل** منعوا
بيع المنقول قبل القبض مطلقا وطرا في العقار وأبطلوا
البيع بهلاك المبيع قبله ومن اشترى مكيلا أو موزنا بالميل
ووزن فباعها أعاد المتري منه الكيل والوزن

إذا اشترى ثوبا بعشرة
فباعه خمسة عشر ثم اشترى
بعشرة فالمر فيه خمسة
وثلاثون بعشرين ثم اشترى
بعشرة فالمر ممتعة وقال
إبراهيم بعشرة فيها ولو
تعجب نفق عنه معلوم فراجع
به من غير بيان أجرناه

إذا اشترى ثوبا بعشرة
فباعه خمسة عشر ثم اشترى
بعشرة فالمر فيه خمسة
وثلاثون بعشرين ثم اشترى
بعشرة فالمر ممتعة وقال
إبراهيم بعشرة فيها ولو
تعجب نفق عنه معلوم فراجع
به من غير بيان أجرناه

إذا اشترى ثوبا بعشرة
فباعه خمسة عشر ثم اشترى
بعشرة فالمر فيه خمسة
وثلاثون بعشرين ثم اشترى
بعشرة فالمر ممتعة وقال
إبراهيم بعشرة فيها ولو
تعجب نفق عنه معلوم فراجع
به من غير بيان أجرناه

والعدد عددا لموزون وقالا كالملاذوع وبجوز الصرف
في الثمن قبل قبضه في غير الصرف وبجوز الزيان عليه والخط
منه ونحوها بالعقد ولو بعد لزومه وبجوز تأجيل الحال
منه وتأجيل الذبوت ومنعوا في القرض **فصل** حرم الربوا
بعلة القدر مع الجنس لا الطعام والتمنية ولم يعطوا بالجنس مع
القوت والملاذخ ولا فرق بين الجيد والردى عند
اتحاد الجنس فإذا أعدم ما جاز التفاضل والنساء أو إذا
حرما أو أحدهما حرم النساء إلا في أسلام منقوع في مؤن
وتعرف الكيل والوزن بالنقص وما لا ينقص فيه بالعرف
وجعلوا البئر والسحير جناسا ويستترط في الصرف قبض
العوضين في المجلس وفي غيره من الربويات النقيضين وما
تشرط النقيض في بيع الطعام بمثله عينا ولا يجوز بيع
الجنس بالذوق لولا بالسويق والفضالة والدقيق بالسويق

في البيع أيضا كسر هذه
جاءه في الكلام لا في
هذا في الكلام وقد ظهر
بأنه في هذا الكلام
ومما يلاحظ من الكلام
من الكلام وهو في الكلام
في الكلام في الكلام
في الكلام في الكلام

إذا اشترى ثوبا بعشرة
فباعه خمسة عشر ثم اشترى
بعشرة فالمر فيه خمسة
وثلاثون بعشرين ثم اشترى
بعشرة فالمر ممتعة وقال
إبراهيم بعشرة فيها ولو
تعجب نفق عنه معلوم فراجع
به من غير بيان أجرناه

إذا اشترى ثوبا بعشرة
فباعه خمسة عشر ثم اشترى
بعشرة فالمر فيه خمسة
وثلاثون بعشرين ثم اشترى
بعشرة فالمر ممتعة وقال
إبراهيم بعشرة فيها ولو
تعجب نفق عنه معلوم فراجع
به من غير بيان أجرناه

في البيع أيضا كسر هذه
جاءه في الكلام لا في
هذا في الكلام وقد ظهر
بأنه في هذا الكلام
ومما يلاحظ من الكلام
من الكلام وهو في الكلام
في الكلام في الكلام
في الكلام في الكلام

إذا اشترى ثوبا بعشرة
فباعه خمسة عشر ثم اشترى
بعشرة فالمر فيه خمسة
وثلاثون بعشرين ثم اشترى
بعشرة فالمر ممتعة وقال
إبراهيم بعشرة فيها ولو
تعجب نفق عنه معلوم فراجع
به من غير بيان أجرناه

لا يجوز مطلقا وكذا الخبر بالحظوظ وظاهر المذهب الجواز وعليه
الفتوى واستقرض الخبر لا يجوز مطلقا ويجوز زنا واطلاقه
والرطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز متساويا ومنه من
حظوظ وزبيب رطبيين يباينان او رطبيين ومنه من
الزيتون والسيسم بالسيسج حتى يعلم بزيان الدهن فيها
ليقابل التجر لأمع الجهالة ولا تشرط بيع اللحم بالجواز ففضل
اللحم واطلاقا جواز وخبر اللحم والالبان نقد اليك
اتفق ولا ربوا بين المولى وعبد المادون غير المدبون
ولا نبتة بين المسلم والحر في دار الحرب **فصل**
اجزنا السلم بلفظ البيع ويصح في طرما امك ضبط صفقة
ومعرفة مقدار المكيل وموزون ومذروع واجزناه
في معدود متعارب كالجوز والبعض عدد او كيلولا بد
خيار الشرط ولو استقط قبل التفريق الجزاء ومعه في

والمقادير المدبون فلا
يملك المادون المدبون
وعندهما اتفاق في حق
الغنى فلهما المالك
في حق الفقير

لا يجوز مطلقا وكذا الخبر بالحظوظ وظاهر المذهب الجواز وعليه الفتوى واستقرض الخبر لا يجوز مطلقا ويجوز زنا واطلاقه والرطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز متساويا ومنه من حظوظ وزبيب رطبيين يباينان او رطبيين ومنه من الزيتون والسيسم بالسيسج حتى يعلم بزيان الدهن فيها ليقابل التجر لأمع الجهالة ولا تشرط بيع اللحم بالجواز ففضل اللحم واطلاقا جواز وخبر اللحم والالبان نقد اليك اتفق ولا ربوا بين المولى وعبد المادون غير المدبون ولا نبتة بين المسلم والحر في دار الحرب

والسيسم بالسيسج حتى يعلم بزيان الدهن فيها ليقابل التجر لأمع الجهالة ولا تشرط بيع اللحم بالجواز ففضل اللحم واطلاقا جواز وخبر اللحم والالبان نقد اليك اتفق ولا ربوا بين المولى وعبد المادون غير المدبون ولا نبتة بين المسلم والحر في دار الحرب

قال في الخبر بالحظوظ وظاهر المذهب الجواز وعليه الفتوى واستقرض الخبر لا يجوز مطلقا ويجوز زنا واطلاقه والرطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز متساويا ومنه من حظوظ وزبيب رطبيين يباينان او رطبيين ومنه من الزيتون والسيسم بالسيسج حتى يعلم بزيان الدهن فيها ليقابل التجر لأمع الجهالة ولا تشرط بيع اللحم بالجواز ففضل اللحم واطلاقا جواز وخبر اللحم والالبان نقد اليك اتفق ولا ربوا بين المولى وعبد المادون غير المدبون ولا نبتة بين المسلم والحر في دار الحرب

والسيسم بالسيسج حتى يعلم بزيان الدهن فيها ليقابل التجر لأمع الجهالة ولا تشرط بيع اللحم بالجواز ففضل اللحم واطلاقا جواز وخبر اللحم والالبان نقد اليك اتفق ولا ربوا بين المولى وعبد المادون غير المدبون ولا نبتة بين المسلم والحر في دار الحرب

في الحيوان ومنه في رؤسه واطرافه وفي الجلود عدد او في
التقدير في متوفى اللحم غير جائز وفي منزوع العظم روايان
اصحهما المنع ولا يجوز في الخطب بعينها ما وفي الجواهر والخز وحز
في صفار اللؤلؤ وزنا وفي اللبن ولا جرادا عتي اللبن ولا جيز
الحال ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حتى انقطع حكمنا
بمس للاخذ عند وجوه وليس الفسخ لابطال نفسان والشرط
التي تذكر في العقد سبعة معلومات جنس ونوع وصفة و
وقدر واهل وتسمية رأس المال في المكيل والموزون والمعدود
وتسمية محل الايفاء ان كان له حر وموتة واخرى جاهذين
عنها عند تعيينها او تسلم في موضع العقد وكذا الخلاف في محل
ايفاء التمر الموزن الذي له موتة وكذا الماجر والقسمة وشرطا
قبض رأس المال في المجلس مطلقا ولا يتصرف فيه ولا في السلم فيه
قبل القبض ولو اكلم عينا او دينان نوعين في لز او حنطة في

في الحيوان ومنه في رؤسه واطرافه وفي الجلود عدد او في التقدير في متوفى اللحم غير جائز وفي منزوع العظم روايان اصحهما المنع ولا يجوز في الخطب بعينها ما وفي الجواهر والخز وحز في صفار اللؤلؤ وزنا وفي اللبن ولا جرادا عتي اللبن ولا جيز الحال ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حتى انقطع حكمنا

في صفار اللؤلؤ وزنا وفي اللبن ولا جرادا عتي اللبن ولا جيز الحال ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حتى انقطع حكمنا

في صفار اللؤلؤ وزنا وفي اللبن ولا جرادا عتي اللبن ولا جيز الحال ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حتى انقطع حكمنا

في صفار اللؤلؤ وزنا وفي اللبن ولا جرادا عتي اللبن ولا جيز الحال ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حتى انقطع حكمنا

في صفار اللؤلؤ وزنا وفي اللبن ولا جرادا عتي اللبن ولا جيز الحال ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حتى انقطع حكمنا

شعير وزيت فالفساد شائع ان لم يبين قسط كل منهما وقلا
 صح في العين والزيت بالحصه ولورد زيو فام راس المال في غير
 مجلس العقد منعنا الانتقاض بقدره مطلقا ولا يستبدل فيها
 دون النصف والانتقاض لازم ان جاوز وقال يستبدل في
 مجلس الرد مطلقا ولو تقايلا السلم منعنا من الاستبدال ولو
 اختلفا في مكان الايفاء فالقول للمطلوب والبينه للطالب
 وقلا يتحالفان او في الاجل نفيت التحالف وجعلنا القول
 لدعي الاقل او في السلم فيه قبل التفرق والقبض وبرهنا بقض
 بعقد ويثبت الفضل وحكم بعقد من او في راس المال قبل
 التفرق وبرهنا بخلاف ان تصادقانه دين فان اتفقا
 على ان عين واحد قضى بعقد او عينين فبعقد من والسلم
 اليه في دعوى التاجيل مصدق كرسا السلم ومثلا استصناع
 الصبي سلم كالفرد ويجوز صلح الكفيل بالسلم فيه بامر المولود
 رب

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

رب السلم على راس المال النقد وينتقل ما على المطلوب له ووقفاه
 على اجازة المصيل وصلح احد الشريكين المسلم اليه على حصته من
 راس المال ووقفاه على اجازة شريكه ولو جاء كخطة ازيد قيمة
 او انقص واخذا واسترد او عذروا انقص ذرعا او قيمة بحين
 ولو وكله في اسلام ماله في ذمته او شرايه به عند اقتعيس المسلم
 اليه والعبد او ببيعة شرط **فصل** اذا باع ثمنه كان صرفا
 ولا يتبعيان لو استقرضا فاذا با او كسحى فليستدلا او امسكا
 واذا بالمثل اجرتا ويشرط المماثلة عند اتحاد الجنس حتى صح الخلف
 عند الاختلاف لا الاوصاف والتقابض قبل التفرق بل بدران
 مطلقا ولا يصح خيار الشرط فيه ولا المجل فان اسقطا في المجلس
 صح ولو كان بعض البدل زيفا فرد لم ينقصوا العقد في غير
 المدور ويبيع جارية مطوقة بذهب زينة فاسد فريها و
 بالطوق ولو باع كسفا على عاية وحلية نصفها فدفعت خمسين

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

انما اجماعنا في هذا هو ان
 يثبت بينه او بغيره من
 كونه في عين او في
 السلم او في غيره

جميع قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المراتين
 ويعود للاسترجاعه ويودي اجرة بيت الحفظ والحافط وجعل
 المابق وينفق الراهن عليه ويودي اجرة الرأى والخراج
فصل ولا يجيز رهن المتاع فلو طرأ عليه بحكم ببقائه
 وافتراده ولا رهن ثمرة بدون نخلها ولا نخل وزرع بدون
 الارض ولا أرض بدون ثمارها ولا نخل بدون ثمرة ولا بلبل مانات
 والدرك واجزناه براس مال السلم وتم الصرف والمسلم فيه
 فان هلك في المجاسم الصرف والسلم وصار مستوفيا وان
 افترقا قبل الهلاك بطلا وان هلك وهو بالسلم فيه بطل السلم
 بهلاكه ولا يصح بالبيع فلو هلك فبغير شيء ولا رهن الحر والمدين
 والمكاتب وام الولد وجوز رهن النقدين والمكبلد والموزون
 فان دهن تجسرها كان هلاكها عملا وسقط الجوز ولو
 رهن قلب فضة وزنه عشرة وقيمتها ثمانية بعشرة فلهك

المتاع الذي رهنه الراهن فله عليه قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المراتين

المتاع الذي رهنه الراهن فله عليه قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المراتين

المتاع الذي رهنه الراهن فله عليه قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المراتين

المتاع الذي رهنه الراهن فله عليه قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المراتين

والضاربات
 ومال الشركة
 والعواري
 لا يصح

لان حكم الرهن
 بقبول يد
 المتضمن
 وان غير على
 من هولا

فوزها وقل لا يضم قيمته ذهبيا يكون مملانه ولو ساوت
 القيمة الوزن فانكسر فانقصت قيمته خير الراهن بين فكه
 بالدين او جعله به وضمناه به قيمته ذهبيا مملانه وملك
 المكسور بالضمان او كانت القيمة اثني عشر وانقص بالكسر سدسا
 فعليه ضمان قيمته ذهبيا مملانه وضمناه قيمة خمسة
 اسداسه ذهبيا وجعله مع سدس القلب هنا وقال لمن نقصه الكسر
 سدسا او قل اجبر على الفلاني او زاد افتكه به او جعله بالدين
 ولو كان وزنه اثني عشر دينارا وقيمتها ثلثة عشر بعشرة
 فله فكه بالدين او تضمينه خمسة اسداسه فضة وجعلها
 مع سدسه رهن او بعشرة عشرة اجزاء من ثلثة عشر واعتبر
 النقصان فان لم يزد عا دينا راجع على الفلاني وان زاد افتكه
 او جعل خمسة اسداسه فوطر رهن او لوباعه بعد اعان بر
 بالتمس كتابا بعينه جاز فلو امتنع عن التسليم خيرنا البايع بين

فيكون

ترك الرهن ويبس الفسخ للمان يتقد المم او يجعل قيمته رهنا
 ولورهن عديس بالف فقطي حصه احد مالم يقبضه حتى يود
 للملف ولوسمي لكل قسطا من المال فادي قسطا اجاز قبض ما قانا
 ويجوز رهينة عيس عند رجلين بدس لكل منها فاذا قضى احدهما
 دينه كانت رهنا عند الآخر ويضمن كل منهما حصته منها ولو
 رهنا عينا عند رجل بدس عليها جاز ولو برهن على انه وفلا نا
 ارتنا هذا فكذبه فلان **و** محمد المدعي عليه **ت** حكم برره عليه
 وجعله في يد المدعي مع عدل الى كسيفاء حصته ولو برهن على
 ارتنا نه والراهن ميت يبطله وجعله رهنا بينهما ولو ارتنا
 ارضا عا نصاد قوا عليه من الدين فقال احدهما لادين لنا
 عليه وانكر الآخر يبطله واجاز في حصه المنكر ولو رهنا من
 عند مسلم ثوبا ثم عاد فسبى حكم بملك المرهون بالدين وقال
 مو رهن ببيع اللوفاء وما فضل للغام **فصل** اذا اتفقا على و

اجاز قبضه من الدين
 في حصه المنكر ولو رهنا من
 عند مسلم ثوبا ثم عاد فسبى
 حكم بملك المرهون بالدين
 وقال مو رهن ببيع اللوفاء
 وما فضل للغام

وضع الرهن عند عدل جاز وليس لاحد مالم اخذ فان هلك في
 المرتهن واذا اوطل الراهن المرتهن او العدل او غيرهما بالبيع عند
 الحلول جازت ولو شرطت في العقد لم ينزع بعزل ولا يموله
 ولا يموت المرتهن فان مات الوكيل بطلت فيتراضيان على بيعه
 وان مات الراهن باع وصيته الرهن للوفاء فان لم يكن
 له وصي يبعه ولو باع الراهن بغير اذن المرتهن يوقف على
 اجازته او وفاء الدين وان اعتقه نفعه ويطالب بالدين
 ان كان حالا والا اخذت قيمته فجعلت رهنا ماله وان
 كان مفسر استسعى في قيمته للوفاء وان استهلكه الراهن
 اخذ الحكم او اجبى كان المرتهن خصمه بضمنه القيمة ويقمها
 مقامه وجناية الرهن على الراهن والمرتهن وما لهما هدر
 واعتبر اهما على المرتهن ويضمن من الراهن عليه وم المرتهن
 وتسقط من دينه بقدرها ولو قتل خطأ وقيمته ضعف الدين

لا ياعنى الرهن ملك الراهن وقد نفى عنه
 المرتهن بالخيار فلو كان عليه ملكه

اي يموت الراهن لم ينزع الوكيل ولا الوفاة
 المرتهن لم يبطل الوفاة لان الوفاة لا يكون
 فيها الارث فلا يقوم وارثه ولا وصيه
 بالبيع ولا الارض الراهن لانه ملكه ولم يرض
 لانه اخذ عا نيته من الراهن فلا يمكن
 من تسلمه بالبيع

بعقد كالمهر والكفالة او لزمه بدل مال وفي غيرها بالبينة حتى
 يظهر افلاسه ببينة او بعين شهرين او ثلثة او ما يراه الحكم
 في الصحيح والغرماء ملازمته من غير ان يمنع من التصرف
 والسرف واقسام فاضل كسبه بالخصص ومنعاً منه الى
 بينه يسان **كتاب المأذون** اذا اذن له
 المولى اذنا عما حاز تصرفه مطلقاً وابتناء بالدلالة كالصريح
 ولو سمي له نوعاً او مدة اطلقناه في الكل بشرأ ثبات الكسوة
 وطعام الاطل وتجزيعه وشراؤه بعين يبرر وكذا بالفا
 فاد ابتاع بالخيار فذهب له التمتع فله الرد او كسرى
 عبد الف فاردات قيمته بسمينه فله الاقالة فيه **و**
 لو كان مديوناً بعد هبة التمتع وتوكل ويضع ويضارب
 ويعير وبرهن وبشرهن وبوجر ويستاجر وينادع و
 ويجيز اجارته نفسه والمديون لا يصح اقراره لاصوله

(وإذا كان المأذون في غير ما ذكره من هذه الأمور لم يملك التصرف في ماله ولا في غيره)

(وإذا كان المأذون في غير ما ذكره من هذه الأمور لم يملك التصرف في ماله ولا في غيره)

وفروعه ونزوجه ولم ينزوجه ولم ينزوجه مما لملكه ويجيز له
 والمضارب وشريك العنان زوج ولم يكاتب ولم يعق
 على مال ولم يقرض ولم يهب مطلقاً ويهدي ليسير من
 الطعام ويضيف معاملة وبيع كسبه في الدين ونامر
 يبيع رقبته فيه لئلا يفديه المولى ويقسم عنه بين
 الغرماء بالخصص وان اعتقه نفذ وضمن لهم قيمته
 فضل شئ طوب به بعد لعن فيهما ولو كان له مولى
 فاد انه احدهما مائة واجتني مثلهما ببيع بمائة او مات
 وتركهما فالتك للمدين وقال الربع والباقي للاجني وجعلنا
 الغرماء اخي من المولى بالولد والموهوب له ولو بيع وعليه
 الف معجل واخرى معجل بالقبض ففضي المعجل امر بابناخير المعجل
 لا وقته لا بتعجيله واعتاق المولى عبداً ما دونه المستغرق
 بالدين لا ببيع وقوله له هذا ابني وهو ممكن بمجهول غير ملحق

(وإذا كان المأذون في غير ما ذكره من هذه الأمور لم يملك التصرف في ماله ولا في غيره)

(وإذا كان المأذون في غير ما ذكره من هذه الأمور لم يملك التصرف في ماله ولا في غيره)

Handwritten Arabic script, likely a manuscript or document, featuring dense cursive writing.

الامضاء في ذواتك بيدك

كتاب الإقرار
إذا أقر حرة بالغ عاقل
للعالم بحق لزومه مطلقا وبين المجهول وإن امتنع أجبر ولو
شرط الخيار بطل الشرط وإن أقر سئ فستر بماله قيمة عرفا
وخلف لمن عجز عن العرض بالنز أو بنسبهم من الدار فهو كدرس وامر
بالبیان أو بعدي بوج قيمة أعبد وسطا لأمساء أو بمال
رجع إلى بيانه أو بمال عظم لم يصدق في أقل من مائة درهم
والعشرة رواية أو بدرهم كانت ثلثة أو كثيرة فهي عشرة وقال
نصاب أو بكذا كذا كانت أحد عشر أو بواو واحد أو عشرين
أو بشر في عبد يجعل له النصف وامر بالبیان أو بمائة
ودرهم كانت دراهم أو وثوب فستر بالمائة أو بمائة وثلثة
أو ب كانت أو بواو أو بالغصب مر هذا أو هذا فادعياه
ولتحلفاه وإرادان بقسماء بينهما بالصالح يبطله وخالفه
أو لفلان بل أو دعيه فلان كان للآل ولا يضمه لاسلمه

وَأَمَّا رَدُّهُ عَنِ الْبَيْتِ وَبَيْتِ
لُؤْلُسٍ فَخَرِصَةُ أَوْ قَطْرَةُ مَا دُمِجَ
وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ
وَأَقْرَبُ سَهْمٍ مِنْ دَارِ فَلَهُ كَسْرُهَا

دعياه
خالقه
اسلمه

در حرف قال غضبت هذا العبد من احد
هذه اوقال من هذا وهذا وادعى
كل واحد منهما العبد لنفسه فانك
واختلفت فحلف ثم اراد ان يصطحا
وقال من لم يكن لها ذك وقال من هو
قول اولها ذلك

اذا قال زيد على الف والالفين قال
لا يلزمه شي في الاول والثاني في وقال
الالف في الاول والثاني في وقال
هذا الترتيب بذكر التاكيد

اليه بقضاء وخالفه اول فلان والاخر يطله وحكم به
لاول ومن قال على اوقلي فقد اقر بدين او عندى او
او تحي فبامانة ولو قال لي عليك الف فقال انزها او اتقدا
او اجلي بها او قضيتها وقد اقر بها او بدين موجب فكذب في
التاخير كان حالا وب تحلف المقر له على الاجل وتعدد
الشهد والناهدين العدلين ملزم للمالين والزماه بالاكتر
ان تفاوتوا وقوله على او على الجدار ملزم ويلزمه بقوله على
في علمي والزماه الغيب بقوله الف بل الغان لا يثبت وبالحل
لقوله غضبنا الف او كذا عشرة والطالب بعينه لا بالعشر
ولو قال اوصى ابني بالتلت لزيد بل العمر وبل ليكر اهدرنا لما
خيرين لم الوارث ونلزم الوارث المقر على مورثه بدين
مع محمد الباقي بلكه لا بنصيبه ولو اقر بتمر في قوه صر
او بغصب ثوب في عشرة يلزمه به لا باحد عشر او خمسة

اذا قال له على
الذ فاعلم
او على قال من
يلزمه الف
وقال الف
ولو قال قد عرفت
يلزمه اجماعا
او قال في ظني
او فاعلم احب
لم يلزمه

اذا قال زيد على الف والالفين قال
لا يلزمه شي في الاول والثاني في وقال
الالف في الاول والثاني في وقال
هذا الترتيب بذكر التاكيد

اذا قال زيد على الف والالفين قال
لا يلزمه شي في الاول والثاني في وقال
الالف في الاول والثاني في وقال
هذا الترتيب بذكر التاكيد

اذا قال زيد على الف والالفين قال
لا يلزمه شي في الاول والثاني في وقال
الالف في الاول والثاني في وقال
هذا الترتيب بذكر التاكيد

في خمسة بمعنى مع لزومه عشرة وان اراد بحساب الزماه
بخمسة لا خمسة وعشرين او من درهم الى عشرة في تسعة
وقال عشرة او تخاتم لزومه الحلقة والفضا وبسيف الفصل
والجفن والحمائل او بحملة فالعبدان والاسوق او بحمل جارية
او ساه صم او للحمل فان بين سببا لوصية والميراث
صح وان ابرهم يطله واجان **فصل** اذا استثنى الكثر او
سلاقل متصلا باقراره صح ولزم الباقي فان استثنى الكل بطل
الاستثناء ولو قال لزنشاء الله متصلا بطل الاقرار ولو
كتب في اخر الصك فلكه باطل واعاداه الى ما يليه وابطل
استثناء قفيز ودينار من درهم وصحها بالقيمة وبطل
استثناء ثوب وساه ولو قال على كرحضة وكز شعير لما
كرحضة وقفيز شعير فالاستثناء باطل واجازاه في القفيز
ويصح الاقرار بالعرض وبطل الاستثناء البناء من الدار ولو قال

لان العرض في القيمة دون البناء

اذا قال زيد على الف والالفين قال
لا يلزمه شي في الاول والثاني في وقال
الالف في الاول والثاني في وقال
هذا الترتيب بذكر التاكيد

(جانب اول) ...
...
...
...
...

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

باب الفص لا يخص
السلم بل يرد على
السلم والغيب
ولان العبد
قوله في ذلك انه
هو القاض

اذا قال هذا الشيء
كله اتقنه منك
بكذا متصلا بكلام
من الاول ثم قام
اليمنه ويقضي
بها عندنا واما
اقول مع
وكان لا يتبع
سند باطال

والله اعلم
فقال صدق الله
الصحة وقال العبد
العبد للوارث اعني
رجل مان وزك عبد
فقال صدق الله

ی داری ثم اخذتها او وضعت ثوبی عنده ثم اخذته فقال بل
هالی فالقول للمعر وفالاله وعلى هذللما جارء والعارية ولو
تواضعوا ستر اعلى البيع ناجية ثم اطلقاه واختلعا فى البناء ولا
بداء فالقول لمدعى الجواز وابطلاه ما لم ينقأ على الصحة
او على الفسار والعين جهر او عقداهما فالتمسهما ولو ادعى
صبي في يد رجل انه ابن اخه وامه ام ولد له فصدقه وادعى

ذواليد فهماله وجعلا يقول للصبي ويجعله لهالواد
اموتة ولد فلان فصدقها وكذبها ذواليد ولو اقرت
بنكاح لرجل فانت فصدقها فهو باطل وقيل الخلاف في العكس
على المصح او كان في يد مال فعال له خرمات اختك نزوجتي
وهذا ميراثها يني وبينك فتفي زوجته يحكم بقسمته بينهما
وقلا ما ولا لاخ الجا ان يثبت ما نفاه او هذه الالف مضاربة زيد
بالعم ووادعي كل منهما انه دفعها اليه مضاربة بالنصف ثم ربح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

علان اتفقا سر على نبيهما فاحتمه
 فان الباع خاف ان يغصب منه ثم
 في مجلس خروعتن بالذوق والآخر البيع
 بعد ذلك فقال قد صابنا على ما قلنا
 من تلك الموضحة وقال الآخر اتفقا
 واستنفاه قال ج وان صحت صحاح
 فقول مدعي وان صحت البيع
 فانك قد نصا دقا على ان البيع
 عامها وقلمها

فلان وامى ام ولد له فقال انما من
وقال ذو البدر انت عمى وامى
امته الى قال قول ذو البدر عن
وقال القول قول الغلام وعلى هذا
لو قال الغلام لذي البدر انك
من ام ولدك هذه وكذبه ذو البدر
بعض اصحابنا البدر انت ام ولد
او معصية وصدقتا فلان وقال ذو
البدر انت امى فلى لذي البدر
عنهم وم قال من القول لهما

ان الامم التي كانت لها دماء واولاد
 لم يفرغوا الا بالصف والاف
 بل في عذرة ذلك
 ان الامم التي كانت لها دماء واولاد
 لم يفرغوا الا بالصف والاف
 بل في عذرة ذلك

قوله المفعول المتصا رب
قوله زعيمه في قوله الثاني وهو
فالمفعول قوله رب المال غنجه وهو
وقال بل الخات رب المال والاربع
احدها راس المال والاربع
في دفع الغادر فلم يقل
مضارب بالنفس

[illegible]

الاولى في الفين والاصغر
الثاني واما الاول طخنة اسد
والثاني واما الاول طخنة اسد

اسد اسرها الأكلها وأكبر أخوين بشركة زيد في دارهما والمصغر
لعمر وأيضاً حكم لزيد ربع سهم المصغر وحكم خمسة ثم يقاسم الأكبر
نصفين ويقاسم المصغر عمر ونصفين والقولان روايتان
فصل إذا اقر مريض بدين الصحة ومعلوم السبب ولا يشك
فإن فضل شئ صرف فيما اقربه وينبطل اقراره لو اذنت الأمان
بصدقه الباقون ويصح للاجنبي وأن استغرق المال ولو اقر
ببنوة غلام ممكن منه مجهول فصدقه حتى وسار كالأجنبي
ثم ادعى بنوته حتى وبطل الاقرار وحكنا بصحة لو تزوجها
بعده ولو طلقها نسأتم اقرارها بدين كان لها المأفل منه ومن ميراثها
أو لو اذنت مع اجنبي فتكاذبا الشركة صحة في الاجنبي أو ان هذا المراد
للمال لقطعة وصلى المال فكذب الورقة يا مريم ان يتصدقوا بالثبوت
واعطاءهم الكل أو اقرت من زوجة مجهولة بانها امه فصدقوا
زوجها صحيح مع قيام النكاح ويجعل ولداً بعد الأكثر من ستة

لا ينفذ الا من التث لا غير لانه لا يمكن ان
 على التث فانه لو ذهب ما زاد عليه لا ينفذ
 وما لا يمكن ان يصح تصرفه بالاقراء الا ان
 العكس مما روي عن ابن عمر رضي الله
 عنه قال في الميراث اذا اقر بين خازن
 عليه في جميع تركته ولا يعرف له مخالف

بسم الله الرحمن الرحيم

واحدان تعين وان خضع فاركب غير فعطبت ضمن وان
 سمي نوعا وقد راجحه كقفين حنطة جاز ابداله بمثله او اخف
 لا يستعير والسهم باضر كالمح او قدر من القطع لم يجر ابداله
 تحديد مثل وزنه ولو عطبت بردي في ضمن النصف ولا اعتبارا
 فيه بالتقل ولو زاد على المسمى ضمن بقدر الزيادة والكبح والضرب
 مضمون وقيل لا غير المعتاد ولو انكر الما جارة في بعض الطريق
 بوجهها عن ركوبه من قبل لم يمس الكل ولو ادها بعشرة الى
 كذا فقال الموجه بل الى نصفه ولم يركب تحالفا وتراد او ان
 برهننا قضينا المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

هذا هو المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

هذا هو المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

الدار المطالبة كل مرحلة ويوم التوقيت ويطالب القصار
 ونحوه بالفراغ الميسر التجيل وتفرغ الجباز في بيت المستاجر
 لا بالتسليم والطباخ للوليمة بالغرف والفراغ من ضرب اللبن
 باقائه وقيل لا يسترجع ويحبس العين على الما جرة من له فيها ثبات
 ولا يستعمل غيره ان شرط عمل نفسه فان اطلق جاز وله يضمن
 الما جرة الخاص المستحق للاجرة بتسليم نفسه مطلقا والمشارك
 المستحق بالعمل امين في السلعة وضمانه ما انلفه بعمله الما جرة
 من ادعى بحد او سقط من دابة ولو كسر الجمال عمدا ما احمل
 في بعض الطريق او انكر وقوعه خيرا المالك لشيء ضمنه قيمته
 غير محمول ولا اجر له اذ في موضع الكسر ولا اجرا عمل هذا فقط
 ولا يضمن البضاد الما لرب يتجاوز المعتاد والمستاجر لا يصاب كذا
 ورد جوابه دعوى كونه ميثالا اجرك مطلقا فالأمر العود
 او طعام فردة لقطناها ولا يسافر بعيدا مستاجر للخدمة

هذا هو المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

هذا هو المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

هذا هو المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

هذا هو المستاجر المقصد بعشرة الى خمسة عشر
 ولو تعدى المسمى فملكك ضمن ولم يخبر به بينه وبين فضل
 الما جرة ولو عاد الزمان به ولو بذل سرجها بايكاف يوكف
 بمثله فهو ضامن وقيل لا بقدر الزيادة ولو استاجر فسطاطا
 فدفعه الى اخر يضمنه وخالفه واجرا للجمال ورب الدار

وقال زواله فمحي بحجر المسيل بالانفا مالمح

المبسرط ولو غضبه فاجر العبد نفسه فالتف الغاصب اجرته فهو
برئ **فصل** وتفسد بالشرط وجب اجر المثل لا تجاوز به المسمى
واجابة المشاع فكذا للمامن الشريك واطلقا جوازها ولو مات
احد موجرين او مناجرين ابقيناها في الحي واجابة الطريق
غير محدودة للمرور فكذا **قوله** اذا التاجر دارا في شهر بكذا صرح في شهر
الان يعين شهر او معلومة فليكن ساعة من الثاني صرح فيه
وظاهر الرواية بقاء الخيار في الليلة الاولى ويومها او سنة
صح من غير بيان قسط المشهور وطانت بالاهلة ان كان العقد
حين الهلاك وان كان في انشاء شهرين طأ بالايام وقال ايتيم الاول
بها والباقي بالاهلة ومن التاجر حملا للمحمل وراكبين الى مكة

حاز و تعین المعتاد و لو شوهد کان اوجه اول زاد معلوم مقدار من الزاد
فنفق رد مثله او ذی مسلمان حمل خمر او دارن لیسرا فیه فو مکرو
وقال فکد و اجاز الی جان الاستیفاء القصاص و یوقان ان
لا یجوز (منه) فانه معلوم (دچاره) قصاص علی او
لا یجوز (منه) فانه معلوم (دچاره) قصاص علی او

ان خطه فارسيًا فبدر هم اوروميًا فبدر صباين او اليوم فبدر هم
او غدا فنصف اجر ناه لكن شرط اليوم صحیح فيجب بالخطا غدا
اجر مثله لا يتجاوز المسمى واجاز فلما وان سكنت عطارا فبدر هم
او حذاد فبدر صباين فلو جازين ولو كسا جاز بالخطا له ثوبه
اليوم بدر هم فهو فبدر ولو قال مرتكبان بخطه قباء فقل
الخطا فيصالحان القول للمالك مع اليهين وبضمن الخطا ولو
ادعى العمل بلا جر فالقول للمالك ويجوز الصانع ان كان حرفا

وحكم به ان صدقة العرف ولو استاجر محل طعام مشترك بينهما
نفق ولا نوجب شيئا ويجوز للام اجارة ابنها ومو في عيال
عمه ومنعها ولو كانت له اجرة في الذمة فصار فريها ولم يكن شرط
السجل ولم تنقض المدة لا يجيزه وخالفه ويجوز لبيجار الظئر
ما جرة معلومة ومو بطعامها وكسوتها جائز ولا يمنع الزوج من
الوطئ فان حبست وخيف على الرضيع جاز الفسخ وتصلح عذاه

الوطى فان حبلى وخيف على الرضيع جاز الفسخ وتصلح عذراء

(اصلاح الغذاء وغسل الثياب وغير ذلك
ما حوت به الحافض على النظر اعتبارا
للعرف فيما لا يفي فيه)

انما جعل لكم الجوز فارجوا فاقولوا ان كان مضمونا

استاجر رجلا ليحمل طعنا له استركا
بلده وبين المستاجر لا يجوز هذا العقد
ولا يجب له اجر وان حل وقال الشافعي
يجوز ويحب المسمى

الاجرة على اخر عشرة دراهم فذمته
فصادفها بها واخذ ثمانه دينار ولم
يكن قد لزمه العمل والا نقض المدة
قال من لا يجوز وقال من يجوز

فان ارضعت في المدة يلبس شاة فلا اجر لها ولو اخرجت المثلابة
 نفسها ثم عجزت فردت بحكم بقاء العقد وابطله وجوز اجرة الحمام
 والحمام لعسب ليس ولا يجوز على المعاصم كالفناء والنوح ولا على
 الطاعات كاللحج والاذان وللمامة والتعليم والفقه وقيل يفتى بخوان
 على التعليم وللمامة **كتاب الشفعة** ونحو الخلط
 في البيع ثم في حقه كالشرب والطريق الخاص بعد البيع الصحيح الخالي
 عن خيار البايع وما في بقاءه وسقوط الخيار والفسخ في القدر المستقر
 بطلبه ما لا يملك ولا يملك له او حكم له بها ولا يجب في غير العقار
 ونبتها فيما لا يقسم والظلة لا يدخل حتى يقول بكل حق واذا ملك العقار
 بعوض موما وجبت فلا يثبتها في دار يتزوج عليها او يخالع
 بها او يستاجر بها او يضايق بها عن دم عمد او يعتق عليها فلو تزوجها
 على دار على ان ترد اليه الفاقاة شفعة غير ثابتة مطلقا او
 جازا في حصة المالك ولو صالح عنها بالدار او سكوت لم يجب او

حترز عن البيع الفاسد فان قيل القبض لا ينفذ الملك فلا ينقل الملك عن بايعه وشفعة لا تنقضي

اي العوض والسكنى والعقار

في البيع ثم في حقه كالشرب والطريق الخاص بعد البيع الصحيح الخالي عن خيار البايع وما في بقاءه وسقوط الخيار والفسخ في القدر المستقر بطلبه ما لا يملك ولا يملك له او حكم له بها ولا يجب في غير العقار ونبتها فيما لا يقسم والظلة لا يدخل حتى يقول بكل حق واذا ملك العقار بعوض موما وجبت فلا يثبتها في دار يتزوج عليها او يخالع بها او يستاجر بها او يضايق بها عن دم عمد او يعتق عليها فلو تزوجها على دار على ان ترد اليه الفاقاة شفعة غير ثابتة مطلقا او جازا في حصة المالك ولو صالح عنها بالدار او سكوت لم يجب او

في البيع ثم في حقه كالشرب والطريق الخاص بعد البيع الصحيح الخالي عن خيار البايع وما في بقاءه وسقوط الخيار والفسخ في القدر المستقر بطلبه ما لا يملك ولا يملك له او حكم له بها ولا يجب في غير العقار ونبتها فيما لا يقسم والظلة لا يدخل حتى يقول بكل حق واذا ملك العقار بعوض موما وجبت فلا يثبتها في دار يتزوج عليها او يخالع بها او يستاجر بها او يضايق بها عن دم عمد او يعتق عليها فلو تزوجها على دار على ان ترد اليه الفاقاة شفعة غير ثابتة مطلقا او جازا في حصة المالك ولو صالح عنها بالدار او سكوت لم يجب او

او باقرار او عليها مطلقا وجبت ولا يجب بتلاوث والوصية
 وطردوا ذلك في الية الا بعوض مشروط ولا يثبت للمجار باقتسام
 الشرا ولا يبرئ المشتري بشرط او برؤية او عيب بقضاء بعد
 التسليم فان رده يعجب بعد القبض بعين قضاء او تقايلا
 وجبت ولو كنتني ذراعا ما يديه امتنعت وان ابتاع شرا
 ثم باع الباقي يثبت في الاول ويمنى ثم عوضه عنه بثوب
 يثبت بالتمسك وكذا الحيلة في اسقاطها **فصل** واذا علم بالبيع
 استند في مجلس علمه على الطلب ثم على البايع ان كان البيع في يد
 او على المشتري او عند العقار وتأخير الحضور بعد الاستهاد
 لا يسقطها وعليه الفتوى ويسقطها بامر المحاكمة مع القدرة وقد
 بشتر من غير عذر واذا ادعى الشرا وطلب الشفعة سال
 القاضي المشتري فان اعترف بملكه الذي يشفع به ولما
 انشأه البينة فان عجز لم تحلف المشتري ما يعلم به فان

اد اقسام الشفعة والعقار لم يثبت للمجار حق الشفعة بالقبض

لان التعويض بالشوب عقدا اخر والتمسك بالشوب عن الدار قد لا يثبت الشفعة بالتمسك

قال م اذا شهد الشفع بالشفعة او لم يثبت لم تسقط بالتأخير اذ لا يسقطها بالمان

في صور هذه اليمين خلاف بين اصحابنا فقال من تخلف على السبب بالله ما ابتاعه وقال اعطى على الحاصل ماله

فان كان له اقامة البينة فاعطى الشفعة بدون البينة

لكل او برهن السفيع سال المشتري عن الشئ فان انكره طوب
 السفيع بالبينة فان عجز عن الخلف المشتري ما ابتاع او ما يستحق
 عليه هذه الشفعة فان نكل قضى بها ولا يلزم احضار التمس بل
 بعد القضاء بها والرقعة به قبله وموروثه واذا كان البيع في
 يد البايح لم يسمع البينة حتى حضر المشتري فيفسخ البيع بحضرة
 ويقضى بها ويجعل العهد على البايح لاعلم المشتري ويرد بخيار
 الرؤية والعيب مع شرط المشتري للبراءة ومن اشترى لغيره
 كان خصما للسفيع لما بالتسليم الى الموطن ولو قال المشتري
 لو كيد السفيع قد سلم مولدي يامر بتاخير القضاء حتى يحضر
 فيحلف وامره للحال ولو باع او وهب ثم غاب فادعى السفيع
 على الحاضر فانكركم جعله **خصا فصل** ولو ترك الشهاد مع
 القدرة او صالح من شفعة عا عوض او باع ما يشفع به قبل
 القضاء بها مطلقا او ساوم المشتري او لستاجر منه او اخذ من

انفسه على حضور
 فلا يلزم حضور
 انفسه في المشتري
 لان البيع اذا

اذا كان المشتري
 او باع او وهب
 او لستاجر منه
 او اخذ من

لو كان المشتري
 او باع او وهب
 او لستاجر منه
 او اخذ من

اذا كان المشتري
 او باع او وهب
 او لستاجر منه
 او اخذ من

انفسه على حضور
 فلا يلزم حضور
 انفسه في المشتري
 لان البيع اذا

مزارعة او معاملة مع علم بالشئ او مات قبل القضاء بها بطلت
 ولا تورثها وان مات المشتري لم تبطل ولا شفعة لو كيد البايح
 ولا المصنف له الدرك بخلاف وكيل المشتري ولو باع مريض من
 وارثه دارا بمثل القيمة او اكثر فابيع والشفعة باطلان او اقل
 ولا مال له غيرهما فلا شفعة ولو باعها من اجني بمثل شفعة
 الوارث باطله او اقل فلا شفعة له في الاصح واذا اخبر بها
 بيعت بالف او ابى المشتري فلان فلم يعلم علم انه غير او ان البيع
 باقل او عكسل او موزون فبطلت او اكثر لم تبطل او عاينة قيمتها
 الف باطلتها او بعرض غير مثلي قيمته الف بطلت او اقل لم تبطل
 ولا يجعل قوله اخذ نصفها تسليمها وخالفه وابطل تسليمه للمايه والوكيل
 شفعة الصني ولو بيعت بتمير تسليمه صحيح وابطله
 ولو بيعت في مصرين بشفعة واحدة ولو اشترى من اثنين بشفعة
 من اخذ نصفها واحد منهما ولو باع من اثنين جالوسيا المشتري

انفسه على حضور
 فلا يلزم حضور
 انفسه في المشتري
 لان البيع اذا

لو كان المشتري
 او باع او وهب
 او لستاجر منه
 او اخذ من

فصل

اذا باع المريض مرضا
 دارا بمثل القيمة او اكثر
 فابيع والشفعة باطلان
 او اقل لم تبطل او عاينة
 قيمتها الف باطلتها او بعرض
 غير مثلي قيمته الف بطلت
 او اقل لم تبطل ولا يجعل
 قوله اخذ نصفها تسليمها
 وخالفه وابطل تسليمه للمايه
 والوكيل شفعة الصني ولو
 بيعت بتمير تسليمه صحيح
 وابطله ولو بيعت في مصرين
 بشفعة واحدة ولو اشترى من
 اثنين بشفعة من اخذ نصفها
 واحد منهما ولو باع من اثنين
 جالوسيا المشتري

اذا باع المريض مرضا
 دارا بمثل القيمة او اكثر
 فابيع والشفعة باطلان
 او اقل لم تبطل او عاينة
 قيمتها الف باطلتها او بعرض
 غير مثلي قيمته الف بطلت
 او اقل لم تبطل ولا يجعل
 قوله اخذ نصفها تسليمها
 وخالفه وابطل تسليمه للمايه
 والوكيل شفعة الصني ولو
 بيعت بتمير تسليمه صحيح
 وابطله ولو بيعت في مصرين
 بشفعة واحدة ولو اشترى من
 اثنين بشفعة من اخذ نصفها
 واحد منهما ولو باع من اثنين
 جالوسيا المشتري

لو كانت هذه قد بيعت بتمير
 تسليمه صحيح وابطله
 ولو بيعت في مصرين بشفعة
 واحدة ولو اشترى من اثنين
 بشفعة من اخذ نصفها واحد
 منهما ولو باع من اثنين جالوسيا
 المشتري

اذا كان المشتري
 او باع او وهب
 او لستاجر منه
 او اخذ من

اذا كان المشتري
 او باع او وهب
 او لستاجر منه
 او اخذ من

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

والتحان مسجد قاطع الحق البايع في الفسخ والشفيع لما اخذ بالقيمة في
 الما قول واذا بنى او غرس ثم قضى بها اخذ الشفيع بالتمس وقبضها او كلفه
 فلعونها وتخير بين الماخذ بذلك او الترك ولو بنى الشفيع وغرس ثم
 استحق رجح بالتمس لا يقبضها ويفق به فيها وتخير بين الماخذ
 بجميع التمس او الترك اذا اصابته المبيع افة سماءية وان نقصها
 المشتري تخير بين اخذ العرصة بالحصصة ولا ياخذ النقص
 وياخذ الشفيع تمس النخل مع الارض وان حدث عند المشتري
 فلو جدها سقط حصتها في غير الحادثة ولو اهدم علق
 فبيع الشفيع لا يوجبها للعالى وخالفه للعالى ولو بيعت الى
 جانبها دار فطلبها فانهدم العلو والسفل قبل الماخذ
 يغتزل السافل لهما **فصل** ولو قال المشتري للمشتري
 البناء والارض في صفقتين وقال الشفيع في صفقة كان القول
 للشفيع فان برهننا ولا نأخذ نرجح المشتري في الشفيع و

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

ولو اختلفا في التمس كان القول للمشتري فان برهننا يقدمه
 وقد تم الشفيع ولو ادعى المشتري تمنا والبايع اقل منه ولم
 يقبض اخذ الشفيع بقول البايع وجعل حطافان قبض
 المشتري ولو حط عن المشتري بعض التمس سقطت عن الشفيع
 او الكلي لم يسقط او زاد فيه المشتري لم يلزم الشفيع وان كان
 التمس عرضا او عقار اخذ بالقيمة او ميلا او موزونا فبا
 فبالمثل او موقلا فان شاء صبر الى انقضاء الاجل والماخذ
 بتمس حال ومنعوه منه مع التاجيل او خيرا او خيرا اوها
 ذميان فبالمثل فيها وبالقيمة فيه او الشفيع مسلم فبالقيمة
 فيما **كتاب الشركة** ويكون على نوعين

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

املاك وعقود فاذا ورثا عينا او ثلثاها او اربعة اها
 او ثلثيها عليها واختلفت مالاها او خلطهاها بحيث يعسر
 التمييز كانت شركة ملك وجوز لكل منها بيع حصته من

هذا هو الحق في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع
 في البيع والفسخ والشفيع

شريكه وغيره بغير اذنه **المال** في **الخلط** و**المال** **خلط** او **يصرف**
 في نصيب صاحبه **المال** باذنه و**اذا** **اعقدا** **ها** **بالا** **مجاب** و
 والقبول فيما يقبل **الوكالة** **مفاوضة** او **عنانا** او **في الصانع**
 او **بالوجع** كانت **عقود** **الحكم** **بصحتها** **ولا** **تعتق** **العنان** **ولا**
تصح **المفاوضة** **للمدين** **الحريين** **البالغين** **العائدين** **للمسلمين**
 او **الذميين** **وتجيز** **مع** **اختلاف** **الدين** **مع** **الكراهية** **ولا** **يبد**
 من **لفظة** **المفاوضة** او **بيان** **جميع** **مقتضاها** **او** **ينعقد** **على** **الوكالة**
ولكفالة **حتى** **يدخل** **في** **الشركة** **كل** **ما** **يتسببه** **احدهما** **للاطعام**
اهله **وكسوتهم** **ويطالب** **البائع** **بالتمتع** **امهات** **ويضمن** **كل**
منهما **ما** **لزم** **للمخرجه** **بلا** **اعاصم** **فيه** **الشركة** **ولو** **كفل** **اجنبيا**
عالم **باذنه** **ففي** **لا** **ارقة** **لشريكه** **او** **غضب** **بخصته** **بضمانه** **واقرا**
للاب **بدين** **غير** **لازم** **مال** **شريكه** **ومولس** **راية** **جارية** **لنفسه**
من **المال** **باذن** **غير** **ضامن** **الاخر** **النصف** **ولو** **ادعي** **مفاوضة**

قال الشافعي في الشركة
 العنان لا يغير
 والمفاوضة
 والوجع والقبول
 باطلا

قال حوم اذا غصب احد النافذ
 وفرض شريكه
 وهلك فله
 او غلبت
 يواظف على الشركة
 الاخر وقتل من الشركة
 الغاصب بالضمان والبراءة
 الشريك

منه ما لزم للمخرجه بلا اعاصم فيه الشركة ولو كفل اجنبيا
 عال باذنه ففي لا ارقة لشريكه او غضب بخصته بضمانه واقرا
 للاب بدين غير لازم مال شريكه ومولس راية جارية لنفسه
 من المال باذن غير ضامن الاخر النصف ولو ادعي مفاوضة

منه ما لزم للمخرجه بلا اعاصم فيه الشركة ولو كفل اجنبيا
 عال باذنه ففي لا ارقة لشريكه او غضب بخصته بضمانه واقرا
 للاب بدين غير لازم مال شريكه ومولس راية جارية لنفسه
 من المال باذن غير ضامن الاخر النصف ولو ادعي مفاوضة

اذا ادعي رجل يدعي وادعي اليه
 على اختلاف فقتل به ثم ادعي
 ابيه له جده فله بناء وتقبل
 المدعي صح بينة ذوا اليد اجاعا

منه ما لزم للمخرجه بلا اعاصم فيه الشركة ولو كفل اجنبيا
 عال باذنه ففي لا ارقة لشريكه او غضب بخصته بضمانه واقرا
 للاب بدين غير لازم مال شريكه ومولس راية جارية لنفسه
 من المال باذن غير ضامن الاخر النصف ولو ادعي مفاوضة

على اخر فانكر فبرهن ثم ادعي ذوا اليد ملكية عين بينة يرد
 وقبلها او لا تحق عقار بينة فبرهن ذوا اليد على تجددي بناء
 فيه اطره الخلاف ولو لا ترى من احد صام وجد عيبا فانكر
 يفتي بتحويله على البتات وحده و**اضاف** **بين** **الاخر** **على**
العلم **واذا** **ملك** **ما** **نصح** **فيه** **الشركة** **صارت** **عنانا** **ولو** **فاو**
مرتد **توقفت** **فان** **قتل** **ففي** **باطلة** **وقال** **العنان** **ولا** **يصح**
المفاوضة **والعنان** **للمال** **بالنقد** **وتبرها** **ان** **جري** **بها**
التعامل **واجاز** **الشركة** **والمضاربة** **بالفلوس** **النافقة** **وتو**
في **رواية** **وتخالف** **في** **المضاربة** **في** **اخرى** **واجز** **ناها** **مع** **اختلاف**
النقد **من** **مردون** **خلط** **ولا** **يجوز** **بالمكيل** **والموزون** **والمعد**
المتقارب **قبل** **الخلط** **وتجيز** **ها** **بعد** **شركة** **ملك** **لا** **يعقد** **ولا**
يجوز **بالعروض** **للابيع** **النصف** **عند** **تساوي** **القيمتين** **وتنعقد**
الشان **على** **الوكالة** **دون** **الكفالة** **ولو** **شرط** **افضل** **الزعم** **مع**

وقال القليل عندنا
 الشركة اصل عندنا
 وان قبل بطلت
 فان لم ينفذت
 لعدم التساوي
 موقوف على الجمع

لاخره نائير او كانت دراهم سودو
 الاخر نصف كل واحد من الشركة
 عندنا وعند زفر والشافعي لا
 يجوز بناء على الخلاف ولو جاز
 الخلط فعندنا لا يرتبط وعندنا
 شرط

منه ما لزم للمخرجه بلا اعاصم فيه الشركة ولو كفل اجنبيا
 عال باذنه ففي لا ارقة لشريكه او غضب بخصته بضمانه واقرا
 للاب بدين غير لازم مال شريكه ومولس راية جارية لنفسه
 من المال باذن غير ضامن الاخر النصف ولو ادعي مفاوضة

إذا كان المال في الوضعية الملائمة
وإذا كان المال في وضعية غير الملائمة
والفكر في صحة العمل

تساوى المال وبالعكس أجرناه أو التفاضل في الوضعية والمال
سواء بطل الشرط وتصح بالعوض دون البعض وبطال
المشترى منهما بالتميز وخرج حصته إن أذاه من مال
نفسه ولو باع أحدهما فاجل شركته فهو باطل وأجازاه في
نصيبه وتصح في الكل إذا كان العمل برأئك ولو هلك المالا
أو أحدهما قبل الشراء بطلت وإن اشترى عماله فهلك المالا
كان المشتري مستردًا وخرج حصته ولا يجوز بشرط التسمية
درهم من الزرع لأحدهما ويضبط كل من شريكي النوعين و
يودع ويضارب ويؤكل ويكون أمينًا وإذا اشترك الصبا
نعان عمال يتقبلان الأعمال ويقسمان الكسب جاز
وأجرناهما مع اختلاف الصنعة وتجوز التفاضل في الزرع
مع استواء العمل ويلزمهما ما يتقبله أحدهما فيطالب كل
منهما بالعمل وبطال العمل ولو أقر أحد قصارين أنهما قبض

والخلاف مع الشافعي

ظاهر في غير الماوضعية
ووضعية الغالة وهذا المعادضة
وغير تمام العمل بصفة الأصل
وغير تمام العمل بصفة الأصل
وغير تمام العمل بصفة الأصل

إذا كان المال في الوضعية الملائمة
وإذا كان المال في وضعية غير الملائمة
والفكر في صحة العمل

إذا كان المال في الوضعية الملائمة
وإذا كان المال في وضعية غير الملائمة
والفكر في صحة العمل

التوب وأنكر الآخر ينفذ عليه ما وخصه به وتنفذ شركة
الوجع على الوكالة ويقسمان الزرع على قدر المشتري ولا يصح
الشركة في الاحتطاب والاصطياد ولو أعان أحدهما فالتحق
أجر مثل يحكم له بنصف قيمة الحاصل لا بالغام بالغ ويؤدي
صاحب البغل أجره مثل الرواية وبالعكس وتجعل الزرع في
الشركة الفاسدة على قدر المال وإذا مات أو ارتد وحكم
بالحاقه بطلت وليس لأحدهما أن يؤدي زكاة مال المالا
للمبادنة فإن أذن فاذى بعد أذنه فهو ضامن مطلقا
وقال إن علم **كتاب المضاربة** وتنفذ على
الشركة بمال من أحدهما وعمل من المضارب فإن شرط كلمة
للعامل كان قرضا ولرب المال كان بضاعة وإذا قبض المال
كان أمينًا فإذا تصرف كان وكيلًا فإذا أدرج كان شريكًا فإذا
فسدت كان أجيرا وإن خالف كان غاصبا ولا تصح الإجماع

لأن قبضه بامع

مدته ثلث مائة ومضى من الزوال
الاولى إذا قال له خذ هذا العوض
فبعد وأعمل مضاربة في غنمته يجوز
وتأنيها إذا قال له انصرف فيه مضاربة جاز
والاولى إذا قال له انصرف فيه مضاربة جاز
والاولى إذا قال له انصرف فيه مضاربة جاز

على قدر رأس المال
فاسدة ففيعين
بالنسيئة والنسيئة
أن عمل به والزبان الغالب
فقد يردون

إذا كان المال في الوضعية الملائمة
وإذا كان المال في وضعية غير الملائمة
والفكر في صحة العمل

محمد بن محمد بن
الصالح بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن

اغاسطه التسليم
الى المضارب تحت
لا يكون الربح مالك
بل في المال لان
المالك في يد القاطن
فلابد من التسليم
اليه
انه اعلى
واحد

والثالث للشافعي

فعلت عندنا فافعل فعله
المضارع بعين التبع
وفي المضارع انفعاض
نفع المضارع انفعاض
التي هي المال دفت
هذه

وإذا اشترى ما زناه من المال عن شراة
ممن باعه ونصرف فيه تصدقنا وأجازنا
المال تلك التصرفات لم نجعلنا ولا نأخافنا
غاصبا منا والبرح كله وقال مالك
نصرفناه والمال على المضاربة والبرح كذلك
فإن اشترى المضارب عمال المضاربة عرضا
فباعها أو بعضها جازب المال صحيحا
وقال زفر الجوزي

عاشق السالكين ان عند من اريد ان يمشي
الضارب في الضاربة الصلابة التي لا تحصى
انما هي الضاربة التي لا تحصى ولا تعد
وعند من يرى في الدنيا ما هو عليه
سبحي سلم الى الجحيم او الى الجنة
وتابها ان الضاربة له في الدنيا
المسكي من الدنيا والحكيم له في الدنيا

(مستطاب) و قد تم بحمد الله تعالى
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في مدينة القاهرة
 (مستطاب)

المال ما بقي ويختار لرب المال ان يزيد في الزرع بعد القسمة كما قال
وخالفه ولو صار بمراساة حولا بالنصف يعطيه للاح
وتجعل الزرع لرب المال واعطاه ماسرطاه ولا ينفسح للاح
فصل ولا ينفق المضارب من المال ومثله مصر او مصر
اتخذ ان ولا في العاسدة فان سافر ولو يوما ليحل فيه اتفق
منه على نفق ومثله وخرج مالا بد منه في العانة بالمعروف
فان تجاوز ضمن فلو سافر عماله ومال المضاربة او خلطه
ياذن او عمالين لرجلين اتفق بالحصص واذا قدم رد ما فضل
من كسوة وطعام الى المال وتبطل عوت رب المال بردته
ولحقه وعوت المضارب دون ردته ولا ينغرل بعزله
مالم يعلم واذا علم فان جالس رأس المال لم يتصرف فيه ولا
جعل من جنسه وامتنع من الصرف واذا افترقا وفي المال
دون ومنع اجبر على الاقتضاء وان لم يكن زرع وكل رب المال

يا ذن او عاين لرجليں انفق بالحصة واذا قدم رد ما فضل
 من كسوة وطعام الى المال وتبطل دعوت رب المال وبردته
 ولحاقه وبعوت المضارب دون ردته ولا ينقر بعزله
 ما لم يعلم واذا علم فان جاس راس المال لم يتصرف فيه ولا
 جعله من جنسه وامتنع من الصرف واذا افترقا وفي المال
 دبر ومنع اجبر على الاقتضاء وان لم يكن دبر وكل رب المال

لأنه أمين ولا ضايق على الأمين

المال فيه ويصرف الهلاك الى الربح فان زاد عليه لم يضم المصان
ولو اقتسم الربح قبل الفسخ ثم هلك المال او بعضه تراد لايستوفى
المالك ماله فان فضل شيء اقتسماه وان كانا فسخا ثم عقدا
فهك لم يترادا **كتاب الوكالة** لا يصح للمالك

فهل لم يراد **كتاب الوكالة** لا يصح للمالك
 يكون الموكل مالكا للتصرف ويلزمه الاحكام والوكيل يعقل
 العقد ويقصد فاذا وكل الحر البائع او المادون مثلما او
 صبيًا او عبداً مجبورين عاقلين جاز ويتعلق الحقوق

مؤكد ما وجوز بل عقد المولى مباشرة وجوز بالخضومة
في سائر الحقوق وبايفارها ولا يستفاد بها الحد والقضا
فلا يجوز استيفاءها عند غيبة المولى والتوكيل بانها
وتخالفة وقيل الخلاف في الغيبة ورضا الخصم في التوكيل بالخض
شرط الزوم الا ان يكون المولى مسافرا او مريضا او مخدرا و
ولو اقر على موكله في مجلس الحكم اعتبرناه ولا يستمر المجلس

الحكم في مجلس القضاء
ان الاقتراح عليه ما لم يوافق
المجلس اليه فان لم يوافق
له حضور في المجلس او لا
موقفه مع المجلس او لا
فان اذا اقر المجلس
المحكمة على ما شرط

فلان الوكيل مستفيد لولا
التصرف من الموكل فاذا لم يكن
الموكل مالكا للتصرف لم تحال
بنيانه عنه

يقولون في نفسه يجوز له ان يوكفه به غيره
فلا يمان ولا يعجز عن المصارف في بعض
المحوا ان اولان غيره اهدى منه
المعروف المصالح ان يوكفه دفعا
لضد العجز

بأشياء كثيرة من قولهم وقال في حوز النوكيلة
عنهم وقبل هذا الخلاف في حوز النوكيلة
دون حوز النوكيلة فإنه إذا كان حاضرًا في الكلام
نقل النوكيلة فإنه يكمل بنفسه

قول وكل ورجلا 2 ساء عبد الله
 فقال استقرت منذ
 المولى استقرت منذ
 امين وادخلت
 المولى المولى
 على الامور
 في كل حال
 قول وكل ورجلا 2 ساء عبد الله
 فقال استقرت منذ
 المولى استقرت منذ
 امين وادخلت
 المولى المولى
 على الامور
 في كل حال

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, including the word "كتاب" (Kitab) and "في" (fi).

السلفه
والامر ان يبيع هذه سنة
السوق فباعه الوكيل
جاز عندنا وقال زفر الجوني
ولا نفذ على الموكل

[illegible]

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

اما اذا تعلق حق الغير بان كان
وكيلا بالخصومة بطلب من
حيث الطالب فلا يصح
لما فيه من ابطال حق الغير
لأنه لو كان له حق فله عقد الرهن

يضي فلو عقد الكا خضر المولى جرتاه او بغير حضرته فاجاز
جاز ويملك الموكل عزله ما لم يتعلق بها حق الغير ونشترط عليه
في ابطال تصرفه والعزل ثبت باخبار اثنين او واحد
عدلين وقوله بواحد مطلقا لا رسالة وتبطل عتوت احدهما
وجنونه جنونا مطبقا ويقدر بشهر او اكثر من يوم وليلة
وقدره تحول ولحق الموكل بعد رده بدار الحرب مبطل
وقال ان حكم به واذا حق الوكيل بطل تصرفه فان عاد
مسلا لا يعيد وخالفه ولو عاد الموكل لم يجرى الظاهر
والمان واذا وكل ففجر او المادون ففجر عليه والسريكان
فاقر فابطلت علم او يعلم او تصرف الموكل فيما وكل به بطلت
فلو باعه فرد عليه بعيب بقضاء يمنع الوكيل عن بيعه واجاز

كتاب الكفالة ويعتبر بضم الذمة الى الذمة في
المطالبة لاف الدين ولا يصح للمؤمن بملك التبرع ويجوز هبها

الكفالة لغة الضم وكلها للمراء
ضمها لاف الذمة وحكمها عندنا ضم ذمة
الكفيل الى ذمة الاصيل حتى المطالبة
بالدين لاف حق اصيل الدين
وقيل بوجود وجوب الدين على الكفيل فليس
الدين الواحد في ذمة اثنين والذمتان في ذمة
واحدة وقيل بالوكل وحفظ الدين سقط عن
الاصيل بالكفالة عند مالك وهذا خلاف لم يذكر
في المتن فان ما هو كونه ناطقة بخلافه

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

وقف على المجانة وانفذه او بالبيع بخيار شهر فشرط ثلثة
ايام فوجاز ولو شرطه فان اذادت القيمة في المدف فاجاز
او سكت حتى مضت فابيع لازم ويلزمه بالسكوت ونفاه
بها او يعق عقدا فاعتق بنصفه فهو صحيح وقال لا او بنصفه
فكذلك باطل وانفذه او تزوج امرأة فزوج بغير فاحس
فوجاز او بغير كف من يقبل لها شهادته الوكيل فوجاز
او بكف من لا يقبل لها شهادته فوجاز ولا يستثنى من
بلى عليها الوكيل او هذه الحرية فزوجها بعد لحاقها وبها
فوجاز او بالصلح عن دم العمد فصالح على اقل من الدية
فهو صحيح او عن موضحة خطأ وما يحدث منها ختمها به
فبرئت فله نصف عشرها ويرد الباقي وقال الكل له **فصل**
واذا وكل اثنين لم يتفرد احدهما في كل عياله او عقده فبطل
واجرتاه في الخصومة ولا يملك الوكيل التوكيل للمباداة او نفق

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

انما العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما
يكون العلم بالوكل الموكل به
بغير علم الموكل به فانما

فبضم احضار المفعول به وينقد اذا قال تكلفت بنفس او بما
 يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته
 او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت
 معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان
 بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف
 برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته
 وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا
 فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من
 له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا
 كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال
 الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل
 لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل
 ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

انما هو كقولك تكلفت بنفس او بما يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

خلافا لما اذا قال تكلفت بنفس او بما يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

انما هو كقولك تكلفت بنفس او بما يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

انما هو كقولك تكلفت بنفس او بما يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

من حضرة مولاه فالحكم حبس الزكية واخذ كفيل
 بنفس المولى ويا مري اخذ بنفس العبد لا بنفسها **فصل**
 ويجوز بالمال معلوما لان او مجرولا اذا كان ديننا صحيحا
 لتكلفت عنه بالالف او بما لك عليه او ما يدرك في هذا البيع
 ويتخير المكفول له في مطالبة ايتها شاء فان شرط براءة لا يصل
 انعقدت حوالته لما اذا شرط في الحوالة مطالبة التحيل كانت
 لغالة ويجوز تعليقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او
 امكن الاستيفاء او تعذر كما يبيع فعلى او ما ذاب لك عليه
 فعلى او اذا قدم المكفول عنه او غاب عن البلد لا بمجرد
 الشرط كبوب الريح او محي المطر ولو جعله اجلا وجب
 المال حالا ولا يصح تعليق البراءة منها بالشرط ويصح في رد
 ولو تكفل عا عليه فقامت البيئته بالالف ضمنها والا كان
 القول للكفيل على ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه

انما هو كقولك تكلفت بنفس او بما يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

انما هو كقولك تكلفت بنفس او بما يعتر به عنها كالرؤج والوجه او جرح شارب وبقره ضمته او موعلى او اى او انا زعيم به او قيل ولو عتق نسلمه بوقت معين احضر فيه اذا طلبة والاحبس واذا سلمه في مكان بقدر على محاكمته برئ وان عتق مجلس الحكم فله في الشرف برئ وكذا في مصر غير للسمي لا في برية ويرى الكفيل عوته وموت المكفول به لا المكفول له ولو قال ان لم اوف به عدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به ضمته ولم يبرأ من له ولى ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اوف به عدا فانا كفيل بنفس عمر او بما لك على عمر او فعلى الف مطلقا ابطال الثانية والكتابة بالنفس جبر في القصاص وحد القذف باطل لسائر الحدود وتحبس للثمة بشران مسنودين او عدل ولا يصح بنفس الحدود والقصاص ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن

اعقده المولى في مرض موته ومات قال
 ملوكا كتاب سعي الدين للغنم فاذا
 اذا ادى عنق نفذت تلك الكفالة
 عند العقب المتعقب للسعيه لانه
 كالمالك عنده وقال لا نفذ الكفالة
 من حق عنق المولى اياه وهو
 عندها حريون والكلام
 في ذلك بقدر كتاب العقب

بالكر لزمه دون كفيده وتجزى بامر المكفول عنه وبغير امر
 ويرجع للمؤن اذا ادى ^{الكفالة} والبياني وتوفى لغير خليط
 اقص فلانا الفا ولم يقبل عنى فاذا يحكم له بالرجوع وليس
 للكفيل مطالبة المصيل قبل الملاء عنه الملاء ان يلزم به فيلا
 حتى يخلصه ويبرأ الكفيل ببراءة المصيل ويخلصه منه
 ولا يبرأ المصيل ببراءة الكفيل وان اخرج عن المصيل باخر
 عن الكفيل بالاعكس وتوفى الطالب لكفيل صف له بامر
 المصيل برئت الى رجح بالمال او ابرانك لم يرجع او برئت
 للمعه بلا ولا لكث وتو ابر الميث فرزه وارده حكم بانه
 يرتد وخالفه وتوفى عبد عن مولا باذنه فعنق فاذا
 منعاه من الرجوع به وتو ادى انه كفيل له عن فلان
 بامر بكذا فانكس فبرهن فاذا حكمنا له بالرجوع ولو
 تعجل الموجل بموت الكفيل فاذا وارده حكمنا له بالرجوع

زمه
 اذا التزم الكفيل
 او جنى فله ان
 يلزم المكفول
 عنه وحسبه
 في خلاصته

رجل كفلا اخر
 بدين موجل
 باذنه فمات
 الكفيل فاعجل
 المصيل
 عادوا الان بعد حاول الاكل لا
 للحال وقال ان رجوعا للحال

لان مال الكفالة دين غير مستوفى
 لثبوته من الشافى لان المولى لا يبرئ
 له دين على عبد فلا يظهر في حق
 صحة الكفالة ولان الدين مستوفى
 بتعجيل دفعه ولا يمكن اتيانه
 على الكفيل كذلك

ع ولو تعجل الموجل بموت الكفيل فاذا وارده حكمنا له بالرجوع
 وقت اجل الحال ولا يصح الكفالة للمقبول المكفول له في مجلس
 العقد لما في قول المريض لو ارده تكفل عنى بما على فتكفل به مع
 غيبة الغريم وتجبرها مطلقا وصلى عن الميت المفلس باطله
 ولا يصح من الماذون المديون عر مولا باذنه فان اعتقه
 في المرض ومات سعي العبد للغنم ثم اذا عنق فالكفالة نافذة
 وانفذها عند عنق المولى ويصح بالتم لا بالبيع ويصح بالبيان
 المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشرى او بيعه فله
 وللمغصوب لا يخبرها بالبيع والمربون وبالإمات وهي
 عما في يد الاجير المسترك باطله ولا يصح بالحمل على اذنه مستاجر
 بقينها ويصح بغيب عنها ولا يصح بمال الكفالة واذا كان دين
 على اثنين فتكافلا وادى احد ما زيانا على النصف يرجع
 ولو تكفلا عن ثالث وكل منهما كفيل عن صاحبه رجح كل

لان مال الكفالة دين غير مستوفى
 لثبوته من الشافى لان المولى لا يبرئ
 له دين على عبد فلا يظهر في حق
 صحة الكفالة ولان الدين مستوفى
 بتعجيل دفعه ولا يمكن اتيانه
 على الكفيل كذلك

اعقده المولى في مرض موته ومات قال
 ملوكا كتاب سعي الدين للغنم فاذا
 اذا ادى عنق نفذت تلك الكفالة
 عند العقب المتعقب للسعيه لانه
 كالمالك عنده وقال لا نفذ الكفالة
 من حق عنق المولى اياه وهو
 عندها حريون والكلام
 في ذلك بقدر كتاب العقب

لان مال الكفالة دين غير مستوفى
 لثبوته من الشافى لان المولى لا يبرئ
 له دين على عبد فلا يظهر في حق
 صحة الكفالة ولان الدين مستوفى
 بتعجيل دفعه ولا يمكن اتيانه
 على الكفيل كذلك

المحل عليه
ذمة المحال عليه
والابراء انما يصح اذا
لا في محل الدين
فيبطل وقال
باق في ذمة
انقلب عنه المطالبة
الا محال عليه
الابراء عنه

المحل عليه
ذمة المحال عليه
والابراء انما يصح اذا
لا في محل الدين
فيبطل وقال
باق في ذمة
انقلب عنه المطالبة
الا محال عليه
الابراء عنه

كتاب المحالة

ما يورده على الآخر مطلقا
ويصح بالدين دون العين برضا المحيل والمحتمل والمحال
عليه واذا تمت حكما ببراءة المحيل فلو ابراء المحتمل بطلت
واجاز ونبت الرجوع بالتوى ولو بان يحدها ويحلف
ولا يثبت او يموت مفلأ وقالوا بالحكم به في حيوته واذا
مات المحيل مديونا قبل اداء المحال عليه قسمنا المحال به بين

الغرماء ولم يتفرد به المحتمل ولو احال البائع غرماله على
المشتري بالتمتع ثم رد المبيع بعيب حكما ببقائها واذا اطل
المحال عليه المحيل فقال انما احلت بدين لي عليكم لم تقبل
او المحيل المحتمل بمال المحالة فقال انما احلتي بدين لي عليكم
لم تقبل وتبين قرض يستفاد به امر الطريق
ويجوز ماله اقرار ويجوز مع السكوت والانتكار فان وقع
عن اقرار بماله عن مال اغتبر بالبائع او عن مان مخافه قبلا

وهذا الان اشار في المعقود للمعاد
ومعنى البيع حاصله الاول لوقوع
مبادله المال في النسيان
بما فيها فترت على ذلك الشئ
بما فيها فترت على ذلك الشئ
بما فيها فترت على ذلك الشئ

المحل اذا مات قبل ان يورده
على المشتري ولا يثبت عليه
الموت ولا يثبت عليه الموت
ولا يثبت عليه الموت ولا يثبت
عليه الموت ولا يثبت عليه الموت

وهذا الان اشار في المعقود للمعاد
ومعنى البيع حاصله الاول لوقوع
مبادله المال في النسيان
بما فيها فترت على ذلك الشئ
بما فيها فترت على ذلك الشئ
بما فيها فترت على ذلك الشئ

قبلا جازا وان لم يمتح فيه بعض المصالح عنه رد حصته من
العوض وان لم يمتح الجميع فالجميع وكل المصالح عليه رجوع بكل
المصالح عنه او ببعضه فيبعضه وان وقع عن سكوت او
انتكار كان معاوضة في حق المدعي لا افتداء البيم وقطع
الحضومة في حق المدعي عليه فان صالح عن دار لم يجب
فيها شفعة او صالح عليها وجبت ان لم يمتح فيه المصالح عليه
رجع الى الدعوى في كله او بعضه في بعضه او المصالح عنه
رد العوض ورجع بالحضومة او بعضه رد حصته ورجع
بالحضومة فيه ويجوز عن مجهول ولا يصح للمدعي على ما لم يمتح
بعض دار صرح عن بعضها مجهول لا لم يرد شيئا من العوض
وكذا دعوى دار فصول على بعض منها معلوم جاز ان ابراء
عن دعواه في الباقي او شاء فصرح على صوغها بخر للمحال
بجبر ومنعه والمنع رواية ولا يجوز تعليق الصلح ولا اضا

معناه اذا مات عن المال او سكوت لا يثبت
على اصل حقه ويدفع المال دفعا للحضومة المدعي
وزعمه لا يثبت له الا بالبرهان المدعي عليه الشفعة
بخلاف ما اذا صالح على دار حيث يجب فيه
الشفعة لان المدعي يأخذ عوضا عن المال
معاوضة حقه فليزعم الشفعة باقرار
وان كان المدعي عليه كذلك

لا يثبت انما اخذ بعض حقه في ذمة
فرد الباقي والمصالح عليه معلومة
ظاهرة بخلاف ما صالح على لهما وولاهما
الذي في بطنها فانه مجهول مكتوم ولهما
الاختيار وعالم الصالح على صوف شاه اخرى
على ان يخرجه في الحال وكونه صالحا بعض المدعي لا يوجب
جواز الصلح وانقطع الحضومة

وهذا الان اشار في المعقود للمعاد
ومعنى البيع حاصله الاول لوقوع
مبادله المال في النسيان
بما فيها فترت على ذلك الشئ
بما فيها فترت على ذلك الشئ
بما فيها فترت على ذلك الشئ

الصالح وابطاله ولو ساجر منه بعد صلحه على خدمته وكله
 بحيرة ومنعه واجاز الصالح لاجر الخاص بعد دعوى الملاك او الرد
 ومنع الرد بعيب جاد قبل القبل القبض بعد صلحه عن ابرائه
 من كل عيب فيه واجاز **فصل** واذا صلح عن دين
 صلح ولم يكن معاوضة بل استيفاء لبعضه ولقطا للباقي
 لمن صلح عن الف على خمسمية او عن الف جياذ خمسمية
 زبوف او عن حالة بمثلها مؤجلة لاعم درهم بدنانير
 مؤجلة ولا عن الف مؤجلة خمسمية حالة ولا عن الف
 سود خمسمية بفض ولو قال اذا انى غدا خمسمية على انك
 برئ من الباقي يحكم برائه مطلقا وقال ان نقد في غدا ولا
 عان الى الف ولو كان له عليه مائة درهم وعشرة دنانير
 فصالحه على مائة وعشرة درهم على ان ينقد خمسين
 ويؤجل الباقي فنقدها قبل التفرق بحيرة وخالفه ولو كان

رجل له على اخر
 الف درهم فقال
 له ادري اني غدا
 خمسمية على انك
 برئ من الباقي
 فان ادركت الباقي
 بالانفاق وان
 لم يبق له من الباقي
 فقلت له انك
 لا تدري انك
 لا تدري انك
 لا تدري انك

مطلقا ولا على مائة وعشرة درهم
 مطلقا ولا على مائة وعشرة درهم
 مطلقا ولا على مائة وعشرة درهم
 مطلقا ولا على مائة وعشرة درهم

لو كان له على اخر
 الف درهم فقال
 له ادري اني غدا
 خمسمية على انك
 برئ من الباقي
 فان ادركت الباقي
 بالانفاق وان
 لم يبق له من الباقي
 فقلت له انك
 لا تدري انك
 لا تدري انك

لو كان له على اخر
 الف درهم فقال
 له ادري اني غدا
 خمسمية على انك
 برئ من الباقي
 فان ادركت الباقي
 بالانفاق وان
 لم يبق له من الباقي
 فقلت له انك
 لا تدري انك
 لا تدري انك

وكاف الصالح عن دم عمد او دين ببعضه فصول لم يلزم الوكيل
 ما صلح عليه الا ان يضمه ولو تبرع به عنه فان صلح بمال و
 ضمه او قال على الف وسلمها او على الف هذه او هذه الف
 صلح ولزمه تسليمها وان قال على الف توقف على اجازة المدعي
 عليه **فصل** واذا صلح احد الشركاء من نصيبه
 على ثوب فان شاء شريكه اتبع المديون بنصفه وان شاء
 اخذ نصف الثوب الا ان يضم له ربع الدين ولو استوفى
 احدهما بنصيبه شركة الاخر فيه ثم يرجعان بالباقي ولو
 اشترى بنصيبه سبعة ضمه الاخر ربع الدين ولو جرف
 احدهما على المديون ثوبا فنقصا بمنع شريكه من الرجوع
 حصته وخالفه ولو صلح احد الشركاء في سلم من
 نصيبه على راس المال بحيرة ومنه و لو صلح الورثة
 احدهم فاخرجوا من التركة وصلى عقار او عروض بمال

اذا صلح عنه رجل بغير إذن فلو صلح
 الاول اذا صلح بمال وضمه الاول
 والثاني اذا صلح بالالف وسلمها او
 اذا انفس المالك الى مال نفسه فقل
 هذه والرابع اذا انفس المالك الى
 هذه والرابع اذا انفس المالك الى
 الصور يصح الصلح ولو لم يسم عليه
 يرجع بشئ من المال على المدعي عليه
 اذا قال صلحتك على الف ولم يسم
 ولم ينسها الى نفسه فان الصلح موقوف
 على اجازة المدعي عليه فان اجاز
 جاز وان رد بطل

رجلان باعوا دين ثوبا بائة درهم
 احدهما اخرج ثوبا بائة درهم
 درهما اخرج ثوبا بائة درهم
 في فقه الثوب ونقص الدين ودين
 لشريكه ان يرجع ثوبا بائة درهم
 له الرجوع

جان قليلا كان او كثيرا وان كانت فضة فاعطوا ذهبها
 او بالعكس جان مطلقا وان اشتملت على النقود وغيرها
 فصالح على نقد زاد على نصيبه من ذلك النقد وان
 كان فيها ديون فخرج منها على ان يكون الدين لم لا يجوز
 فان شرط ان يبرأ العرماء من نصيبه جان والله اعلم
كتاب الهبة وينعقد باليجاب والقبول
 وشرط القبض للملك فان قبض في المجلس غير اذن جان
 لا بعد الاقرار وان كانت في يد المودع والغائب المستعير
 ملكا بمجرد الهبة وينعقد به هبت وتخلت واعطيت و
 واطعنتك هذا العلم وجعلته لك واعمرتك وحملتك على
 مد يدك اذ انوى الهبة ويجوز هبة المتاع فيما لا يقسم
 ولا يجزها فيما يقسم لا بعد القسمة كسهم في دار وان وهب
 دقيقا في حطة او ذهنا في سمس لم يجز وان استخرجها او ذهب

(هذا هو الصحيح في الهبة)

١٠

اثنان من واحد ارا جان وهبة الواحد من اثنين لا يجوز
 ولو وهب لاحدهما ثلثها والاخر الثلث ارا جانها واها هبة
 الاب مال ابنه بشرط عوض ما وقيمة واذا وهب ابنه ملكه
 بالعقد او اجنبي قبضه ابنه ويقبض الوفا عن اليتيم وان كان
 في حجر أمه او حجر اجنبي جان قبضها عنه ولو قبض بنفسه جان
 ولو وهب لابنه وبنته يامن بالقسمة نصفين لا لميراث
فصل وكس الرجوع فيها ويجز في ما لا يسهل لاجنبي يراضها
 او يحكم الحاكم فان هككت بعد الحكم لم يضمن ويمتنع الرجوع
 بالحرية والزوجة والمعاوضة وخروجها عن ملك الموصوب
 له وموت احد المتعاقدين وحدوث زيان متصلة لا انفصال
 ولو وهب لعبد اخيه فله الرجوع ثماني وهب لاجنه وصو
 عبدا ومكاتب فمخرج مجز ثماني عتق وظالفة وابطل في العتق
 للزيان المتصلة وجعلنا القول للواهب المنكر لا للموهوب

(هذا هو الصحيح في الهبة)

١١

الرجوع من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده

له في دعواها ولو قال خذ هذا بدل عن هبتك ومقابلتها او عوضا
 او عوضه اجني متبرعا فقبض فلا رجوع ولو استحق نصف الهبة
 رجح بنصف العوض او كل العوض في الهبة او نصفه منعاه
 من الرجوع لئلا يبره الباقي واذا تلف الموهوب فاستحق
 وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب واذا شرط العوض
 اعتبرنا حكم الهبة قبل القبض والبيع بعد لا البيع مطلقا ولو
 ضحى بالموهوب او نذر التصديق به يسقطه ولو وهب عبدا
 الديون من رتب الدين فسقط دينه ثم رجح فيه بغيره
 وابطله ومنع من الرجوع في رواية او جارية لاجلها صحت
 الهبة **فصل** في رجوع الهبة في جوفته ولو
 رتبته من بعد ويبطل الشرط ويجوز الرقبي وابطلاها ولو قال
 جميع مالي او ما املكه اقلان كان هبة او ما ينسب الي او يعر
 لي كان اقرارا وبشرط القبض في الصدقة ولا يصح في متاع

رجح

وإذا شرط الرجوع في جوفته ولو
 رتبته من بعد ويبطل الشرط ويجوز الرقبي
 وابطلاها ولو قال جميع مالي او ما املكه اقلان كان هبة او ما ينسب الي او يعر لي كان اقرارا وبشرط القبض في الصدقة ولا يصح في متاع

الرجوع من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده

ع كالهبة ولا رجوع فيها بعد القبض ولو في الهبة للفقير ولو الصدقة
 على الغني وجوز الصدقة على فقيرين وهي على غنيين لا يجوز ولا
 يعينوا الثلث على من نذر التصديق بماله او ملكه ولا عمنها
 بل يخرج في المال جنس ما يركى وفي الملك الكل ويجوز قدر النفقة
 الا ان يكتب فيخرج مثله **كتاب الوقف**
 الوقف جائز ولزومه بالقضاء او بعد الموت اذا علم به وقيل
 هو لازم مطلقا فيخرج من ملكه بالقول من غير تسليم الى ولي
 وشرطه ويجوز في المتاع ومنعه فيما يحتمل القسمة ولا يجوز في
 المسجد والمقبرة ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفس وخالف فيها
 ويجوز من غير ذكر تبايد ويكون للفقراء وان لم يسمهم ولو
 نذله في ملك الوقف عليه وينزل ملكه عن المسجد بقوله **وطا**
 افرازا وصلوة واحدا وجماعة فيه باذنه وافران الطريق **شرط**
 ولو خرب ما حوله واستغنى عنه لا يعيد ملكا وخالفه والزم

الرجوع من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده

في حاله لا يصح مسجد عند مسجد او اذن بالصلوة
 مسجد

في حاله لا يصح مسجد عند مسجد او اذن بالصلوة
 مسجد

الرجوع من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده
 او من الرجوع الى ما قبله او ما بعده

لان النفقة
على السك
الابا العمار فقامت
على السالكين
العبد الموصى بخيرته

مثل الذر والحناء
 ولم يقبل الاجارة
 اصحابنا يجوز اجارة اي مملوكة
 المتأخرون لا يجوز اجارة الكافر مكنة واحدا

على نفسه الا بشرط العلم
بما قيل به من الشرط

عليه بالبدل واذا عتبت الغصوب ففرضي بالقيمة ^{التي} تملك وقال
اياه ويقبل قوله مع يمينه في القيمة الى ان يبرهن المالك
انها اكثر فان ظهر وقد ضمنه بنكوله او بقول المالك وبينة

کتاب الغصۃ

ومن هذا المذهب قولهم وهو المختار مع أحد الفقهاء أبو الليث
لأنه لا يقبل التمسك به أصل في الوقف دون شرطه لأن أصله موافق
لشروطه دون شرطه وينبغي ذلك هذا بالنسبة إلى ما يطلق
أدناه التمسك به فإذا فسد التمسك بالملك أطلق أدناه التمسك به
كما أن معانيه الدماء للملك أطلق أدناه التمسك به
إذا فسد التمسك به

قال الشافعي لا عليك الغاصب المقتضوب
إذا قضى عليه بالبدل لأن الملك له
فلا يمان سبب محذور

فلا خيار أو بقول الغاصب مع يمينه خيرا للمالك بين امضاء الضمان
ولم خذ ورد العوض ولو برهن كل منهما على هلاكه عند المخ
يرسخ المالك ورجح الغاصب وهذا ظاهر المذهب ويضمن
ما نقص العقار بفعله وسكناء وضمن به المالك وإذا تغيرت
العين بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها ملكه
أياء ولا يستفغرها حتى يودي البدل والقياس المحل وصورة
المالودخ شاة فطبخها أو شواها أو طر جنة أو زرعها
أو خبز دقيقا أو جعل الصيفر آنية والحديد سيفاً أو بنى على
ساحة أو عصر زيتونا أو عنباً أو غزل قطناً أو شج غزلاً
ولو غضب تبرافصاغه آنية أو ضرب به دنانير فهي للمالك
وقال ملكها الغاصب عليه المثل ولو ذبح شاة غيره أو قطع
عضواً منها فإن شاء المالك أخذها وضمن ناقصاتها أو
سلمها وضمنه قيمتها وإن خرق ثوباً فابطل عامة منفعة

ذكر اصلا ثم مثل الفروع المذنبه علمه واطراف الشجر في فروعها
 في طين النقران

دعای غصه عبدالباقی من یوم فریاد آخر علی مولاه واخذ
دسته جعل قاری له ایابرج الحبل علی الغاصب وقام ذکمه

منفعة ضمنه وان كان يسيرا ضمن نقصانه وان بنى في ارض
او غرس فرغها وسلمها فان نقصت به كان للمالك ان يضمن
قيمة غرسه او بنائه مقلوعا ويكون له ونظم المسلم قيمة ما
اتلف من حمزتي والذى مثلها فلو اسلم بعد ان لا يبرئ له
واوجب القيمة والقولان روايتان ولا يصح منه زرع خمر سقفة
لم راقها وخالفه ولو كسر مغزقا للغير فهو ضامن ولو
ابن المغصوب فرقة على المالك فاذا جعل بمنعه من الرجوع
على الغاصب وخالفه ومثريه منه لو اعتقه ثم اجاز للمالك
فالعق جازن وابطله او قطع يديه فالمالك يضمنه ان سلمه اليه
وقال لا يملكه وياخذ النقصان او دفع جلد مائة بماله قيمة
ثم استهلك فهو بريء وقال لا يضمن قيمته طاهرا والسواد
في الصبح نقصان وقيل هو اختلاف زمان ولو صبغه
احمر اولت السويق بسم فان شاء اخذ ما ورد ما زاد

عن ابن عباس
وقال هرودوت
بل شق زق خمر لسم فيها وبذلك
قال من لا ضار عليه فالزق وقال
محمد بن فضال

المالك اجاز البيع قال صح
البيع وقال لم يلزم باطل

رجل غضب عليه اقطع يديه او رجله
او تقاؤا عنه فالج يدينه الجنة الى الجاني باخر
وبلغة جنس وجمعه وليس له ان يملكه وياخر
النقصان وقاله ذلك لانه جنس عامان عنوا
فيجن المال

ومثل الاتفاق لانه لا يصنع له فيه
لكنه يتعدى ما يقتضي التضمنان

ان شاء وان اختلطت بغير ضئع كان شريفا وان اتفق بعضها
ورد مثله فخالطه بالباقي ضمن الجميع او رفع بعضها فانفق ثم
هلك الباقي ضمن بقدره او اودعها عند اخر فله ول ضامن
وخير او طوبى بها فبشرها ضامن او تعذر ثم ان له تزيل الضمان
اذا تعذر ثم اعترف لم يزل ومنعنا الضمان بالحج في غيبة المو
دع ولو تصرف فيها فخرج يطيبه له وامره بالصدق به وما
منعه من السفر بها فله ذلك مع الامن وعدم النهي وقا
ان لم يكن لها حمل ومؤنة وكذا ودعاه مكبلا او موزونا او
غاب واحد وطلب الاخر نصيبه فذره له فهو ضامن وا
اودعها مسايقس فاقسم او دفع احد ما قسمته الى سري
فهو ضامن وان كان لا يقسم جاز حفظ احد مما باذن
لآخر ويضمن الصبي والعبد المودعين ما تلفاهما
وقال ايضا العبد وحده بعد العتق ولو دفع العبد الو

اذا اودع المودع الودعة عند اخر فان
الاول هو الضامن وقال لا يتخير المالك
في تضمين من شاء منهما
اذا تعذر المودع الودعة بان كانت
دائنة فله او فني فليس او عند الخدم
او اودعها عند غيره ثم ازال العتق
ورد له الودعة قال الضمان عندنا
وقال الشافعي لا يزول

رجل اودع شيئا عند صبي مجبور او عبد
مجبور فالتلفه قال وم لا ضمان على
الصبي اصلا ولا على العبد مادام عبدا
فاد اعنى ضمن قال من لا ضمان
انما مال غيره فيضمنان

محمدا

الصبي والسر ففهما وضمنه قيمة ثوب ايض ومن السويق
وسلمها ولو اطعم المالك ما غصبه منه ولم يعلم بترديه عنه
ولا تضمنه زوايد الغصب مطلقا الا بالتعدي او بالمنع بعد
الطلب ومن المتاع استوفاه او عطلها او الزيادة المتصلة
لا تضمن بالبيع والتسليم وتضمن ما نقصت الجارية بالولاية
ان يعي الولد بجبر فسقطه ولو جلت فردها فانت في نفاسها

ار عن الضمان

منافع الغصب غير مضمون عند سواء صرفها الى نفسه
او عطلها على المالك
وقال الشافعي
مضى مضمونة في
الحالين

كتاب الوديعة

ومن في عياله ويعتبر المساكنة وحدها وقيل مع النفقة فان
حفظها بغيرهم ضمن الا خوف غرق او حريق وان نهاه
عن التسليم الى واحد منهم ولا بد له منه لم يعتبر امره
في بيت اخر منها ساوله لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار
ان خلطها بجسرها حتى لا يتمين فهو ضامن وقال الايثار ان

كان امين
ادعاه المولى
فانت عنه في نفاس
يضمن الغاصب
بتمتة يوم عتق
عنده وقال لا يضمن
ليادرك في الخلف
والصبي ما ذكرنا
عليه ضمان نقصان
الجمل عندهما

في مضمون الوديعة
في مضمون الوديعة
في مضمون الوديعة
في مضمون الوديعة

روايد الغصب ما لا يلا الفاضل
ومع الاطلاق انه لا يلا الفاضل
والتميم كالسوق والجمال ومنفصلة كما لو
من الغاصب لا يضمنه والبيع اذا تلفت من كونه
واحد او غير واحد او ان يعثر فيها فان تلفت
عنده او تلفت او تلفت او تلفت او تلفت

الغاصب اذا غصب جادته وعنه نقصت
منع كالتسليم عند زواله
فان لم يكن له مال فله
من الوديعة ما لا يضمن

من ابي جاد البنايع المراءى في عياله من عياله
من ابي جاد البنايع المراءى في عياله من عياله
من ابي جاد البنايع المراءى في عياله من عياله
من ابي جاد البنايع المراءى في عياله من عياله

انما كان التملك
عن التملك
عن التملك
عن التملك

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما يجب في البيع والشراء
 وما يجب في القرض والمضاربة
 وما يجب في الوكالة والوصية
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق

الوديعة الى مثله فلما كان **يضمير** الاول بعد العتق فقط
 ويجوز في ايهما شاء للمحال ووافق **الاول** في الاول والنم
 الثاني للمحال وقيل بعد العتق او عند ثالث مثل ما قال اول
 كالأول والثاني ضامن للمحال فقط ويجوز في ايهما شاء
 ووافق **الاول** في الاول وخير في **كتاب العارية**
 ويفسر نسبة المنافع بغير عوض ولا يكون الميما يستفيع به
 مع بقاء عينه فاذا اعار ملكا او موزونا كان قرضا وجعلها
 امانة وتصح باعترك وتحتك هذه الدابة وحملت عليها
 اذا لم يرد لها هبة واخذ منك هذا العبد ودأري لك سكني
 او سكني عمري ويجوز للمستعير ان يعير مالا يختلف **الطعنا**
 وليس له ان يوجر ولو استعار لبرهنة جاز وان قيد
 بمقدار او جنس او مكان لم يتجاوز ولو هلك بعد الفكاك
 او قبل المارهان فلا ضمان او في يد المرتفع ضامن **الراهن**

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما يجب في البيع والشراء
 وما يجب في القرض والمضاربة
 وما يجب في الوكالة والوصية
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق

هي للمعير قدر ما سقط عنه بالعلاك من الدين وان اعار
 ارضه للبناء والغرس كان له ان يرجع يكلفه تفريغها وان
 وقت فرج قبله كره والزمنه الضمان وقيل ما نقصهما القلع
 وقيل قيمتهما ويملكهما الا ان يرفعهما المستعير وقيل ان
 ضرر الارض بخير المالك ان اعارها للزراعة فلا رجوع قبل
 حصن مطلقا **والمستعير** يكتب اطمعني ارضه وقال اعارني
 وتودي المستعير والموجر والغاصب جرة رد العارية و
 والعين المستاجرة والمعضوبة واذا رد الدابة الى اصطلح
 مالكاها او مع عبده او اجيره او عينا من عارة او مستاجرة
 الى دار برئ دون الوديعة **كتاب اللقيط**
 تحكم بحريته وليس لغير الملقط اخذ منه وينفق عليه
 من بيت المال فان نفق الملقط كان متبرعا له ان
 يادب له القاضي بشرط الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما يجب في البيع والشراء
 وما يجب في القرض والمضاربة
 وما يجب في الوكالة والوصية
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما يجب في البيع والشراء
 وما يجب في القرض والمضاربة
 وما يجب في الوكالة والوصية
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق

وقيل اذا كان في القلع ضرر
 بالارض فالحذر لرب الارض
 لانه صاحب اصل

اذا اعار ارضه للزراعة وادله
 يكتب صكانه كذا يكتب هذا ما
 اطمع فلان ارضه الغلانية المحروقة
 الى اخره عند وقال لا يكتب هذا
 ما اعار

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما يجب في البيع والشراء
 وما يجب في القرض والمضاربة
 وما يجب في الوكالة والوصية
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق
 وما يجب في النكاح والطلاق
 وما يجب في الزكاة والصدقة
 وما يجب في الحج والعمرة
 وما يجب في الصوم والحجامة
 وما يجب في الطهارة والجمعة
 وما يجب في الأضحية والعيد
 وما يجب في النذر والعتق
 وما يجب في الميراث والطلاق

والحرم كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

حقوقه وينفق من ماله على من يجب عليه نفقته في حضوره بغير
قضاء ويباع منه ما يخاف هلاكه فان مضت مدة لا يعش
مثله اليها حكم بموته واعندت زوجته وقسمت تركته
ولم يعشوا اربعة اعوام ولم يقطعوا نكاح الماول بدخول
الثاني وتجعل خياني ماله ميتا في مال غيره **كتاب الاما**
اذا رد المات من ميراثه ففرضا عدا من اسهده
عليه انه باخذ ليرثه وجب له الجعل اربعون درهما
وفيما دونها بحسابه ولا توقفه على الشرط فان كانت
قيمه اقل منه حكم له بقيمته الماد وما ويا من بالجعل
فان ابق منه فلا عليه وله ولورثته الى المصريات
المالك وهو مورثه قبل قبضه يبطله وتجعل المذبر وام
الولد لا المكاتب كالقن **كتاب احياء الموات**
اذا احيا مسلم اودى ارضا لم ينتفع بها وليست مملوكة

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

في كتاب الخنثى اذا كان المولود فرجا
فقال من احدثها او سبوا اعتبر به وان كانا معا فم
مشكل واعتبر ابل اكث واذا بلغ فظهرت له امارات الرجال
او النساء اعتبر بها وان لم تظهر وتعارضت كان مشكلا
فيؤخذ فيه بالا حوط فيقدم على صف النساء فان صلى
معهن اعاد او مع الرجال اعاد من عن يمينه وشماله
وخلفه ويصلي بقاء وتجنب لبس الحرير والتخلي ولا يخلو
به غير محرم ولا يباشره معه ولا يمسها فانه تترك له من
ماله ولما في بيت المال ثم بقاء ولو ورث مع ابن فهو
انثى وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى فيعطيه ثلثه
اسهم من سبعة لاخته من اثني عشر واذا ماتت تقيم
وكفن كالمراة **كتاب الفقوه** اذا جهل مكان
الفقوه وجبته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفي

و تعلقها من الماء قال الله
و لكم شرب من الماء

مجلس اول در بیان احوال و حال
و اخبار و حوادث و غیره

وقال لكل النهر من اوله الى اخره على الشراة
لانهم متكون في النهر الا يري انه لو بيعت
ارض في اسفل النهر كانت لهم جميعا

所

والأزيد على ما شرط المالك في
بسطوط الزيادة وهذا هو
وقال من أجر مثله بالغا
لأنه استوفى ما فقهه في
لأنه لا يشترط المالك

كتاب المزارعة وهي باطلة وقالا جازية

وتختار للفنوى ويجوزها من غير تبعية المساقات و
اتحاد العامل والعقد وعسر الأفراد بالعمل وتخلل البطل
بين ما سرق عليه ويستترط صلاحية الأرض وأهليته
العاقدين والتخلية بينهما وبين العامل والشركة
في الخارج على السبوع حتى تفد باسئراط قفزان معلو
لجدهما ويرفع البذر واقتسام الباقي ولشراط ما على
الماذيانات والسواقي ويستترط بيان المدة وجنس
البذر ومن هو عليه ونصيب من لا يزرله فان كانت
الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر للآخر أو الأرض وحده
أو العمل وحده من أحدهما والباقي من الآخر حازت
أو البقر والأرض له حصا لم يجز ويجزها في رواية
فإذا صحت كان الخارج على الشرط فان لم يخرج شيء

لأن المزارعة
على متاع الأرض
أو على متاع العامل
فلا بد من ذكر
المدة لصير
المنافع معلومة
لأنها معيار

فإن كان المزارع
مستقلا في الأرض
والبقر له فله الأرض
والبقر له فله الأرض
والبقر له فله الأرض

شيء فلا شيء للعامل وإذا فسدت كان لصاحب البذر وأجر
المثل للآخر عن عمله أو أرضه لا يزد على المسمى وأجازها
ولو سطر البئر لرب البذر بعد سطر الحث نصفين
جان لا لآخر أو سكتا عنه كان لرب البذر وقيل بينهما
وإذا امتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه والآخر
أجره وإذا مات أحد منهما بطلت وإذا انقضت المدة
قبل الملاح رآك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من
الزرع وعليهما النفقة على مقدار حقوقهما إلى الترخيص
ويستأجران للحصاد والرفع والرياس والمندرية
بالحصص فان شرطاه على العامل فسدت ويجوز لشرط
الحصاد ومنعه **فصل** ولو سطر النصف بالعمل في
سائر كذا والتكث في كذا فلهما ولصحيح قالا هما ولو اختلفا
فقال العامل سطر لي زيانا عشرة اقفر على نصف الخارج

وان شرط البئر لا يزرع لأن الأرض قد لا يزرع
بإحدى الأقطار لأن الأرض قد لا يزرع
بإحدى الأقطار لأن الأرض قد لا يزرع

إذا قال إن زرعته هذه الأرض في شهر
رجب فله ذلك إلى ربيع وان زرعتها بعد
الرجب فله ذلك الخارج فالشرط
معيها على ما يجز المزارعة وقالا
الشرطان صحيحان

اسم الكتاب الاختلاف

وانكر هارب للارض والبذر منه وذلك قبل العمل والقول
له وقلة للعامل وتوسط رب الارض والبذر منه الثلث
للعامل والثلث لعبد العامل المادون المليون بغير
عمل والثلث لرب الارض وقلة للعامل وتودع اليهما
ارض ابذرهما وسمي لاحدهما ثلث الخارج وللآخر خمسين
درهما فالف اذا شاع وقصره على الثاني
ولو غصبها فزرعها فخرج عليه وان نقصت
فضمن والخراج والعشر على المالك مطلقا
وقلة العشر على العاصب لكل حال واما الخراج
فعلى المالك ان كان الضمان الكبر وعلى العاصب
من دون الضمان ان كان اقل ولو تزوج على ان
تزرع هي ارضه بالنصف بذرها صحت وفست
فجعل مهرها نصف اجر مثل الارض وربعه ان طلقت

له والعشر والخراج

طلقها قبل الدخول ووجب مهر المثل لم يزد على اجر
مثل الارض والمتعة في الطلاق قبله ولو كان متواعلا
في ارضها ابذرها فجعل مهرها نصف اجر مثل عمله لا مهر المثل
او على التخيير هي بذر او هو ارضها بذر ووجب مهر
المثل **كتاب المساقاة** وهي تجز من
الثمر باطلة وقلة الجارة اذا ذكر مدة معلومة وجز من
الثمر مائة ساعة وجوز في الشجر والرطاب واصول البازجا
ولو نقصرها على النخل والكرم واذا دفع اليه خلا مضمنا
بالعمل جاز واذا فسدت كان للعامل اجر مثله ونبتل
بالموت وتنفس بالاعذار **كتاب النكاح**
يسر حال المأثم والوجوب في التوقان ويكره الخوف الجوز
ونقصه على التخلي للنوافل وينعقد بالايجاب والقبول
وهما بلفظ الماضي واحدهما ولا تقتصر على لفظ النكاح

للمهر

وقال في النكاح

بأنه في المأثم خلا فيه غير مساقاة فاعاد كبر المأثم
بأنه في مساقاة فان كانت بما يزيد على جاز فمساواة
والا فلا

ومن جملة الاعذار ههنا ان
يكون العامل غير مأمون
فسرق الثمرة قبل ادراكها
وسرق السقف وغير ذلك

والزوج فينعقد بالتكليف والصداقة والهبه والبيع والشراء
 لا الحارة ولا الباحة ولا العارة وأجازوا نكاح السر
 وشرطوا المهر والشهاد ولا ينعقد بين المسلمين إلا بحضور
 شاهدين مسلمين حرين بالغين عاقلين ونجس بزل
 وامراتين ولو غير عذول واعيان ومحدودين في
 ذوق ولو وصلا كتاب شهر عليه ومضمونه نكاحهما
 ولم يعلموا فقلت بحسن ولو تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين
 جاز وابطله واجزانا نكاح ذميين بغير شهر **فصل**
 تحريم الاهام والجد مطلقا والبنت وتحريمها من الزنا
 وبنت الولد وان سقطت والمخت مطلقا والحالة والعمة
 مطلقا وبنت الام والاخت والفتى وام المرأة بالعقد
 الصحيح وبنت المدخول بها ولا يشترط فيها الحجر وحليلة
 ابيه واجزاه وبنيه وبني اولاد وبنت المصاهرة بالزنا

انما اعلمنا
 انما اعلمنا
 انما اعلمنا

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

اسم الام للجدته مجاز واللفظ الواحد لا يسطرها
 بالاجماع وانما استدلوا بالاجماع دون اللفظ لان يتناول
 اسم الام للجدته مجاز واللفظ الواحد لا يسطرها

قوله والاخت
 من الزوج
 كانت قرانها الا
 طلاق المفسر وذلك
 لا دخل في الاطلاق
 الحالة وجميع
 الحالات والنفقات
 المتفرقات وكذلك
 الاخت المتفرقة
 عليها الاطلاق

وسهام

وقال الشافعي في عدة البائس يجوز لارتكاح النكاح

بالزنا والميس والنظر الى الفرج بشهوة وبشرها بوطء صغير
 لا شئ ويحرم من الرضا ما يحرم من النسب الام للاخت واخت
 الابن والجمع بين الماخين نكاحا وملك بمس وطها فلو اعد
 ادعتا نكاحه وبرهنت كل على سبقها وهو جاهل به
 بدنه وقسم نصف المهر عليها ولا يوجب شئا واوجه كاملا
 بينهما او نكاح امرأة فادعت نكاح اخوها الغايبة وبر
 فندى زوجته ووفقا الامر الى حضورها ويحرم بين
 المرأة وعمتها وخالتها وبنت اخوها واجرنا بينها وبين
 امرأة ابيها ويحرم على الحر اكثر من اربع وحرمو على العبد
 اكثر من ثلثين ويحرم اخت المعتدة من باس في عدها
 كالرجعي وعدها ام الولد اذا اعتقت ما بعدة من نكاح اخوها
 وقالا عن وطها واجرنا الماربع فيها وصرفنا المجرعي
 بانقضائها مع انكارها لزوجته باخوها وحوز الكتابات

فلا يجمع من كان يجمع بالبدن واليوم الآخر
 فلو يجمع من كان يجمع بالبدن واليوم الآخر

قال من لا يجب عليه شئ لعدم امكن القضا
 ومن يقول انه يقر بصلته نكاحا اوطا
 وعدم طلاقها فاجب كمالا

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

انما اعلمنا
 انما اعلمنا
 انما اعلمنا



قال علي بن ابي طالب اذا زالت بكاء زيارته
عند الطائفة حكم التكرار على كل قول
مذهب الشافعي والاصح من
وانقول الاخر بما يثبت فيستطيق

ونزوحها كالبركان زالت بوثبة او حبضة او تعيس
وكذا بن ناحي ولو ادعى كونه او هي الرد رجحا فقولها
لا قوله او انكاه ابنته فسر دابناه وهي كبريت يردوها
وبنوكي العصبه السلم الحر الباع العاقل ولا تحسد
والكاف على مثله تزوج الصغير والصغير كالاب
والجذر ونحوه الاقرب الابرار لكن يثبت لها خيار البلوغ
بزوج غيرهما ويسقطه مطلقا والزوم بنزوح القاضي
رواية وخيار صوم المختار كما في ربه ولهما بن ونحوهما
بغير فاحش في المهر وبغير كف ولم يقتصر والولاية
على الاب في الصغير ونذير الجار على الصغير لا البكر
اعدنا ولاية الاب لجنون الولد بعد البلوغ والام واقاربها
وذو الارحام اولياء بعد العصبه ومنعهم ثم يتولى مولى المولا
ثم القاضي والجداولي من المهر مطلقا وابناها كل منهما وزوج

فقد بين ان تزوج غير الاب والجد كالان
والعم والجد وان سقط الخيار به ومعنى
قوله مطلقا اي كل ولي زوج الصغير والصغير
فلا خيار لها بعد بلوغها او لا الالتم عند
النكاح الا بزوج الاب والجد دون غيرها

الجد والاخت والخال والحالة وجودهم
م دوى الارحام والولاية عند وفاته
م ليس لغير العصبه والولاية لكن السلطان
او نانية كالقاضي

ولا خيار لها بعد البلوغ وقال م لها الخيار وهذا
م دوى الارحام والولاية عند وفاته
م ليس لغير العصبه والولاية لكن السلطان
او نانية كالقاضي

فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح
فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح
فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح

فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح
فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح
فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح

ونحن للامة الذميمة ومع طول الحره ولما ربع منهن وجارية
ابنه وتحرم الامة على الحره لا بالعكس وهي في حره من
باب حرهم ولا يزوج امته ولا المرأة عبدتها وحرهم المحرمه
والوثنيه والصابيات ان لم يكن اهل كتاب ويحرم الحامل
من الزنا وهما وطرا حتى تضع وتبطل المنعة وابطلت الوقت
لا التوقيت ونحو السغار ويجب مهر المثل وتبطل شرط
الخيار لا العقد ونحو تزوج المحرم والمحرمة حالة الاحرام
دون الوطى وكذلك نكاحهما ولو تزوجا بها بالف
واحد منهما حرام صح في الحلال ولها المثل وقالا حصتها
من مهر مثلها **فصل** ونحو بعبارة النساء فلوزق
نفسها وهي حره عاقلة بالغة او وكنت غيرها او توكلت
به جاز من غير وني وسقطه ذرواية ووقفه على اجازته
في اخرى وتصادق البكر فلي صاها وتغيب اليتيم

فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح
فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح
فان قالوا ان هذا هو الحق في النكاح

اذا شرط الخيار
في النكاح لا احرام
او لما قاله النكاح
وسقط الخيار
وقال الشافعي

اب المحبونة على ايها وعكسا **ص** وتجيز للاب **س** تزوج عبد الصغير
 من امته واذ انجاب الولي القرب غيبة منقطعة فعقد
 له بعد اجرناه ونقدته على القاضي **ن** فشرها بان يقوت
 الكفر بسطلاح رايه لا يجهر مكانه ويعتبر الكفاة والدين
 فلا يكون الفلق كفو للصاحبة وجعله كفو للمأذ الخف
 به وفي المال بملك المهر المعجل والنفقة ويعتبر هادونه و
 يجعله بملكها كفو لفاقة الغنى واعتبر فيها الصنابع ومن
 للمام به روايتان ويعتبر هادونه **س** ويعكس في اخرى
 لما ان يفحش واعتبر والنسب ولم يقتصر واعليه **س** ويجعل
 ذاب في الاسلام والحرية كفو الذي ابوين ويسرى الى
 والاكثر واذا تزوجت بغير كفو جاز الاولياء التفريق
 بينهما ويجيز **س** لبعضهم ان اختلقوا للولي الاعتراض اذا
 نقصت من مهر قملها **س** وبعده **س** وان اكرها ثم زال فرضيت

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

وقال لا يجوز

او دونها وكذا لا يجوز

او دونها وكذا لا يجوز

فرضيت فله ايضا ومنعه **ع** ويجيز ثوى طرفي النكاح ولتا
 كان او وكيل او اصيلا او وكيل او وليا واصيلا او قرار
 الولي والوكيل ومولى العبد بالنكاح **ع** غير نافذ الا ببينة
 وسقط في الامة **س** ويجيز عقد الفضولي من جانب موقفا
 ويجيز من جانبين **س** ويصح من الفضولين **فصل**
 يصح بغير تسمية مهر ولا تنقصه عن عشرين دراهم ولو سعى
 اقل اتمتها وان تركنا مهر المثل او اكثر وجب بدخوله او
 موته فان طلق قبل الدخول ينصف المهر ان تعفو هي فتزك
 ولم يجز للاب او يعفو الزوج فيكحل ولا متعة لها وان
 لم يسم او سطر ان لا مهر **ع** وجب مهر المثل بالعقد لا بالدخول
 وان طلقها قبله او جبر المتعة فيجب درع وخمار وملحمة
 باعتبار حاله ولا يراد ان ينصف مهر المثل ولو فرضه بعد
 العقد **ع** ونجس بالانصاف **س** ويحكم به في قول وبها في اخر وان

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

وهو المسمى بالابن
 وهو المسمى بالابن

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

حر او خمر افلها مهر المثل ويحكم بقيمة الحر لو كان عبدا ومثل
 الخمر خلا وواقف الاول والثاني في الثانية او على هذين
 العبدين وكان احدهما خرا فالعبد هو المهران ساوي
 عشرة دراهم ويوجب معه قيمة الحر عبدا وحكم بالعبد
 فان نقص عن مهر المثل تم او على هذا الخمر او الميتة وكان
 خلا او ذكبة فلها مهر المثل في رواية والمساكين في الاصح
 لما يقضى به واقف بالمذكاة وبمهر المثل في الخمر او على هذه
 الثياب العشرة فكانت تسعة في المهر وحكم بها فان نقصت
 عن مهر المثل تم او على ثوب موصوف في الذمة فاقى بقيمة
 اجرناها على القبول ويحكم به ان اجل وعدم الاجبار
 مروى وهو الاصح او على عبدا او فرس منهم نوجب الوسط
 او قيمته لامهر المثل او ثوب وجب مهر المثل او على عبدا
 فالكسب كسبا قبل القبض فطلقها قبل الدخول فلا

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

2 الاولى

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

زادها بعد العقد لزمته او حطت هي صح ونصت الزبارة
 المتصلة بعد قبض المسمى واستقطاها ولو اتمرها عبدا
 فقبضته ثم طلقها فاعتقه قبل رد النصف يحكم او تراض
 الغنياء او هي انفذناه في كله لاني نصفه باعناق كل منهما
 ولو رهن عندها ما ساوى المهر ثم طلقها قبل الدخول
 فملك جعلناه بنصفه لأكله ولو رهن بمهر المثل ثم طلقها
 قبله بطله وجعلناه رهنا بالمنفعة ولو اتمرها الغافق بضم
 ثم وهبته النصف ثم طلقها قبله بخرج بنصف الف ولو اتمرها
 الفاو لم نصفه ووهبت المرأة النصف الباقي في ذمته
 ثم طلقها قبل الدخول فرجعه بنصف ما قبضت باطل
 ولو كان ديناً فوهبته قبل القبض او عينا فوهبته منه
 مطلقا منعناه من الرجوع بالنصف ولو سمي خرا او ختونا
 صح النكاح ووجب مهر المثل او هذا العبد او اخل فكان

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 هذا الرجل وكان خيرا قال في حجب مهر المثل
 في المثل الاولى والمثل الثانية

لا يملك
لها من المثل
عند ما
لا يملك

لها ونصفها مع العبد أو على دار على ان تدفع اليه الفاً
فما اصاب منها مهر المثل كان مهر او المثل كان مبيعاً و
والشفعة لا تثبت فيها وعلى الفان اقام بها والغير
ان اخرجها فلا أول هو الصحيح واجازهما او على اقل من
مهر المثل على ان تطلق ضرها فان وفي ولا امرنا بتكميله
او على الف او الفين وهذا العبد او ذاك فالمهر ما سابه
مهر المثل وقال هو المثل او على تعليم القران او خدمتها
سنة وهو حر لا يوجب ابل هو مهر المثل وحكم بقيمتها
ولو اعتقها على ان ينز وجهها يجعله صداقها واقنيا
بمهر المثل ولو ابت الزمناها بقيمتها ولو ضمن الجانب
المهر عن ابنة الصغيرات فاحذته من تركته
للباقين الرجوع في نصيبه ولم يوجب عليه لفقر
الصغير أو الولي صح وتخير في المطالبة ويعتبر مهر السر

الرجوع
في نصيبه

الرجوع
في نصيبه

الرجوع
في نصيبه

الرجوع
في نصيبه

رجل اعتق
امته على ان
تزوجها
فقبلت
فزوجها ولم
يسم مهرها
مهر المثل
عقوبتها
وقالا

ومها

الستر لا العلانية ولو ايان مدخولاً بها ثم تزوجها في العدة ثم
ابانها قبل الدخول حكم بنصف المهر وانما العدة وهما
بكمالها وستيناً فما ولو ازال عذرهما يدفع وطلوها قبله فعليه
نصفه واقني بكنهه ولو نكح ثلثاً في عقد قد دخل بواحدة وطلق
احدهن ثلثاً والاخرى واحدة ومات مجزئاً قضى للمدخول
بها بمهرين وحكم للثنتين بمهر ورب بينهما لا بمهر وثلاث ووا
في رواية او واحدة وثنتين وثلثاً في عقد ومات مجزئاً
قبل الدخول قسمت التركة اربعة وعشرين فباخذوا
سبعة والباقي مقسوم على الفريقين نصفين وقالوا
للثنتين ثمانية وللثلاث تسعة او امرأة وابنتها في عقد
ومات مجزئاً قبل الدخول فللام نصف المهر والميراث
وللبنتين النصف وقسمهما بينهن اثلاثاً ونوجب المهر
بالخلق الصحيحة بان يرتفع الموانع كرض مانع وحض واحرام

وقال الشافعي لا يجب كان المهر للمدخول

فانما اذا خلع الزوجان فلهما
 ما بينهما من المهر والمهر
 والنفقة والنفقة
 والنفقة والنفقة
 والنفقة والنفقة

نحو وعمره وصوم رمضان والحب غير مانع ولا عجب الامهر المثل
 بالدخول في النكاح الفاسد لا بالعقد ولا يتجاوز المسمى ويجب
 العقد ويثبت النسب واعتبر مدته من حين الدخول
 ونفقت به وتعتبر مهر المثل بنساء عسيرة ايها ان وجد
 من ثملها والافعال جانب وتعتبر التساوي في السن
 والحسن والمال والعقل والدين والبلد والعصر والكبر
 واذا امتنع عن تسليم نفسها وان يسافر بها للمهر العجل
 جاز وان كان كله مؤجلا يحبس ولها الامتناع بعد الدخول
 برضاها حتى يوفرها واذا اوفاهما نقلها حيث شاء وقيل
 لا يسافر بها الى بلد غير بلدها وقيل ان اوفاهما المؤجل ايضا
 وصوم ما دون سافر والا فلا ولو اختلفا في قدر المسمى قضى
 لمن اقام البيعة فان اقامها قبلت بينتها ولا يجعل
 القول للزوج الا ان يسكن وقال لا يتحالفان من غير



فانما اذا خلع الزوجان فلهما
 ما بينهما من المهر والمهر
 والنفقة والنفقة
 والنفقة والنفقة
 والنفقة والنفقة

غيره ثم يحكم مهر المثل فان ساوى اعترافه ونقص عن دعواه
 حكم مهر المثل او وثما فيه جعله لو ان شهد به مهر
 المثل وقالوا لورثته ويستثنى منه ما يستنكر او في نفس
 التسمية فالقضاء بسعي منتف وحكم مهر المثل **فصل**
 ولا يجوز نكاح العبد والامة والمكاتبه واذا اذن صاد
 المهر دين في رقبته ببيع فيه وسعي المذبر والمكاتب
 واذا نهى بنظم الفاسد كالصبي وليس على الولي ان يزوجها
 منزل الزوج بل يطاؤها اذا اظن بها وتثبت لها خيار
 العتق والزوج حر والعبد وابنته للمكاتبه ولو قتل امته
 قبل دخول الزوج فالمهر ساو وعكسنا قتل الحره نفسها
 قبل الدخول ولو تزوجت بغير اذن فاعتقت حكمت
 بنفان او ورثها من محرم عليه فاجاز واستراها هو
 او انشأ جرثا ولو تزوج بغير اذن ثم طلقها لمشا ثم اذن له

انه التوبة ان يخلي بين الامه
 وبين زوجها في منزله ويستخرج
 لان الزوج اذا تزوج بغير اذن
 فاعتقت حكمت
 بنفان او ورثها من محرم عليه
 فاجاز واستراها هو
 او انشأ جرثا ولو تزوج بغير اذن
 ثم طلقها لمشا ثم اذن له

فجذد عليها الجرح من غير كراهة ولو تزوج بنته مكاتبه
ثم مات لم يفسد النكاح ^{بنيته} لما اذا انجرت ^{بنيته} فرد وحكم بحرية ولد العبد
المعروف بالقيمة ^{الاول} **فصل** ولما انجز رد هاتين
وجذام وبرص ورتق وقرين ^{فان} اجاز لهما رد بالثلث
للمول ويوجل العينين والحصى حولا والمحبوب ^{فان} فان
وصل ولما فرق بينهما بطلبها وجعل الفرقه طلاقه باينة
لا فسحا والفرقة بتفريق الحاكم ^{فان} وقالا بقولها واذا لان زوج
للمامة عينا فاجاز للمولى ^{فان} وجعله لهما ومنع رد المهر
بعيب يسير **فصل** واجاز والنكحة الكفار ولو تزوج
بغير شهوة ^{فان} اجرتاه واذا اسلما ابقيناها او بمحرمة فهو
جائز ^{فان} وشرط التفريق اتفاقا ^{فان} ورضا ^{فان} بينهما ^{فان} امر ^{فان} افعه ^{فان} احدهما
كاسلامه او في عدة ^{فان} كما في فهو جائز او بغير مهر وهما ذميان
فهر المثل غير لازم ولو ترافعا واسلما ^{فان} كما حكى في الحريين ولو

[illegible]

هذه العنبية الخضرية
من التوتج والبر
والعنب
والجندم
بالطلاق

ولو أمهرها وهما ذنبيان خمر أو خنزير بعينهما لم^٢ أسلما
فهما المهر وفي الذمة فالقيمة^٢ فيها ومهر المثل فيه ويوجب^٢
فيهما القيمة ولو أسلمت^٢ فعرض عليه^٢ الإسلام فان أسلم
والأفريق ويجعله فسما وقال^٢ إطلاقاً بآبائنا أو أسلم وهي
مجوسية فعرض عليها فابت^٢ فرق^٢ بغير طلاق ويكوي^٢ لها
المهران دخل بها وولد المرتد كحل مهرها ولا نصف^٢ وهي قبل
الدخول فلا مهر ولا نفقة ولو^٢ ولو ارتد أمعا وأسلم
أبقينا نكاحهما وحكم بالفرقة حال الرد والتفريق
بإلأبائهم وخروج المهاجرة اليأس^٢ بالنقض والعدة في المد
بها والمهاجرة لا عدة عليها كالمسبية وإن كانت حاملا
فحتى تضع حملها وإذا أسلمت^٢ في دار الحرب وأسلم وتحت
مجوسية بآبائ^٢ منه بالنقض ذلك حيض^٢ ويجعل^٢ بتأين الدارين
سبب^٢ الفرقة لا السبب وإذا أسلم زوج^٢ الكفا بآبائ^٢ بقى النكاح

خلف

في كتابها ما لا يجوز ان يكون
في كتابها ما لا يجوز ان يكون
في كتابها ما لا يجوز ان يكون

ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة ويتبع الولد خيرا لابيوين ديناً
ويتبع الكفاي من مال الموصي ولو لم يوص له خمسة اخوان
او ام وبنت بطل النكاح فان رتب فلا خروخين في
اختيار اربع مطلقا واحدا لاختين والبنت وتحكم
بالفرقة بين مسلم معه نصرانية نجسا كما لو تود او خا
فصل ويعد بين الخريتين في القسم مطلقا وانما
بالسوية لابان يقيم عند البكر الحديدة كسبعاء والديب
ثلثا ثم يستأنف ويقسم للرفقة مع الحرة الثلث ويسافر
عن ثاء ويستحب ان يفرع ولا يوجبها ويجوز ان تترك
قسمها لصاحبها وان ترجع فيه **كتاب الرضاع**
ونعلق التحريم بمطلقه في المدة الخمس رضعات وهي
ثلثون شهرا او قائم سنتان ونقينا الثلث واذا ارضعت
صبية حرمت على اصول زوجها واصولها وفروعها
واخوتها

به
باللبن

واخوتها واذا ارضع صبيان من امرأة كانا اخوين وان
اجتمعا على لبن ساة فلا رضاع ولا نعبر اللبن اذا غلب ماء
او دواء اولي ساة وان امتزج بلبن امرأة اخرى غلبه
بهما وهور واية وهما باغلبهما وامتزاجه بالطعام لا حكم له
وان غلب كما لم يطبخ وحرم بعد موتها ويعلق بلبن البكر
لابن الرجل ولا للاختين ولو كانت ذات لبن فطلقت
وانقضت عدتها فزوجت اخر فبطلت وارضعت حكمه
من الاول حتى تلد ويثبت من الثاني ان كان رقيقا لا
ولو ارضعت امرأة الكبر والصغيرة حرمتا فان لم يدخل
بالكبر فلا مهر لها وينصف مهر الصغيرة ورجعة على الكبر
ونشتر طهره للإفساد ولو ارضعها اجنبية على التعاقب
حرمتا ولا يخص الثانية ولو قال هذه رضيعتي ثم اعترف
بالخطا نضدقة فيه ولا يثبت الرضاع للمباشرة

واخوتها
تمام

في كتابها ما لا يجوز ان يكون
في كتابها ما لا يجوز ان يكون
في كتابها ما لا يجوز ان يكون

الطلاق وطالق الطلاق وطلاقاً واحداً لهما ان ينوي الثلث
والغينا التثني ويفتر كناية اليها حالة الرضا كباين
بنة بنية حرام حبلك على غاربك الحق باهلك خلت بنية وحبك
لمهلك سر ختك فارقتك امرك بيدك انت حرة تقني استري
تخري اخرجي اغربي اذهبي ابغى لزوج ويقع حالة مذكرة
الطلاق في القضاء بما يصلح جواباً لاردا فان انكرها صدق
فيما يصلح لهما ويصدق حالة الغيب فيما يصلح جواباً
لا غير وجعلها بواين لا رواج ويصح بنية الثلث والغينا
التثني ولم يقعوا بها ثلثاً ولم يخصوا بنية الواحد بغير
المدخول بها او وقعنا بان واحد رجعية كاعتدى
ولم يدرى حكمه باينة وله جعل الواحد في المدخول
بها ثلثاً وبطل جعلها باينة ولو قال لست امرأتى او لست
زوجك وما انا وما انت فهو واقع بالنية والغياه ونلغي

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

انا منك طالق وان نوى البايين او حرام لو قال طالق واحداً
اولاً حكم بواحدة والغياه ولو قال انت طالق ثنتين مع عتق
مولاك اياك فاعتقها ملك الرجعة ولو علقها بمجي الغد والمولى
عتقها به ملكه اياها او موت مولاها وملاها حتى قوتها بوقوعها
وخالفه ولو وصفه بضرب من الزنا والسنة نوقعه بايها
لا رجعية في المدخول بها كطالق باين او سنة او احسنه او طلاق
السيطان او البدعة او كاجعل وملة البيت وان نوى ثلثاً
وقعن او بالظن او العرض جعلناه بايها ويقع لاضافة الى
الجملة او ما ينوب عنها كانت او وجهك ووروك وحسبك
او الى جزء سابع كنصفك او ثلثك والغياه فيما لا ينوب كذلك
او رجلك ولو قال نصف بطلق او ثلثها وقعت كاملة او واحدة
ونصف قبل الدخول او فعنا ثنتين بواحدة او من واحدة
الثلث فالواقع ثنتان وكذا في الما قرار وقالمثلث وما الكفينا

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره
الطلاق بواحد او بغيره

[illegible]

او شتين لا غير ولو قال طلق نفسك تقيد بالمجلس
 وليس له الرجوع فان طلق كانت رجعة وان نوى ثلثا
 فاقترعها وقعت او متى شئت عزم او وكل به عزم وصريح
 الرجوع او ان شئت قيدناه بالمجلس ومنعنا عنه او
 انت طالق كيف شئت فهو واقع مطلقا والكيفية عيشتها
 في المجلس ان نوى وارقتاه عليها اصلا ووصفا وان
 شئتما فانما طالقان شرطنا المثبتة به عليها من هذا
 انت طالق عزا ان شئت اثبتنا الحيثية في الغد لا في المجلس
 اولئنا الا ان شاء واحدة فشاها حكم بها واغناها
 او ان شاء الله متصلا لم يوقع او ثلثا او ثلثا او حر حر
 ان شاء الله فالمعطوف فصل او ان شاء الله انت طالق
 نجعله تعليقا وهما تطبيقا ولو استثنى من الثلث ثلثين
 وقعت واحدة او واحدة فثنتان ومن ابان امراته

٩
 في مرضه ثم مات نوره^٤ها وسرطوا كونها في العدة وجعلها^١
 بلا قرآن^٢ وهما^٣ بعد الاجل^٤ ولو علقه بفعل اجنبى فوجد^٥
 في مرضه منعنا^٦ الارث او بفعلها^٧ الضرورى^٨ طبعاً او شرطاً^٩
 ففعلته في المرض^{١٠} بطل توريتها ولو اقر المريض باقتضاء^{١١} عدها^{١٢}
 من طلاقها في الصحة فصدقته فارق لها او وصى^{١٣} فلها^{١٤}
 الاقل^{١٥} من ميراثها وحكمها^{١٦} بصحتها^{١٧} **فصل** ويراجع^{١٨} المعتدة^{١٩}
 من رجعي وان لم ترض ولا حرم به الوطء وتثبت^{٢٠} الرجعة^{٢١}
 بالقول^{٢٢} كراجعتك ونبشها^{٢٣} بالفعل^{٢٤} كالامس بشهوة^{٢٥} والنظر^{٢٦}
 الى الفرج^{٢٧} بشهوة^{٢٨} ويستحب^{٢٩} الاستهاد^{٣٠} ولا توجب^{٣١}ه^{٣٢} ومنعه^{٣٣}
 من السفر^{٣٤} ما حتى يشهد^{٣٥} ولو ادعى^{٣٦} الرجعة^{٣٧} في العدة^{٣٨} بعد^{٣٩}
 انقضاءها فان صدقته^{٤٠} ولم^{٤١} بالقول^{٤٢} قولها^{٤٣} بغير^{٤٤} عين^{٤٥}
 ولو قال راجعتك^{٤٦} فجابته^{٤٧} انقضت^{٤٨} عذقي^{٤٩} او زوج^{٥٠} الحامه^{٥١}
 كنت راجعتك^{٥٢} فيها^{٥٣} فصدقته^{٥٤} مؤلاها^{٥٥} وكذبته^{٥٦} فالقول^{٥٧} قولها^{٥٨}
 الا ان^{٥٩} يكون^{٦٠} المراء^{٦١} والامه^{٦٢} مطلقه^{٦٣}

منه اكثر من صرورة
جعلها منه بد فتم
دفع الضرر الا على
الاد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
 श्रीकृष्णाय नमः
 श्रीगुरुभ्यो नमः
 श्रीगणेशाय नमः
 श्रीविष्णवे नमः
 श्रीशिवाय नमः
 श्रीब्रह्माय नमः
 श्रीमहेश्वराय नमः
 श्रीमहामायाय नमः
 श्रीमहामायाय नमः

نکاتھا فصل ۴

اسرار کان مولیان فان فی ہا فی رثا حث و کفر و سقوط الہدای

والأبانت بنطلقة عند مرضي المنة ولا توقفه على يقوت الحاكم

فان قيد مئنه بالمر سقطت وان ابن عاد الالهة نزل وحها

فان قريها والآيات باخرى فان تزوجها عا د بالسا وادعوات

بعد زوج اخر فوطها كفو واسطفا اللاء وآباد الازم والله

لأنها بالايلا الثالث لأجل الزوج الأول الأبعد بعد أخى
سعد و لو حلف بطلاق أو عداوة أو حرم أو غير ذلك

فبما الصوم والصاغة

فصل في بيان ما يجب من العلم والادب في كل فن من الفنون

كل عبيد سامية حراؤ والله لا افرىك حتى اعني هذا واطلق

اجعله موليا وحقني اصوم شعبان واطوفي رجب فهو غير مولى

[illegible][illegible]

فقال له يا ابن آدم اني قد جعلتك اميرا على العالمين فقل لاهلكوا

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

اصف الحظية
الاشرف

سنة ١٢٠٠

كتاب في الطب

فوالها فيها واذا انقطع الدم في الثالثة عشرة ايام قطعنا

الرجعة بدون غسل وان انقطع لاقلم تنقطع الا بالفضل

او مضى وقت صلوة او بالتي مع الصلوة وقطعها بالتي

وَحَدَّاهُ وَلَوْ نَسَبَ عَظْمًا أَفْصَاعًا إِلَى الْمَنَقَطِ وَبِالْقَطْعِ

...المضطرة ولا تستأف...
...الذي رول عليه الطلاق...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير ما هدانا الله

جاءها فلبث فيه مجده مراجعاً ووقفها على النجاة ودهو

ولو كان لما يلزمه العصرية وحالقه وتزوين مصدقه

الرجعة ويسحب ان لا يدخل عليها الا بالعلام واد الله

أبنت بمادون الثلث تن وجهها في العدة وبعدها و

بثلاث في الحرية وثنتين في الامه لم يخل له حتى تنكح زوجا

غير نكاحا صحيحا ويدخل بها غيبا بغير منه او تموت عنها

وتخلل وطى المراهق له وطى المولى واذا شرطاه فالنكاح

مَكْرُوحٌ وَمَحْتَلٌّ وَتَحْكُمُ بَيْنَهُ وَتُحْكَمُ بِهِمَا بِالْأَحْكَامِ الْمُسَلَّاتِ

مسترد

Handwritten notes on a piece of aged, yellowed paper, including the word "Sabbath" and some illegible scribbles.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

فلا مشي
للمشي
موضوع الف

خداوند بخت بخت بخت
بانی بخت و بخت
که او را
بخت بخت

باني كاتسليين غافلين بالغبى حزين
 فليس بي اهل الشرفان وكرام
 الفاسق من امراته لانه
 بين الاعلى وامراته لان
 حلال ما اذا زنت وطئت فانها من
 اهل الشرفان كذا لا يوحى فانها ولا
 اهل الشرفان كذا لا يوحى فانها ولا

فان
 ذالاعى
 ار اقدم الى اللعان
 وعلى من تزوم
 صدقه
 تخفى عليها فيجب فيه
 ان
 تعذر اللعان لعين من جهته ففصار الى موجب
 الاصل وهو الثابت لقوله والذين
 يرمون المحصنات الاية واللعان
 فيمنعونه او زانية
 فيمنع اللعان وانما يستدأ الزوج لانه هو المدعى لان
 الابن يثبته اللام بداء فيه بالزوج من
 اذا شهد الزوج على امراته بالزنا
 وهو الزنا اربعة فقلت شهادة عندنا
 وقال الشافعي لا يقبل لموضع الشهادة
 على الزوجين العار به فقلت الواحدة
 عليها فنفى شهادته ولما انه يصلح شاهد
 والظاهر من حاله انه لا يقبل بالزنا
 حارزه وحده منها فذكر لا في غيرها
 الفاضلة فانفتت الشهادة طائفة

توفيق القاضي لا يفتح الفتحة على
الذي نكتبه بعد النان قبل
الفتحة

فاذا اذنب نفسه او خذلقذف وهي لزنائا جان نكاحها وبنو
 حريمها ولا يعتبر قذف الاخرس وان كان القذف بولد في
 القاضى نسبه والحقه بامته ونافى الحمل بلاعى وقالان
 انت به لاقى من ستة اشهر لاعى ولا توجب له الحجاب
 وان قال زنيته وهذا الحمل منه تلاعنوا ونبتة واذا
 نفى الولد عقب الولادة او حال قبول التهنئة او ابتياع الة
 الولادة صح ولاعى او بعد لاعى ويثبت نسبه والتقدير
 بيوم او سبعة روايان وقالامدة الشفاس فاذا انت
 بولد بين في بطن فاعترف بالثاني ثبتا وخذ او بلاول
 ثمتا وخذ او بلاول ثبتا ولاعى ولو ماتت منه المقتة
 عن ولد فادعاه فنسبه غير ثابت **فصل** بقذف الحريم
 الحايض المداخول برأى الطلاق او الفسخ ببثلة فروعها
 بالحيض لا بالاظهار وان طلق في الحيض لم تعد بتلك الحيضة

الحضنة والصغيرة وللمأيسة بثلاثة أشهر وأمر ^بوامتدة الظهر
بالأقراء لا بثلاثة أشهر بعد تسعة ^بوالأخصنين وأمر ^بوللمأيسة
بشهر ونصف ^بلثلاثة وأخيرة الموتى عن باربعة أشهر وعشرين
وللمأمة بالنصف والحامل مطلقا بالوضع والفاسد ^بالنكاح
والموطوءة بشهر ^ببالحيض في الفرقة والموت وإذا اعتدت
بالشهور ثم رأت الدم استأنقراها بالحيض أو آتت بعد
حيضتين فبالشهور ولو اعتقت في العدة من رجعي أمرها
بعد الخراب وإن كانت مبانة لم تأمرها وإذا اعتقت أم الولد
أو مات مولاهما تأمرها بثلاث ^بحيض لا بأحدة أو مات زوجها
ومولاهما وجهل الترتيب وكية ما بينهما فعدتها عدة الوفاة ^ب
وقال أجمع بين العذبيين ولو مات صغير عن امرأة الحامل يأمرها ^ب
بالشهور كما في الحادث بعد ^بوها بالوضع ولا يثبت نسبه ^ب
إذا وطئت المعتدة بشبهة فوجب أخرى تأمرها على التداخل

لا تملك الفسخ نكحت بها الزوج وقال
الشافعي على كماله الصوم فلا بد من الحائض

لا تملك الفسخ نكحت بها الزوج وقال
الشافعي على كماله الصوم فلا بد من الحائض

في التعاقب فان انقضت الاولى اتمت الثانية وتبتدى
بعدة الطلاق والوفاء عقبهما وتنقضى معنى المدة وان
لم تعلم بهما وامرناها به الى النكاح الفاسد عقيب التفريق
او العزم على ترك الوطى لا من اخر الوطيات واذا اقرت
بانقضائها بالحض فاقبل المدة شهران وقالوا تسعة وثلاثون
يوما ولو غلبت طلاقها بالولادة فاقبلها خمسة وثلاثون
والماية رواية وبصدقها بالولادة في خمسة وسنتين لا
اربعة وخمسين وترك الحر والامة في عدة الوفاة عن
نكاح صحيح الطيب والزينة والكحل والدهن الا العذر ونامر
به المبتوتة ولا تزوجه على ذمتة ولا تصغي ولا احداث
على ام ولد ولا خطب المعتدة ولا باس بالعريس ولا اخرج
الطلق الرجعية والمبتوتة اصلا واخرج المتوفى عنهما
نهارا وبعض الليل وتبيت في منزلها وتعتد في المنزل المأهلا

اجتنبوا ما كان من جنس ما كان
من جنس ما كان من جنس ما كان

اجتنبوا ما كان من جنس ما كان
من جنس ما كان من جنس ما كان

اجتنبوا ما كان من جنس ما كان
من جنس ما كان من جنس ما كان

اجتنبوا ما كان من جنس ما كان
من جنس ما كان من جنس ما كان

الحداد ترك الزينة
الحداد ترك الزينة

الحداد ترك الزينة
الحداد ترك الزينة

المضاف اليها سكنى حال وجوبها فان اخرجها الورثة من
نصيبهم وضاق عنها نصيبها انتقلت ومات في السفر في مصر او
ابانها وبينها وبين كل من مصرها ومقصد هامة سفر فليها
ان تعتد في مصر ولا يخرج محرم حتى تفرغ واجازاه قبله
فصد ويقدر اقل الحمل ستة اشهر ونقدرا لثلاث سنين
لا اربعاء واذا اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لا قات من
سنة اشهر ثبت نسبه اولسنة لم يثبت واذا اثبتت به
الرجعية لثلاث سنين او اكثر ثبت نسبه اولسنة لم يثبت
مالم تقرب بانقضائها وكان من اجعها او لا ثبت وبانت او
المبتوتة لا قات منهما ثبت اولهما من حين الفرقة لم يثبت
لما بادعا به وان كانت هذه صغيرة فحان به ثبته الى
سنتين او رجعية فالى سبعة وعشرين شهرا واثنى عشر
اذا اثبت به لا قات من تسعة اشهر وعشرة ايام واذا لم تقرب

المدة
من قبل الفراق من عدتها

لا يقدر اكثر من ثلث سنين

او اذا اثبتت الرجعية الولد لا قات من سنتين

او تمام

مسئلة الرجعية والمبتوتة
فيما او موت في غيبا

فيما او موت في غيبا

مُعْتَدَةُ الْوَفَاتِ بِانْقِضَائِهَا فَاتٌ بِهِ لَتَمَامِ عَشْرِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ
 أَيَّامٍ ابْتِنَاهُ وَإِذَا انْتِ مَعْتَدَةُ الْوَفَاةِ فَبُيُوتُهُ بَشْرَانِ رَجُلَيْنِ
 أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ بَنَاتَيْنِ أَوْ جَدًّا أَوْ عَمًّا أَوْ أُخْتًا
 بَوَّاحَةً وَالطَّلَاقُ الْمُعْتَقُ بِالْوَلَدِ لَا يَتَعَبَّرُ بِشْرَانِ وَاحِدَةٍ بَلْ يَوَاقِفُ
 أَقْرَبَ الْجَدِّ فَهِيَ طَالِقٌ مِنْ غَيْرِ شَرَاهُ وَإِذَا انْزَوَّجَهَا فَاتٌ بِهِ لَا
 لَا تَنْبِئُ بِوَاحِدَةٍ **فَصَلِّ** وَجِبَ لِلْمَرْأَةِ النِّفْقَةُ وَالْكِسْفُ
 وَالسَّكْنَى بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا فِي مَنْزِلِ زَوْجِهَا عَلَى قَدَرِ حَالِهِ وَقِيلَ
 حَالُهَا وَيُقْتَى بِهِ وَيُقَدَّرُ بِالْكَفَايَةِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِعْسَارِهِ
 عَنْهَا وَتُسَمَّى بِبَيْتِهَا وَبِوَجِبَ نِفْقَةُ خَادِمَتَيْنِ عَلَى الْمَوْسِرِ
 وَالتَّغْيَا بِوَاحِدَةٍ وَإِنْ تَشَرَّتْ فَلَا نِفْقَةَ حَتَّى تَعُودَ وَلَا نِفْقَةَ
 لِلصَّغِيرِ وَجِبَ لِلْكَبِيرَةِ فِي مَالِ الصَّغِيرِ وَلَا نِفْقَةَ لِلْمَتَوَفَّى
 عَنْهَا وَنُزْجُهَا لِلْمَيَانَةِ فِي الْعِدَّةِ كَالرَّجْعَةِ وَإِذَا انْزَوَّجَ عَبْدٌ خَرَّتْ

فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ

فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ

حُرَّةً بِإِذْنٍ تَعَلَّقَتْ النِّفْقَةُ بِرَقَبَتِهِ أَوْ حُرَّامَةً فَإِنْ بَوَّاهَا مَوْلَاهَا
 وَجِبَتْ وَلَمْ يَفْلَاوْا بَوَّاهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ مَنَعْنَا الْوَجُوبَ وَتَسْقُطُ
 بِكُلِّ فَرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْهَا بِعَصِيَّةٍ كَالرَّذَى وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَتَقْبِلُ
 ابْنُ الزَّوْجِ فِي الْمَلِكِ وَتَحْبِسُ فِي دِينٍ وَيَأْخُذُ غَاصِبٌ كَرَاهًا
 وَتَجْرَاهُ عَمْرٌ لِلزَّوْجِ مَسْقُوطٌ وَخَالَفَهُ وَلَوْ مَرِضَتْ فِي مَنْزِلِهِ لَمْ
 تَسْقُطْ وَإِذَا قَضِيَ نِفْقَةُ الْأَعْسَارِ عَمَّ اسْتَرْجَاعُ صَمْتِهِ ثُمَّ
 أَوْ بِالْعَكْسِ فَيَنْفِقُ الْمَعْسُورُ وَتَسْقُطُ عَنْ الْمَاضِي لِلْغُرْضِ
 أَوْ صِلِهِ وَتَمُوتُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَضَاءِ بَعْدَ وَلَوْ عَجَلَ نِفْقَةً كَمَنْ
 عَمَّ مَاتَ إِجَارًا لِاسْتَرْجَاعِ حَسَابِهِ وَإِذَا انْتِ الْمَيَانَةُ بُولِدَ
 لَأَكْثَرُ مِنْ كَسْتَيْنِ وَلَمْ تَقْرَأْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَقَدْ اسْتَوْفَتْ
 النِّفْقَةَ يَقْتَضِي لِعَدَمِ الرَّدْعِ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَا تَفْرُقُ بِالْإِعْسَارِ
 بَلْ تَأْمُرُ بِالِاسْتِدَانَةِ لِتُحْمِلَ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَ الْغَايِبُ مَالًا
 مَوْدَعًا أَوْ مَضَارِبَةً أَوْ دِينَ وَعَلِمَ الْقَاضِي بِهِ وَبِالنِّكَاحِ أَوْ اعْتَرَفَ

فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ

فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ

فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ

فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ
 فَالْمَوْلَى
 فِي الْمَنْزِلِ

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

كلهما من هو في دينه يفرض فيه نفقة زوجته وولده الصغير
ووالديه إذا كان من جنس حقيم وتخلفها وياخذ منها
لغيرها وان لم يكن له مال فاقامت البينة على الزوجية
ليفرض لها ردها وختار القبول ولو كفل عنه بلا اتفاق
كأنه يرضى به ما دام النكاح والزمان بشرط وطئها
لغيرها لعينته لغوا ما مر به لنفقة شهر وقيل هو المختار
وبسكنها في دار مفردة لا يشاركها أحد من أهله إلا باختيارها
وجوز منع أهلها من الدخول عليها من النظر والكلام وقيل
لا يمنعها من الخروج إلى الوالد من ومن دخلها إليها
كل جمعة وغيرها كل سنة وجب على الأب وحده ولول
الصغير الفقير مع مخالفة الدين كزوجته ولم يوجبوا
على الأم أرضاعه وإن لم تكن شريفة إلا أن يتعذر
من برضعه عندها ولا يجزئ استيجار زوجته أو مقدرته

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

نه لأرضاع ولله منها وإذا انقضت جاز وتقدم على غيرها
لأنه يطلب زيادة أجره وجب على الولد وحده لأصوله
الفقر آء مع مخالفة الدين وللأب بيع عمره وضه وهو
غائب فيها ويمنع من عقاره فإن كان ماله في يد أبويه
لم يضمن بائناقه أو في يد أجنبي فانفق عليها بغير إذن
الحاكم ضمن وإذا مضت مدة بعد القضاء لهم ولدوا
لأرحام بها سقطت إلا أن يؤذن لهم في الاستدانة
ونوجبها لكل ذي رحم محرم مسلم فقير أو أئوثة
أو زمانة أو أعمى على قدر الميراث وينفق للأب على
ابنه البالغ الزمن وبنته البالغة الثلثين واللام
الثلث ولا يجب على الفقير بشرط ليس له ملك نصا
ختم الصدقة ويقتى به وقد رن بأفاضل عن نفسه
وعيناه شهر أو من كسبه كل يوم وينفق المولى على

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

لأنه إذا ولد بعد موت الحق فلا بد أن يأخذ
منه لأن الأب والابن أخوة من غير خلاف
فكذا هذا

[illegible]

کتاب الحنفی

والتاريخ في سنة ١٢٠٠ هـ

المراد بالملكه عندك لا يعنى
اذا ملك الرجل اياه او ابنه
ولو ملك اخاه او عمه او خاله

لما بلغنا بعضنا بعضا

وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته

فان تحقق المجموع عتق كالموت وان مات فلان او ان مات

خرا وقبل موت بشر اجزا تبعة **فصل** اذا ات بولد من

مولاها فاعترف به ثبت نسبه لا بالاقرار بوطها فان ولدت

بعد ذلك ثبت من غير دعوى ويتحقق بغير دفعه ولا يجوز اخرا

عن ماله الا بالعتق ويجوز استخدامها واجارها ووطها وتزوجها

فان ولدت من زوجها تبعتها في حكمها وعتق من جميع المالك

ولا تسع في ذنبه وهي غير متقومة ولو هلك في او مدرج عند

المسرى ففي غير مضمونه واذا نكح امته فولدت ثم ملكها فجعلها

ام ولد ولو وطى جارية ابنه فولدت فادعاه صارت ام

ولد ويضمن قيمتها لا بيمه ولد ولا نوجب مهرها ولا يثبت

بوطى الجذم بقاء الاب واذا ادعاه احد الشريكين يثبت

منه وصارت ام ولد وضمن نصف عقرها ونصف قيمتها

لا قيمة الولد ولو ادعاه نكحته منها ولا تعتبر القايض وتضمن

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته

وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته

ام ولد لها ويغرم كل منها نصف العقر قصاصا وترب من كل منهما

كاتب ويرثه كاتبا واذا وطى جارية مكاتبه فولدت فادعاه فاق

صدقه بثلث وضمن عقرها وقيمتها ولا تصير ام ولد له ولا فلا

ولو ادعى استيلا دسريه فانكر افضى بالسعاية له في نصف قيمتها

وقال لا اخذ مديونا الا يومافان جئت هذه فنصف المهر على

المنكر والنصف موقوف ويوجب الموقوف في كسرها واوجب الكل

فيه ولو ولدت فباعها فادعاه اب المولى تخم ينفقه منه ثم

قيمتها **فصل** ومن كاتب عتقه على مال فقيل صار

مكاتبه ولا يوجب خطا من البدل ويجوز منهجا وموجلا

وجنينا خالا ومن صغير عاقل وتخرج عن يد المولى دون ملكه

ويضمن ماله باتلافه والعقر بوطى والارض بالحناية عليها

او على ولدها وان اغتقه سقط البدل ولو اختلفنا في قدر

فانقول للعبد وقال لا يتخالفان ويتصرف كما ماذون ولا يقع

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

انقول النابذ

وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته
وان قال لعل وان مات فلان او مات
فان لم يبق له اولاد فليكن له ما كان له
من ماله من قبل موته

بابه عقد غدر الزمان
حق العبد وان
كان لا رافق
المولى

[illegible]

من عبد قسرت
الكتاب عندهما
الوسط ويجبر على قبول
القيمة وقد امتدت في النكاح
سنة

لم دآء الكل لا بعث احدها باد آء نصيبه او على ان كلا ضاع من وجهه ان هذا العقد جائز استحسانا وطريقه ان جعل كل واحد منهما الصلابة حق وجوب الا لف عليه ويكون عقدها سلفا باد انه يجعل شفعلا بالالف في حق صاحبه

عقبا باد آء احدها او رج على صاحبه بنصيبه او على جميع مال الكتابة

الف وحذمته ابد افسدت فان اذاها وهي اكثر من قيمته

حكنا بعثقه من غير استرلااد الفضل واذا عجز عن

ختم فان كان له دين يقضه او مال يقدم انظر الحاكم

يومين او ثلثة ولا عجز بطلب مولاه وركه في الرق

واخذ المولى الكسابة ويأمر بتاخير جين وان مات

عن مال قضيت كتابته منه وحكم بعثقه في اخر حيوته

ولم ينطلمها او عن مولود في الكتابة سعي كلاب والولد المستر

يؤدى حالا ولتميزه وجعله كالا ولوكا بترابط الحيا

فولدت في المدة ففلكت فاجاز بطلها وقالا يسعي الولد كما به

ولو لحق بدار الحرب مرتدا وترك بالامتناع الحكم بموته ثم

[illegible]

خطا فصال على مال واقر به فقص عليه بالقيمة ثم عجز
فرّد او اقر به عدا ثم صالح فهو مطالب به بعد العتق
وقال المطلق ولو جنى خطا ثم عجز قبل الفضا خير نامواه
بين الدفع والغداء ومنعنا مطالبة العبد في الحال ولو
تكررت قبل الفضا او جنى قيمة واحدة لا متعددة واذا
مات المولى لم تنفسخ وتؤدي الكتابة على نحوها الى الورثة
ويعتق باعنا قيم ويسقط البدل لا باحدهم ولو مات وقد
كاتبه في مرضه بالغ الى سنة وقيمته نصفها ولا مال ولا
اجازة افي بان يجعل ثلثي قيمته ولا يرّدوها بثلثي
البدل ويتأجل الباقي ولو اوصى مكاتب بالثلث ثم عتق
ثم مات في باطله **فصل** بنيت وماء العتاقة لمن
اعتق او باشر سببه او حصل على ملكه ذكر كان او

عشق کزین اوج عشق عیلا و شراره عشقه و کلا
الکتاب اذا ذکر عشق و اولاده الموت وان
عشق بعد موت الموت لانه عشق علیه ما
لا من السبب وهو الکتابه

في بيتي البدل
الا الوصية طاعة لانها ملك مضاف الى
موت وله ما قد من في آخر كتاب الوصية عند
كتاب ملكا حقيقة وهو ما بعد العتق
في محاربا وهو الفاتية له في الحال
بعضه فطلق فصرف الى الملك الثاني
في الحال وهو ليس باصل المتبرع بل

ح. ام. پی. موی. عسافه. و نوریه. ادا. الم. یلین. وارث.

الموت من كل المال لا يتركه وجعلوا أسسه العمد نوعاً وهو

شبيه العود مفطور عند سحق انا يقصد الفرب
 عالين سلاح والا فمع السلاح الذي قصده
 القتل وقار الشافعي اذا ضربته بخشبه عظيمه
 او حجر عظم فهو عند وشيه العود ان يقصد
 عالاً يقتل غالباً كالسوط والعصا الصغيره من

ان يقصد بما لا يفرق لاجزاء وقال لا يقتل غالبا وجب
به الامم والتفريق بعقوبة مؤمنة فان لم يجد قبصوم
شهرين متتابعين والدية المغلظة على العاقلة ويكون
عذبا مادون النفس واذا رمى غرضا فاصاب دميئا او
من يظنه حريئا فاذا هو مسلم فقد اخطأ فلا امم وجب
الكفارة والدية على العاقلة واذا انقلب النيام على غير
نفسه اجري مجراه واذا احفر بيرا او وضع حجرا في غير ملكه
فقط به انسان وجبت دية على العاقلة لا غير وضمن
غير الادنى من ماله وختم الميراث باكل ما بالنسب ويجعل
عذبا صبي والمجنون خطا فنوجب لدية على عاقلته
في ماله وما لاخرهما الميراث ولا نوجب عليهما الكفارة
ونقتض من حر لعبد وعلم لذني ولا يقتلان نسامين
ويقتل الرجل المرأة والكبير الصغير والصحيح بالاعمى والزمن

ان يقصد بما لا يفرق لاجزاء وقال لا يقتل غالبا وجب
به الامم والتفريق بعقوبة مؤمنة فان لم يجد قبصوم
شهرين متتابعين والدية المغلظة على العاقلة ويكون
عذبا مادون النفس واذا رمى غرضا فاصاب دميئا او
من يظنه حريئا فاذا هو مسلم فقد اخطأ فلا امم وجب
الكفارة والدية على العاقلة واذا انقلب النيام على غير
نفسه اجري مجراه واذا احفر بيرا او وضع حجرا في غير ملكه
فقط به انسان وجبت دية على العاقلة لا غير وضمن
غير الادنى من ماله وختم الميراث باكل ما بالنسب ويجعل
عذبا صبي والمجنون خطا فنوجب لدية على عاقلته
في ماله وما لاخرهما الميراث ولا نوجب عليهما الكفارة
ونقتض من حر لعبد وعلم لذني ولا يقتلان نسامين
ويقتل الرجل المرأة والكبير الصغير والصحيح بالاعمى والزمن

ان يقصد بما لا يفرق لاجزاء وقال لا يقتل غالبا وجب
به الامم والتفريق بعقوبة مؤمنة فان لم يجد قبصوم
شهرين متتابعين والدية المغلظة على العاقلة ويكون
عذبا مادون النفس واذا رمى غرضا فاصاب دميئا او
من يظنه حريئا فاذا هو مسلم فقد اخطأ فلا امم وجب
الكفارة والدية على العاقلة واذا انقلب النيام على غير
نفسه اجري مجراه واذا احفر بيرا او وضع حجرا في غير ملكه
فقط به انسان وجبت دية على العاقلة لا غير وضمن
غير الادنى من ماله وختم الميراث باكل ما بالنسب ويجعل
عذبا صبي والمجنون خطا فنوجب لدية على عاقلته
في ماله وما لاخرهما الميراث ولا نوجب عليهما الكفارة
ونقتض من حر لعبد وعلم لذني ولا يقتلان نسامين
ويقتل الرجل المرأة والكبير الصغير والصحيح بالاعمى والزمن

والزمن والمجنون لا يعبد وعبد ولد ومكاتبه ومدبر
وام ولد وولاء والد وان علا بولن وان سفل ولم يقتصوا
منه لو ذبحه ونوجب لدية في ماله في ثلث سنين في الحال
ومن ورث قصاصا على ابيه سقط ويقتض من العبد اذا
اقر بالعبد ومن جرح عذبا فبات المخرج منها اقتصر منه ولورث
عذبا فنفي الى اخر فاقا وجب القصاص للاول والدية للثاني
ونستوفيه بالسيف لا بما قتل به واذا قتل به مكاتب عن
وفاء وله مؤلى استوفاه مولاه ومنعه او ورثة فلا قصاص
وان اجتمعوا معه او اعتقه مولاه بين القطر والستر اية
وهو الوارث حكم بالارث والنقصان وهما بالقصاص او عبد
مرهون لم يستوف حتى تجتمع الزاهن والمرتهن وليكفاري
الورثة الا الاستيفاء وقال حتى يبلغ الصغار ولو اقام احد
وليتي يذنه بالقتل والاخر غايب حبس القتال حتى يحضر

والزمن والمجنون لا يعبد وعبد ولد ومكاتبه ومدبر
وام ولد وولاء والد وان علا بولن وان سفل ولم يقتصوا
منه لو ذبحه ونوجب لدية في ماله في ثلث سنين في الحال
ومن ورث قصاصا على ابيه سقط ويقتض من العبد اذا
اقر بالعبد ومن جرح عذبا فبات المخرج منها اقتصر منه ولورث
عذبا فنفي الى اخر فاقا وجب القصاص للاول والدية للثاني
ونستوفيه بالسيف لا بما قتل به واذا قتل به مكاتب عن
وفاء وله مؤلى استوفاه مولاه ومنعه او ورثة فلا قصاص
وان اجتمعوا معه او اعتقه مولاه بين القطر والستر اية
وهو الوارث حكم بالارث والنقصان وهما بالقصاص او عبد
مرهون لم يستوف حتى تجتمع الزاهن والمرتهن وليكفاري
الورثة الا الاستيفاء وقال حتى يبلغ الصغار ولو اقام احد
وليتي يذنه بالقتل والاخر غايب حبس القتال حتى يحضر

والزمن والمجنون لا يعبد وعبد ولد ومكاتبه ومدبر
وام ولد وولاء والد وان علا بولن وان سفل ولم يقتصوا
منه لو ذبحه ونوجب لدية في ماله في ثلث سنين في الحال
ومن ورث قصاصا على ابيه سقط ويقتض من العبد اذا
اقر بالعبد ومن جرح عذبا فبات المخرج منها اقتصر منه ولورث
عذبا فنفي الى اخر فاقا وجب القصاص للاول والدية للثاني
ونستوفيه بالسيف لا بما قتل به واذا قتل به مكاتب عن
وفاء وله مؤلى استوفاه مولاه ومنعه او ورثة فلا قصاص
وان اجتمعوا معه او اعتقه مولاه بين القطر والستر اية
وهو الوارث حكم بالارث والنقصان وهما بالقصاص او عبد
مرهون لم يستوف حتى تجتمع الزاهن والمرتهن وليكفاري
الورثة الا الاستيفاء وقال حتى يبلغ الصغار ولو اقام احد
وليتي يذنه بالقتل والاخر غايب حبس القتال حتى يحضر

ويعيدها ولإعانة شرط وقال لا حضوراً ويقفل جمع
بواحد وواحد جمع ونكتي به ولا يقتض من شريك
للاب والصبي والمجنون كالحاطي ولو قطع عين نكته
من القصاص وتجب عليهما نصف لدية ولو قطع عين
أثنين قطعاً عينيه واقتسم نصف لدية ولم نوجب
الدية للثاني والقطع الأول فإن اقتض أحدهما وحضر
الآخر أخذ المال ولو قضى بهما فعنا أحدهما قبل الاستيفاء
أوجب للعاني نصف لدية وللآخر كلها وقال لا القصاص
ولا أجر القصاص في الأطراف بين العبيد ولا بين الرجل
والمرأة وأجره بين السلم والذمي ومن قطع يد غير من
الفصل قطعت يد أو من نصف الساعد وأجره جائفة
فبرأسها فلا قصاص ولو كانت يد القاطع شلاء أو ناقصة
لأصابع قطعها إن شاء والأخذ للارث كاملاً ويقتض في المار

ويعيدها ولإعانة شرط وقال لا حضوراً ويقفل جمع
بواحد وواحد جمع ونكتي به ولا يقتض من شريك
للاب والصبي والمجنون كالحاطي ولو قطع عين نكته
من القصاص وتجب عليهما نصف لدية ولو قطع عين
أثنين قطعاً عينيه واقتسم نصف لدية ولم نوجب
الدية للثاني والقطع الأول فإن اقتض أحدهما وحضر
الآخر أخذ المال ولو قضى بهما فعنا أحدهما قبل الاستيفاء
أوجب للعاني نصف لدية وللآخر كلها وقال لا القصاص
ولا أجر القصاص في الأطراف بين العبيد ولا بين الرجل
والمرأة وأجره بين السلم والذمي ومن قطع يد غير من
الفصل قطعت يد أو من نصف الساعد وأجره جائفة
فبرأسها فلا قصاص ولو كانت يد القاطع شلاء أو ناقصة
لأصابع قطعها إن شاء والأخذ للارث كاملاً ويقتض في المار

في المارن والاذن والسنن والشجة التي تملى المماثلة فيها
وان كان رأس الساج أكبر فإن شاء المشجوع أخذ بقدر شجته
والأخذ ارشها ولا قصاص في اللسان والذكر لا ات
لحشفة ولو ضرب عينه فقلعها فلا قصاص فإن ذهب
صنوها وملى قائمة جعل على عينيه قطن رطب وقول
بمراة فحياة **فصل** ولو قتل عبداً اثنين قتلاً برهما أو
مولاة وله ابنان فعنا أحدهما لا يجزئ ويخير العاني
في دفع نصف نصيبه أو فدائه بنوع الدية أو أحدهم مستح
دم ولم يعلم الآخر فقتله أو جنداً ديتة في ماله لا القصاص
ولو جرح عبداً ففداه مولاة ثم مات يحكم عليه بالدية و
وخيراه ثانياً ولو اعتقه في مرضه فقتله خطأ وسعي في
قيمه فعليه السعاية ثمانية لوارث وقال الدية على عا
قلته ولو ترك مديراً فقتل خطأ وهو يسعي للوارث فعليه

في المارن والاذن والسنن والشجة التي تملى المماثلة فيها
وان كان رأس الساج أكبر فإن شاء المشجوع أخذ بقدر شجته
والأخذ ارشها ولا قصاص في اللسان والذكر لا ات
لحشفة ولو ضرب عينه فقلعها فلا قصاص فإن ذهب
صنوها وملى قائمة جعل على عينيه قطن رطب وقول
بمراة فحياة **فصل** ولو قتل عبداً اثنين قتلاً برهما أو
مولاة وله ابنان فعنا أحدهما لا يجزئ ويخير العاني
في دفع نصف نصيبه أو فدائه بنوع الدية أو أحدهم مستح
دم ولم يعلم الآخر فقتله أو جنداً ديتة في ماله لا القصاص
ولو جرح عبداً ففداه مولاة ثم مات يحكم عليه بالدية و
وخيراه ثانياً ولو اعتقه في مرضه فقتله خطأ وسعي في
قيمه فعليه السعاية ثمانية لوارث وقال الدية على عا
قلته ولو ترك مديراً فقتل خطأ وهو يسعي للوارث فعليه

[illegible]

وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه تاديباً
عليهما **كتاب** **الديات** تغلظ دية شبه العمد
في الابل فتجب ارباعاً خسر وعشرون بنت مخاض ومثلها
بنت لبون وحقاق وجذع وجعلها ثلثين جذعة
ومثلاً حقة واربعين بنتاً حوامل وتجب في الخطأ منها
اخماساً عشرون ابن مخاض ومثلاً بنات مخاض وبنات
وبنات لبون وحقاق وجذع اوالف دينار ونوجب من
الورق عشرة الاف درهم الاثني عشرة وملي بمحض في
هذه وزاد امن البقر مائتين ومن الشاة الفين ومن
الحمل مائتين وقولهم اية وتجب في المرأة نصفها
ولم يجعلوا دية الذي سته الاف درهم فجعلها كالسلم
الكتاني اربعة الاف والنجوسي ثمان مائة وتجب في
الماتون واللسان والذكر والعقل والشم والذوق

الشَّيْبَةُ وَالشَّيْبَةُ مَعْنَى وَاحِدَةٍ
وعشرون
يقولون
نفسه در علم قبصر
عشرون
ألف درهم
ألف على المصنف من دية الرجل
وهذا اللفظ موقوف على نفق الله
موقوف إلى النبي صلى الله عليه وآله
في الكاملة

من ضيق النفس
 الخفاف بالفتنة

من اصل الجملة
 فان اوطفت دابة الركاب بيدك او رجلك
 وتعلق لذلك حرمان المبركات والوصية
 ووجب الكفان اما حب على الحبس
 ولدلك حرمان المبركات والوصية
 المروث
 اذا اذ خارج المسجد فقام فيه او جلس
 او قام لغرض صلتى فلف به شئ من
 على يد من خلافا لها ولو كان من اصل
 المسجد او من غير اهله فهو الصالح
 من الاصل المحلة ان ينعقوا
 في فسيحة او في
 باب في الاصل

من اصل الجملة
فإذا وطئت دابة الركبا بيدها ورجلا
تعلق بذلك حرمان المبررات والوصية
ووجب الكفان المبررات والوصية
والركن حرمان المبررات والوصية
الركن (الركن) (الركن) (الركن)
إذا دخل الرجل المسجد فقام فيه أو جلس عليه
أو قام لغرض صلوات فسلم به شيء ضمن
المسجد أو من غير أهله ولو كان من أصل
من أصل أهله أن يغفروا
أن يغفروا

عبد الفلاس اذا خلع خياطة خطاه
 قال قاتلوا سواه الغداة وقال ابو حنيفة
 لا تجزى على الذبح وقال ابو حنيفة
 لا بعدد وهذا من فروع اختلافهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم

فان كان معه سائر خيما ونوجب دية كل من المضطرب
 على عاقلة الاخر لانصفها وورثوا كلا من الزوجين من دية
 الاخر ونصفته قيمة جمل صال عليه فقتله **فصل**
 اذا جنى العبد خطاه فان شاء مولاه دفعه الى الولي فيملكه
 والافداه بالارث حال فان جنى ثانيا عاد الحكم او اكس
 من واحدة خير بين دفعه الى الاولياء يقتسمونه بقدر بين دفعه الى
 حقوقهم او فدايه با روثهم ولو اعنته او باعته او هبته
 او دس او استولى لها قبل العلم بها ضمن الماقل من القيمة
 والارث او بعد ضمن الارث ويا جعلناه بالاجارة وفي
 والرهن والعرض على البيع والقرار بعد مختار الغذاء
 ولو علق عتقه بقتل زيد فقتله خطاه جعلناه مختارا
 له والزمناء الدية لا القيمة والمفلس اذا اختار

عبد الفلاس اذا خلع خياطة خطاه
 قال قاتلوا سواه الغداة وقال ابو حنيفة
 لا تجزى على الذبح وقال ابو حنيفة
 لا بعدد وهذا من فروع اختلافهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم

لا تجزى على الذبح ولو جنى مكاتب فلم يقض شيء حتى
 جنى اخرى او جنى قيمة لا تثنى واثر منامولى
 المدر بقيمة واحدة عن جنائياته ولو قتل خطا واخر
 عمدا نقتل احذولي العمد بقيمة مقصورة ثلثين
 لولي الاول وثلثا لسريك العاني وقال ارباعا
 يضمن في المدر وام الولد لما قل من قيمتها ومن الما
 فان عاد بجنى وقد دفع القيمة الى الاول بقضاء شارة
 ولى الثانية او بغيره فالثاني يرجع على الاول او على
 المولى ثم يرجع المولى عليه وقال لا شيء على المولى وجنا
 الغصوب على مولاه معتبر وعلى الغاصب هدر ولو
 قتل عند الغاصب خطاه فدية تقتل اخر عند المولى فا
 خار دفعه لهما ورجع على الغاصب بنصف قيمته ام
 بتملكه وامر به بدفعه الى ولى الاول وبالرجوع ثانيا

عبد الفلاس اذا خلع خياطة خطاه
 قال قاتلوا سواه الغداة وقال ابو حنيفة
 لا تجزى على الذبح وقال ابو حنيفة
 لا بعدد وهذا من فروع اختلافهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم

عبد الفلاس اذا خلع خياطة خطاه
 قال قاتلوا سواه الغداة وقال ابو حنيفة
 لا تجزى على الذبح وقال ابو حنيفة
 لا بعدد وهذا من فروع اختلافهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم

عبد الفلاس اذا خلع خياطة خطاه
 قال قاتلوا سواه الغداة وقال ابو حنيفة
 لا تجزى على الذبح وقال ابو حنيفة
 لا بعدد وهذا من فروع اختلافهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم
 حقيق الا فلاس وعلمهم وعملهم

والبونى من اهل الحظه
واحد لانه عليه وقال
سروم الكرمشكوفه

ان كان احضروا وان كانوا غيبا
فانفسا من عاقلة من
بغير الدار

ان كان احضروا وان كانوا غيبا
فانفسا من عاقلة من
بغير الدار

ولا عاقلة من تبصر له او في دار نفسه في عاقلة واهدره

او في دار امراة في مصر خا عن عشيرتها يوجبها مع الدية على

عاقلة او خطها بالقسيامة والعاقلة بالدية او في سفينة

كانت على من فيها مطلقا او في مسجد محلة فعلى اهلها او الجامع

او الشارع فلا قسيامة وتجب الدية في بيت المال او في وسط

الفرات اهدر ناله كالبزيرة لا كالحيتيس بالساطي حيث على اقرب

القرى منه **فصل** وتجب على العاقلة كل دية وجبت له

نفس القتل ويخلف اهل الدقوان ان كان القاتل منهم

لا اهل عشيرته فيؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين سواء خرجت

في اقل او اكثر ولا عقلة قبيلته تقسط عليهم في ثلث سنين

لان زاد الواحد على اربعة دراهم وينقص منها ويضم اليهم اقرب

القبائل نسب ان لم يتسع لذلك ويؤد القاتل كاحدهم ولا يعقل

صبي ولا امراة ولا كافر عن مسلم ولا بالعكس ويعقل قبيلة المو

لأنه باب من اهل النصف

لأنه باب من اهل النصف

لأنه باب من اهل النصف

والعقد والمدير والمكاتب
والشتم واواك فروع لم
يعتبر بعضهم من النشام والنجار
منه بل هو واحد لان النشام
منه بل هو واحد لان النشام
منه بل هو واحد لان النشام

المولى عن المعتق والقبيلة والمولى عن مولى الموالاة ولا يعقل

العاقلة جنانية عبيد ولا ضلحا ولا مالزيم باعتراف الجاني

لما ان يصدق ولا ما نقص عن خمسين دينار **كتاب الحدود**

اذا زنى رجل بامرأة بان وطئها في القبل بغير ملك وسنته

فسد عليه او عليها اربعة رجال ونسنتها اجتمعهم

فسألهم الامام عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه و

والمزني بها فبينوا كالميل في المحلة وعذبا لاسر وجهها

او اقربيه عاقل بالغ واعتبره من دمي بدمته اربع

مرات في اربعة مجالس ولا تنفى بالمرة فسل عما تقدم فبين حكم

به ولم يلحقوا بها ظهور الجبل ويقبل رجوعه ويستحب بلفظته

اياءه ولو اقرب بعد القضاء بالبيننة مرة تسقطه واقامه ويبد

السهم برجم المحض ثم الامام ويقدم في الاقرار ثم الناس

وتجوز ان يخفر لها في الرحم ويفسل ويكفن ويصلى عليه

لأنه باب من اهل النصف

لأنه باب من اهل النصف

لأنه باب من اهل النصف

والعقد والمدير والمكاتب
والشتم واواك فروع لم
يعتبر بعضهم من النشام والنجار

والعقد والمدير والمكاتب
والشتم واواك فروع لم
يعتبر بعضهم من النشام والنجار

والعقد والمدير والمكاتب
والشتم واواك فروع لم
يعتبر بعضهم من النشام والنجار

من جابر القاضی

لا تفرق فلفه
والشفا فبالزنا

ما بعدهم ردت الهبة القذرة وتحذون لنقصان عددهم

ولو جلد فظهر احداهم عبداً أخذوا وارث الضرب الخارج

غير واجب واوجبناه في بيت المال ولورجعوا بعد الرجم

حدونا هم وغرموا الاديه ولا تقلتم واحدهم قبل المضاء بالحد

حَدَّثَنَا وَحْدَهُ وَعُمْنَاهُ وَلَوْ شَهِدَ وَاللَّهِ زَيْنُ بَعْرَةَ وَأَخْرُونَ

بأخرى فرجهم ثم رجعوا أضربوا من حذرهم واستعناهم لاجد

خلافهم: مكانه كما منعهم عنهم فسقة ولو شهدوا فلو اقيم

ثم ظهر واواحد هم عبد الفاضل علي المزلي ان بعد واولا
مع عليهم

وَبَيْتُ الْمَالِ وَلَوْ رَجَّحَ الْمَرْكُوبُ عِزُّهُ وَأَوْعَدَهُمُ الصَّالِحُونَ وَلَوْ

شاهدوا به فشهدوا خرون به على السهون والمحد غير واجب

مطلعاً وقالوا لا أول لغيره وسهلاً لهم به مع أصلاً لهم في قطع

مردود و قال لجد الرجل و قرأ به مع الكارها عن موجب
والله اعلم بالظالمين

ولاخذ من اذناها وعضا صبييا او جنونا ولا ادراكا دارسا

شهداتهم وجد احدهم عبد
او محمدا في قذف فانهم
معدون لانهم قذفه فان
الشبهة ليست

ولا يجب عليهم ضمانه لانه بمنزلة
شهود الشرط وله انه بمنزلة
علة العلة

شدايح زید زنی بعمه و صبی
ستکره و اخوان شهید
علیه بانه ز خایه و صبی طایفه
قار بهرح لا یحد احد و قالا
حد رجل لا حقار الشهابه
علیه سن

فان امتنع الشهود سقط او غابوا تخلف باقيا منه وهما بانتظارهم
ومنع الناس من الحد بقول القاضى ما لم يعاينوه وتجلد الحر

مائة جلدة والعبد حزين ولا يجن المولاه بغير اس الامام
 وينزع عنه ثيابه والفرو والحسوة عن المرأة ويفرق عن
 اعضائه قايما بسوطا ثم له ضربا متوسطا ويجترز عن الوجه
 والفرج والراس ويامر بضربه سوطا ولا تجمع بين الجلد والجم
 ولا تجمع بين الجلد والنفي حذا ويرجم المريض ويؤخر جلده
 وجلد الحامل حتى تتعالى من نفاسها ورجمها حتى تضع
 والناظر الى استرخاء العظام والرجل

من النعم فانه
 من ما ليس للامام
 من النعم فانه
 من ما ليس للامام

الاسلام في الاحسان مضافا الى الحرية والبلوغ والعقل
 والدخول بزوجه في نكاح صحيح وهما محصنان ويحكم به
 لاسلامها بعد وابنتاه بزوج وامراتين ولو فالوا دخل
 بها في مقبولة كالجماع او خالفة واذا شهدوا اتخذ مستقارم

زفر البنت الاحسان
 بزوج وامراتين

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

ثم خرج اليها وتكلم خدامها من ملا في الخمر وعكسا لها في القدر
ولو زنى مسلم بمسماينة تحذوها وخصاه به او مسماينة
مسلمية تحذوها والامام تحذوها به ومنعه ولا يجب على
واطي جارية ولد وان سفل مع العلم بالحرمة ونفيتها
عنه في جارية اصوله مع طق اهل جارية زوجته وسين
ومعندته عن ذلك ويجب العلم بالحرمة وفي جارية الملاح
العلم مطلقا ولا حد في وطى من زنى اليه غير امراته واخر
انها امراته وبحال مهر ولو وجد امرأة على فراشه فوطئها
حد وواطي محرمة بعد العقد والعلم والمستاحبة للزنا والالا
ومن اتى امرأة في الموضع المكروه يعزرون وقالوا احدثون
ومن وطى اجنبية فيما دون الفرج او اتى بهيمة عزرا او
صفى مستهاة بشبهة او كبر مستكرهة فافضاها
الدية اوجب العقر ايضا ولا يجب العقر مع الحد في المستكرهة
لانه وطى حرام ولا البس

وهذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

ويسقط الحد عن زنى جارية تقتلها به فوجب قيمتها
او اشتراها او نكحها او كانت جنت عليه قبله فدفع
اليه بعدة واسقطناه عن المكر **فصل** تحذيرات
للخمر طوعا بعد لافاة اذا اخذوا زجرها موخون الى ان
ينقطع لبنعد المسافة والتي اشتراطه ولا يثبت به بل سها
في رجلين او باقر او بعين مرتين والتفيا مرة و
وتخذ السكران من درديتها من شربه والسكران
من لا يفرق بين السماء والارض وقال من تخلط
كلامه ويختار للفتوى ولا تحذبا قران فيه الا تحذر القدر
ثمانين جلدة في اخره اربعين ويجب نصها في العبد
ويستوفى كالمتر ولو اقر ثم رجع لم تحذر **فصل** ويحرم
الخمر عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف الزبد شرطا
والعصير اذا طبخ فذهب اقل من ثلثيه ونقيح الرطب

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
في سنة ١٢٥٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٥٠ هـ

عنه ولا المغيث عنده لا التداخل واجرتا طلب الابن
كافر والعبد يقذف الاب وولد الولد يقذف الجد مع جده

ولا
العضف عن الحد لان العفو واحد
العضف لا يجريان في حق الشريعة
ويكون غنك لانها يجوز انما في حق
الحد ولا يفي بالحد في حق العفو بل
الفاذ في الاصلحة
لنكر طلبه في الوعد
وطالبه على
الحق به من التذوق والرضا
لان العفو لا يفي بالحد لان العفو واحد
العضف لا يجريان في حق الشريعة
ويكون غنك لانها يجوز انما في حق
الحد ولا يفي بالحد في حق العفو بل
الفاذ في الاصلحة
لنكر طلبه في الوعد
وطالبه على

او يا كافر عجزا و ايجارا و يا خير لم يعجز و قيل يعز ان كان

لأن الشهادة المستفاد بعد الأسلام ليست هي شهادة التي كانت له حال
 كونه ذميا وتلك هي المودونة أعما للحد بخلاف البعد فإنه لا شهادة
 له أصلا على ما مر من
 قوله حال الأسلام
 حال البعد
 لا يقبل الطهارة
 وأما الطهارة لا يوجب
 وأما الطهارة لا يوجب
 لأنه لا يقبل مع الاحتمال

ولو اختلفت شهادتان في مكانة او زمانة لم يثبت به شيء
اشهد بالقذف اذا اختلفت في مكان القذف او اختلفت في زمانه
شهادة المجذور فيه وآت تاب وهو يسقط او بالشع
او بتيامه وبه قال لا تقبل بعد الاملام لا العتي ولو قذف
عبد او امة او كافرا بانه زنا او قال مسلم يا فاسق او يا خبيث
او يا كافرا عزرا او اجمارا او يا خير لم يعزر وقيل يعزر ان كان
لان الشهادة المستفارة بعد الاملام
كونه ذميا وتلك على الم
الحققة

والجواب على ما مر من أن العبد لا يثبت له حال
والجواب على ما مر من أن العبد لا يثبت له حال
والجواب على ما مر من أن العبد لا يثبت له حال

فرواية وفي رواية اخرى نسخة ونسخون
والاصح في ذلك قولهم من لم يلق حله
في غير من المقدس قال حرم
نظر الى ادي الخلد
الغفر في العبد
الي

فكلم القيد
والشئ يكون
الاستطاعه
للشئ الثانيه
او رجليه اليمنى

كون السواد زيانا عندك وعند غيره كالا
 تكن الزيان لا ينقطع حتى المالك عندك
 لم ينفذ السواد فقصان فلا يوجد
 حتى المالك في
 ابيع المالك من اخذ

رواية الحسن ع
وقالوا نحن نعلم من قطع الحاض
لان الخصومة وقعت في الحاض
والحاض ليس بناب عظام
اذا كان لسرفات في

هي م
فان الشافعي
وسور و اليه عن
ابي يوسف عن
لان الملك يقطع
بعد الحدث
من السيرة لان الامضاء
لما هو في شرط قيام
محلى

التني بالقتل او الصلب كما قالوا **س** او يامر بالصلب مطلقا في رواية
 ويصلب حيا ويتبع بطنه برمج الى ان يموت ولا يترك
 اكثر من ثلثة ايام ويقتلون بمباشرة احداهم وان كان
 فيهم صغير او مجنون او ذو رحم محرم من المقطوع عليه
 او اخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا صار القتل الى الاولياء
 ولو قطع الطريق بقرب الغمران بمنعته او اخذ في المضرمالا
 مغالبة لا جعله فاطعا بل تخس ويؤدب ويسترد ما اخذ
 ويختار في القتل **كتاب الصيد** يجوز صيد
 المستنم مطلقا باستهام المحذرة واجوارح العلبة كالباري
 يعود اذا ادعى والكل بترك لكل وتقدير المدة الى المعلم خبير
 وقلا بليت مرات وهو رواية واذا ارسل المسلم او الذمي
 اوردى ميتا فخرج فمات حل وان خنقه حرم وان
 اذركه حيا لا يحل له بالذكاة اذا تمكن ولو وقع في يدك ولم

هذا هو الصواب في رواية
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا

اذا وقع اذركه حيا فاقطع
 وعن من لا يملك في ظاهر الرواية
 وعن من لا يملك في ظاهر الرواية

ولم يتمكن وحيوته فوق حركة المذبح حرم والحل رواية
 ولو زنى المخطئة او الموقونة او المتردية او النطيحة
 او التي بقى الذيب بطنها وهاجوت حلت ولو نكحها حيث
 تبقى يوما شرط في رواية ويعبر بالنسبة لا فوق حيوة المذبح
 واذا وقع الصيد في الماء او على سطح او جبل ثم تردى الى الارض
 حرم لا على الارض ابتداء ولو غاب ولم يقعد عن طلبه فو
 ميتا حله ولو اكل الباري تماصا نحل ولو اكل الكلب
 لا حله مطلقا وهو محرم ما بقي من صيود من قبل ولو
 شاركه اهلي او غير مستمى عليه عمدا او كلب مجوسي او اصابة
 المعراض بعرضه ولم تجرحه من بدنة او جرح حرم فان
 جرحه الجرح وكان خفيفا وبه جد حل ولو ارسل على صيد ف
 غيب من غير عدو ولا ملك حله ولو رماه فابان عضوا
 حرم البان لان كان يخرج غير مدقق ولو قد نصفين

ان يترك في حيا او ميتا
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا
 والصلب هو ان يترك في
 حيا او ميتا

اذا وقع اذركه حيا فاقطع
 وعن من لا يملك في ظاهر الرواية
 وعن من لا يملك في ظاهر الرواية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لعمري فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ولقوهم
كنت نهمكم عن اكل لحوم الاضاحي فكلوا منها واذا ذكروا
منى حار اكله وصلى على جاز ان يطعمه غنيا اخر سحر

والبدنة عن سبعة يريدون القرية لا عن اهل بيت مجتمعين
مطلقا ولو شترها للاضحية ثم اشترك فيها سنة حكمنا بالاجزاء
عنهم ويقتسمونها وزنا وتخص بالابل والبقر والغنم ويجزئ
فيها ما تجزئ في الهدى ويضحي بالجماء والخصى والتولاء والهناء
التي يعتلف والجرية التسمية وياكل منها ويطعم الغني والفقير
ويذخر ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث وينصدق
بمخلدها ويستعمل منه آلة او يشتري بها ينفع به مع بقاء
عينه ويستحب ان يذبحها بنفسه ان كان تحسنا ويكره ان
يذبحها لغيره ولو غلب كل منها فذبح اضحية للآخر اجزاء
عنهما ولا ضمان عليهما ولو غضب شاة فضحى بها ثم اذكى ضا
عليها حكمنا باجزائها وتخص بيوم النحر ويومين بعده ويدخل
وقتها بطول فجر النحر الا ان اهل الامصار لا يضحون قبل الضلوة
كتاب الحج وتنقسم الغنم الى خمسة

البدنة عن سبعة يريدون القرية لا عن اهل بيت مجتمعين
مطلقا ولو شترها للاضحية ثم اشترك فيها سنة حكمنا بالاجزاء
عنهم ويقتسمونها وزنا وتخص بالابل والبقر والغنم ويجزئ
فيها ما تجزئ في الهدى ويضحي بالجماء والخصى والتولاء والهناء
التي يعتلف والجرية التسمية وياكل منها ويطعم الغني والفقير
ويذخر ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث وينصدق
بمخلدها ويستعمل منه آلة او يشتري بها ينفع به مع بقاء
عينه ويستحب ان يذبحها بنفسه ان كان تحسنا ويكره ان
يذبحها لغيره ولو غلب كل منها فذبح اضحية للآخر اجزاء
عنهما ولا ضمان عليهما ولو غضب شاة فضحى بها ثم اذكى ضا
عليها حكمنا باجزائها وتخص بيوم النحر ويومين بعده ويدخل
وقتها بطول فجر النحر الا ان اهل الامصار لا يضحون قبل الضلوة

والبدنة عن سبعة يريدون القرية لا عن اهل بيت مجتمعين

ويذخر ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث وينصدق بمخلدها

عليها حكمنا باجزائها وتخص بيوم النحر ويومين بعده ويدخل وقتها بطول فجر النحر

تنقسم الغنم الى خمسة

قوله والله زكوا وكونوا من
الذين يذبحون ذبائحهم

بالله كاذبا فيستغفر الله تعالى ولا نوجب كفارة والى لغو نفقها
بالخلف على امر يظنه كاقال وهو خلافه لا الخالي عن القصد
فيخرج ان لا يواخذها والى منعقد ان تخلف على فعل او ترك
في المستقبل فان كان المحلوف عليه فرضا وجب البتر او معصية
فالحنث او غير خير اخرج الحنث او شاة او انا فالبتر واجب
بالحنث الكفارة ان شاء اعتق رقبة او كسا عشرة مساكين
كلامهم ثوبا شاملا لبدنه فان ادا وما يجزئ فيه الضلوة
او اطعمهم كالقطرة ولا نوجب تملكه ويجزئ اطعام عشرة ايام
واعترضا عنقه رقبا عشرين من غير تعيين واطعام كل من جحر
عشرة صاعا عن كفارين جعله عنهما وهما عن احدهما ولو
امر باعناقه عنه على كذا جعلناه عن الامر وان لم يذكر
البدن جعله عنه وقال لا عن المأمور فان لم يجد احدها
صام ثلثة ايام ونسب نوطا تباعها وتعتبر الوجدان وعد

والبدنة عن سبعة يريدون القرية لا عن اهل بيت مجتمعين
مطلقا ولو شترها للاضحية ثم اشترك فيها سنة حكمنا بالاجزاء
عنهم ويقتسمونها وزنا وتخص بالابل والبقر والغنم ويجزئ
فيها ما تجزئ في الهدى ويضحي بالجماء والخصى والتولاء والهناء
التي يعتلف والجرية التسمية وياكل منها ويطعم الغني والفقير
ويذخر ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث وينصدق
بمخلدها ويستعمل منه آلة او يشتري بها ينفع به مع بقاء
عينه ويستحب ان يذبحها بنفسه ان كان تحسنا ويكره ان
يذبحها لغيره ولو غلب كل منها فذبح اضحية للآخر اجزاء
عنهما ولا ضمان عليهما ولو غضب شاة فضحى بها ثم اذكى ضا
عليها حكمنا باجزائها وتخص بيوم النحر ويومين بعده ويدخل
وقتها بطول فجر النحر الا ان اهل الامصار لا يضحون قبل الضلوة

عليها حكمنا باجزائها وتخص بيوم النحر ويومين بعده ويدخل وقتها بطول فجر النحر

تنقسم الغنم الى خمسة

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

قوله والله زكوا وكونوا من الذين يذبحون ذبائحهم

صورة الناس في اليمين ان يحلف ان لا يحلف ثم شئ الحلف السابق
 حلف فكونه ناسيا لا تمنع انعقاد اليمين الثانية فهذا اليمين محلف
 عليها بالنسبة الى اليمين الاولى وهي ذاتها عين فيمجد اليمين الثانية
 صار جانيا في الاولى فثبت الكفار اذا باشر المحلوف عليه في اليمين الثانية
 حيث ثابته في كفاية اخرى وكذلك المحلف عليه اذا فعله مكره او
 فعله ناسيا فهو سواء

وقت الامداد ولا الوجوب ولا خير التكفير بالمال قبل الحث ولا
 وجب يمين الكافر كفارة ويستوى العايد والناسي والمكره
 في اليمين وفي فعل المحلف عليه ولا يصح يمين الصبي والمجنون
 والنائم **فصل** ويحلف بالله تعالى باسمائه بحروف
 القسم الواو والتاء والباء وقد تضمن في نصب الاسم وتخفيض
 وبصفات ذاته اسم العلم ولو حلف بغير ذلك لم يميناً ولو قال
 وحق الله فجعله يميناً واليمين يوجه الله ليس يميناً
 وتخالفه وجعلنا اشد واقسم واخلف ايماناً لقوله اشهد
 بالله وتجاوز بعهد الله وميثاقه وعلى نذر ونذر الله
 او ان افعل وكذا فهو يودي او نصراي او كافر او بري
 من الله فجعله يميناً او فعليه غضب الله او هوان او شأ
 خيرا او سارق او اكل ريوافليس خالف او حرم على نفسه
 شيئاً مما يملكه كان يميناً او قال لكل خلاف على حرام انصرف

في اليمين الثانية ان يحلف في اليمين الاولى

ان يحلف في اليمين الثانية ان يحلف في اليمين الاولى

اد ا حلف فقال
 ووجه الله المكين
 يميناً وقال
 يمين لان وجوبه
 فعلى ذاته

في اليمين الثانية ان يحلف في اليمين الاولى

في اليمين الثانية ان يحلف في اليمين الاولى

اد ا حلف فقال
 ووجه الله المكين
 يميناً وقال
 يمين لان وجوبه
 فعلى ذاته

في الى الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك وقيل بغير وقوع
 الطلاق من غير نية واذا اوصل يمينه ان شاء الله فلا حث
 عليه ومن نذر نذراً مطلقاً لزمه الوفاء به والصحيح في المعلق
 بشرط لا يراد لزوم الكفارة وفي المراد الايفاء ووافقه وقوله
 لله على المشي الى الحرام او المسجد الحرام غير ملزم شيئاً والز
 حجة او عمره او ان لم اخرج العام فبعدي خرفاً ذى الحج فبرهن
 العبد على انه ضعى بالكوفة ائني بعقه او ما املكه غداً حراً
 خصه بما تحدث فيه لا مطلقاً وكذا النذر يدخل الولد
 واوجباً ذبح ساة والحق العبد بالولد فيه ونذر ذبح
 نفسه باطل والحقه بالولد **فصل** ومن حلف لا يدخل
 بيتاً فدخل الكعبة او المسجد او بيعة او كنيسة او لا يدخل
 داراً او هذا البيت فدخلها بعد الخراب لم يحنث بخلاف
 هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهليزها او فطاق

لغول وع من حلف على يمين وقال ان شاء الله
 فقد برع يمينه المراد من البر عدم الحث لان التبر
 مبنى على انعقاد اليمين ولم يعقد الا الاتصال
 باليمين بشرط لان اليمين بعد الفراغ
 من العمل وجوب والرجوع في الموقوفات
 الازمة غير مقبول متى
 من العمل وجوب والرجوع في الموقوفات
 الازمة غير مقبول متى
 من العمل وجوب والرجوع في الموقوفات
 الازمة غير مقبول متى

في اليمين الثانية ان يحلف في اليمين الاولى

لان البيت ما يبنى لعهد البيوت فيه
 واللفظ يبنى عن ذلك وهذا السماع
 لم يبين لذلك

لو خص الاذن ولو
ت طالق فجلست ثم
لا يخرج الطلاق عند من يخرج ثم يخرج
عند من يخرج من الاذن فاجابا
في الخروج فادانها اذنا فاهام
لها فخرجت حيث اجابا

نصف اذا حلق لا ياكل من هذه الحبة
لا تحس نصفها قصفا ولا اذا اكل من
حس ايضا

صو
أو لا يأكل رطباً فأكمل بسر هذب
ومو البسر الذي في ذنبه قليل رطب
لحم عنق وم وقال من الإخت
من هذه الحنفية قال
إذا أكل من خضرا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

كما يوجبها قبل الطهارة
ويعتبر بطلانها في كل واحد من
فكانت رواية من وجوبه في كل
فانكسر من وجوبه في كل واحد

ان كان الممنوع منبعا على العرف
فانما كانا منبعا على العرف
فانما كانا منبعا على العرف
فانما كانا منبعا على العرف

في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد

وحشته باكل سويها ومن هذا الذئبق فاكل خبز حيت
او خبز اعتر المعنادة في مصر فلا حنت خبز الارز والقطا
بالعراق وشواء كان على اللحم او طيخا فعلى ما يطبخ منه
اوراسا اعتبر المتعارف او فاكهة فاكل غنبا او زمانا
او رطبا فهو غير حائث او ادا ما فهو على ما يطبخ به
وحشته باكل اللحم او الجبن والبيض مع الخبز وبوافقها
في روايتين وان اكلت اليوم الارغيف فعبدي حر فاكلة
باحدها لم تحشته وخالفه ولا تغدي حنت باكل من
الفجر الى الظهر ولا يتعشى منه الى نصف الليل ولا يستح
منه الى الفجر وان اكلت او شربت ولبست وخصص
لم يسمع مطلقا او طعاما او شرابا او ثوبا فخصص قبل ديانته
او لا يشرب من دجلة فهو على الكرخ وحشاه بالشرب
من ماؤها او من ماء دجلة حنت بالغرف ولا تجعل تصور

فالح لا حنت
بالعراق وشواء
اوراسا اعتبر
او رطبا فهو
في روايتين
باحدها لم
الفجر الى
منه الى الفجر
لم يسمع مطلقا
او لا يشرب من
من ماؤها او من

في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد

في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد

فانما كانا منبعا على العرف
فانما كانا منبعا على العرف
فانما كانا منبعا على العرف
فانما كانا منبعا على العرف

تصور البر شرط لا انعقاد اليمين المطلقة وبقائه الموقنة
فيحكم حشته في يمينه ليسرت ما هذا الكوز اليوم فصبت
قبل مضيه او لياكلن هذا الرغيف فاكل قبله او ليضيه
حقه فسقط بالابراء او ليقتلنه فوات او كان جاهلا
موته او ان ارايت عمر فلم اعلمك تعبدى حر ثم راه معا
وحكما بانعقادها على المستعمل عان وبالحش في الحال
فصل ومن حلف لا يكلم زيد فاكلمه وملونايم
حيث يسمع حنت وايضا طه به شرط في رواية او الابدان
فاذن ولم يعلم فاكلمه لم تحشته او شرا ابتداء من حائل
حلف او لا يكلم فقرأ في الصلوة لم تحنت او لا يقرأ كتاب
فلان ففهمه او لا يكلمه حتى يكلمه فاستبالم تحشته
فيها وخالفه او لا يكلم عبدا فلاي او امراته او صديقه
او لا يدخل داره ففعل بعد البيع والابانة والعداوة لم

في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد

في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد
في كل واحد من وجوبه في كل واحد

تَحَنُّتٌ وَحَنَنْتُهُ فِي إِضَافَةِ النَّسَبَةِ فِي رَوَايَةٍ وَأَنْ زَادَ الْإِشَارَةَ
حَنَنْتُ فِي الْمَرَاةِ وَالصَّدِيقِ وَحَنَنْتُهُ فِي الْعَبْدِ وَالْإِذَا رَافِضًا وَصَانًا
مِنْ الطَّبْلِيِّسَانِ أَوْ مِنْ السَّابِ فَكَلِمَةٌ بَعْدَ مَا بَعْدَهُ أَوْ شَاخٌ
حَنَنْتُ أَوْ حَنِنًا أَوْ زَمَانًا أَوْ عَرَفَهَا وَقَعَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ دِيْمَرًا
فَهُوَ مَوْقُوفٌ وَجَعَلَاهُ كَالْحَيِّ أَوْ أَيْتَامًا أَوْ شَتْرًا أَوْ سِتْنِي
وَقَعَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَأَنْ عَرَفَهَا فِي عَشْرَةٍ وَقَالَ الْأَسْبُوعُ وَسِتَّةٌ
وَالْعُمْرُ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ تَرَكَهُ أَبَدًا وَعَلَى فِعْلٍ فَعَلَهُ
مَنْ وَمَنْ اسْتَحْلَفَهُ الْوَالِي لِيُعْلِمَنَهُ بِمَا كَانَ كَلِمَةً أَوْ خَصَصَ
حَالًا وَلَا يَتَّهَمُهُ وَلَوْ قَالَ لِلْمَرَاةِ يَا كَسْبِيَّةُ مَنْ غَزَلَكَ هَدْيِي
فَاسْتَرَى قَطْنًا فَعَرَلْتَهُ فَالْكَسْبِيَّةُ مِنْهُ فَوَحَّشَتْ وَشَرَطًا
مَلَكَةً يَوْمَ الْفَزْرِ وَشَرَطَ الْحَنَنْتُ بِالْعَمَلِيِّ لَيْسَ إِلَّا إِلَى مُرْصَعَةٍ
وَقَالَ الْأَوْحَدُ وَقِيلَ الْخَلَاءُ عَرَفْتُ فَيَقْتَضِي بَقُولَهَا **فَصَدَّ**
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُوْجِرُ فَوَقَلَ بِهِ لَمْ يَحْثُ

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۱۵

[illegible]

ومن حلو
فارج اذا حلف المرأة ان لا يلبس حلياً فليست
تؤاخذ غير سرقته في ذلك او فضله عنك وانما
يحنث اذا لبست اللالي وحدها حنثاً لا يحد

إذا حلض اليقظ
كذا وجب عليه
التعويل

منه
للمفعولين
واذا حلت
بهم
منها
بهم
منه

فقد تم في سنة ١٢٨٥

حَتَّ اَوْلَايَتُ زَوْجٍ اَوْ لَا يُطْلَقُ اَوْ لَا يَعْتَقُ فَوَكَّلَ بِهِ حَتَّ
 اَوْلَايَتُ زَوْجِهَا اَوْ لَا يَسْتَرِيهِ بِالْكُوفَةِ فَقَبِلَ بِهَا الْحَايَ
 فَضُوِّيَ وَاجِيَزَ بِالْبَصْرَةِ لَمْ تَحْتِثْهُ وَخَالَفَهُ وَطَوَّاهُ ^ح
 الْمَذْهَبُ اَوْ لَا يَهَبُ عَبْدٌ لِفِيلَانٍ فَوَهَبَهُ وَلَمْ يَقْبَلْهُ اَوْ قَبِلَ
 وَلَمْ يَقْبِضْهُ ^ح كَمَا تَحْتِثُهُ اَوْ لِيَقْضِيَتْ دَيْنُهُ اِلَى قَرِيبٍ ^{انصرف}
 اِلَى مَا دُونَ السَّهْرِ اَوْ اِلَى بَعِيدٍ فَاِلَى كَثْرَتِهِ اَوْ لِيَقْضِيَتْهُ
 دَيْنُهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ وَجَدَ الْمُسْتَحِقَّ ^{بعضها زرعها}
 اَوْ نَهْرَجَةً اَوْ تَحَقَّقَتْ لَمْ تَحْتِثْ اَوْ رَصَاصًا اَوْ سَوْفَةً
 حَتَّ اَوْ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ ^{لان الشرط قبض الكله} فَقَبِضَ بَعْضُهُ
 لَمْ يَحْتِثْ حَتَّى يَقْبِضَ جَمِيعَهُ وَاِنْ قَبِضَهُ فِي وَزَيْنٍ لَمْ يَقْضِهَا
كِتَابُ دَبِّ الْقَضَاءِ لَا تَصِحُّ وِلَايَةُ الْقَاضِي حَتَّى
 أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ وَيُقْضَى تَوَلِيَةُ الْمُجْتَهِدِ الْعَدْلُ وَخَيْرُ تَوَلِيَةٍ
 لِجَاهِلٍ وَيَنْبَغِي اَنْ لَا يُوتَى هُوَ وَلَا الْفَاسِقُ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ قَضَا

وجه الحديث ان العقد الموصى منه
بالكوفة ومثلها قد لا احسان حين
العقد له حين الاجارة مع

بغير عمل الوزن على هذا القدر من الفضل يستلزم

سكان اعداء القضاء من
الواليات فمن اجتمع فيه اسرودوا الشهاد

لأن الفضل

م ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

وينعزل بالفسق وقيل ان وني فاسق صريح وان طراه انعزل
وقيل يستحقه بطرق في ظاهر المذهب ولا يستحق الفاسق
وينبغي ان لا يسأل القضاء ويرضى الدخول فيه لمن يثق
بأداء فرضه ونكران لي يخاف العجز عنه والحيف فيه ويقترض
على المتعين له ويجوز التقدير من الجائر ويجوز قضاء المرأة
الا في الحدود والقصاص واذا وني سلم اليه ديوان من
تقدمه وينظر في اهل السجى في اعترف بحق الزمة ومن
انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بيمينته ويستظهر قبل
تخليته ويفعل في الودائع والوقوف بما يقوم به الحجة و
في المسجد الجامع ولا يقبل هدية الامن قريب لا حكومة له
او معتاد لا يزيد على عادته ولا يحصر دعوى خاصة واستثنى
قريبه ويشهد الحضانة ويعود المريض ولا يضيف احد
لخصماني ولا يسار اليه ولا يسار ولا يلقنه حجة ويسوي

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

ي بينهما في المجلس واذا ثبت الحق باليمين فطلب ذوالحق
حبس غريمه حبسه او بلا قرار ثبتت وامر بلا اداء فان
امتنع حبسه في كل دين هو بدل مال كالتمن او ملزم
يعقد كالمهر والكفالة لا فيما سوى ذلك اذا ادعى الفقر حجة
يقوم المدعي بيمينه بيساره وقيل القول لمن عليه مطلقا
وحبسه مدة يراها القاضي في الصحيح فان لم يظهر له مال
اطلقه ولا يحول بينه وبين غريمه وحبسه في نفقة المرأة
لا والدين دين ولدا الا اذا امتنع ان ينفق عليه ولا يخلف
الا بتقويض واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب
او السنة او الاجماع او يعرى عن دليل فان قضى بخالف المذ
ناسيا فهو نافذ وفي العذر وايمان وقال لا ينفذ مطلقا
ويقتى به ولا يحكم على غايب الابنائب وطو شهادته الزو
نافذ مطلقا في العقود والفسوخ وقال اظاهر والقاضي و

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

من ينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل فيها بما يقوم به الحجة والاطلاق
الحجة فيه لا سيما اقراره بذلك على اعتراف ليسبق بد القاض في كانت
الوداعة في يد حاكم فيقبل قوله فيها وان بدأ بالاقرار لغير القاضي
سلك الى من اقربها السبق حتى المفرد على يد القاضي تس

هذا هو الأصل المدعى عليه وهو المكلف
 فان في الأصل المدعى عليه وهو المكلف
 وان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 الا انكاره لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 وهو مكلف ان يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى

والشاهد والراوى لا يعملون بالخط مع شيان الحادثة واجال
 اذا علموا انه خطهم وهو ممنوع عن الحكم بما علمه قبل الولاية واذا
 راضى اثنان بمحكم بصفة القاض جاز في الحدود والقصاص
 واذا حكم في دم خطا بالدية على العاقلة لم ينفذ ويسمى الحجة
 ويقضى بالنكاح والاقرار ولا يحكم لاضولته وفروعه ورو
 كالقاضي ويقبل بالنية كتاب القاضي الى مثله في كل حق لا يفسد
 بشبهة فيكتب بالحكم او ينقل الشهادتين بحكم المكتوب اليه وقبل
 في العقار والمنقول على المختار ويقرأ على الشهود ليعلموا
 ما فيه وختمه بخضرم ويسلمه اليهم ويوجب الاشهاد لا غير
 واختاره السرخسي ولا يقبله القاضي حتى يحضر الخصم ونظر
 ختمه فاذا شهدوا انه كتابه سلمه اليهم وقراه عليهم وختمه
 فضته وقراه على الخصم والزمه ما فيه ويا من يذكر اذا شهدوا
 انه كتابه **كتاب الدعوى**

هذا هو الأصل المدعى عليه وهو المكلف
 فان في الأصل المدعى عليه وهو المكلف
 وان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 الا انكاره لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 وهو مكلف ان يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى

الدعوى اجازة عن موطن
 بالاذن او بالعرض عند
 المحققين

ويفسر المدعى بمن لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه
 بمن يجبر ويستترط لقبولها معرفة المدعى به في جنسه وقدر
 واحصاء ان كان عينا حاضرة والاقيان فيمنها وان كان
 عقارا فتحدد في الدعوى والشهان شرط واكتفاء بالشهر
 في الشهور واكتفاء بذكر ثلثة ثم يذكر المدعى عليه و
 ومطالبته وان كان ديناً فمطالبته فاذا صحت سنال
 القاضي المدعى عليه فان اعترف قضى عليه وان انكر سال
 المدعى ابينة فان احضرها حكم بها وان عجز وطلب ثبينة
 استخلف فان نكل الزمه المدعى به وان اخره حتى يعرض
 اليمين لثلاث اولى ولا يجزى ردها على المدعى ولو قال
 لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يستخلفه ولا يحكم بالشهادة واليمين
 ولو قال يمتني حاضرة في المصرو طلبت ثبينة فهو ممنوع منه
 وياخذ كفيلة بنفسه ثلثة ايام فان امتنع لازمه الا ان

فان في الأصل المدعى عليه وهو المكلف
 وان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 الا انكاره لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 وهو مكلف ان يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى
 فان كان لا يملك الصلوة في حكم مدعى

الدعوى اجازة عن موطن
 بالاذن او بالعرض عند
 المحققين

الدعوى اجازة عن موطن
 بالاذن او بالعرض عند
 المحققين

رجل قال له مينة حاضن ثم طلب
من القاضي ان يستخلف خصمه فان ذلك
كانت حاضن في مجلس القاضي لم يستخلف
اجامع وان كانت غائبة من المجلس
استخلف استخلف اجماعا وان كانت في المجلس
في الجلسة المخالفة قال لا يستخلف وقال
بوجوه لا يستخلف

يكون غريبا فيلزمه مقدار مجلس القاضي ولا يستخلف
في حد وكذا في مجرد نكاح ورجعة وفي وولاد وولاد ورق
وقيل يفتى بقولهما ويخلف في دعوى القصاص في النفس
والطرف فان كل فالقصاص في الطرف والخصم حتى يقرر
او يخلف في النفس وقال المال فهما ولو ظفر بجنبه اخذ
او تخلفه منه **فصل** وتختلف بانه وبوكد باوصافه
لا بالطلاق والعاق ولا يغلق بزمان ولا مكان واليهود
بانه الذي انزل التوراة على موسى والنصارى بانه الذي
انزل الانجيل على عيسى والمجوس بانه خالق النار ولا يخلفون
في سجدتهم واذا جحدوا انه باعه هذا العبد بالق استخلف
ما ينكح ما يقع فيه وفي الغصب ما يستحق عليك رقة وفي
النكاح ما ينكح ما يقع في الحال وفي الطلاق ما هي بين
منك الساعة بما قالت لابنهما ويخلف الوارث على العلم و

رجل قال له مينة حاضن ثم طلب
من القاضي ان يستخلف خصمه فان ذلك
كانت حاضن في مجلس القاضي لم يستخلف
اجامع وان كانت غائبة من المجلس
استخلف استخلف اجماعا وان كانت في المجلس
في الجلسة المخالفة قال لا يستخلف وقال
بوجوه لا يستخلف

رجل قال له مينة حاضن ثم طلب
من القاضي ان يستخلف خصمه فان ذلك
كانت حاضن في مجلس القاضي لم يستخلف
اجامع وان كانت غائبة من المجلس
استخلف استخلف اجماعا وان كانت في المجلس
في الجلسة المخالفة قال لا يستخلف وقال
بوجوه لا يستخلف

او

والشترى على البتات **فصل** واذا ادعى الباي
مناكرا لشترى مبيعا الكثر قضى لمن اقام البيينة
فان برهنا قد تم اثبتت الزيادة والادعاء الى التراضي
فان امتنع استخلفا وفسخ البيع وبدي بالشترى
في الصحيح وان اختلفا في الاجل او شرط الخيار او تنفاه
بعض الثمن كان القول للمنكر او في الثمن بعد هلاك
المبيع امر بالتخالف والفسخ على قيمته وجعل القول
للمشتري او بعد هلاك بعضه فالتخالف ممتنع الا ان
يرضى الباي بترك حصة المالك والقول للمشتري
ويامر بالتخالف في القايمة والفسخ فيه ويجعل القول للمشتري
في قيمة المالك وامره فيها ولو اشترى عبدا فباع نصفه
ثم اختلفا فالقول للمشتري ويامر بالتخالف والفسخ
في النصف ان رضى الباي وامره في النصفين ويرد

لانه اشد انكارا حيث
يطالب بالثمن اولا

ان لا ياخذ من ثمن المالك شيئا اصلا
ويجعل المالك كان لم يكن وكان العقد
لم يفسخ الا على القايمة فالتخالف صدق
خرج بعض المساجد لا يخرج الا على القايمة
عند ثم الى التخالف كفاية

رجل قال له مينة حاضن ثم طلب
من القاضي ان يستخلف خصمه فان ذلك
كانت حاضن في مجلس القاضي لم يستخلف
اجامع وان كانت غائبة من المجلس
استخلف استخلف اجماعا وان كانت في المجلس
في الجلسة المخالفة قال لا يستخلف وقال
بوجوه لا يستخلف

ووجه دون سبه ای مدفوعه و مخالفه ان کان معروفا
ای المایع

مايه وثلثه والثاني خمسون والثالث سبعة وعشرون

اولا ذكرنا ان العبد في يد اوصياها
ومو المورث بالقبض قدم صاحب اليد لان
عكسه من القبض دليل ليقين الشراء
ولا هنا البينة الاثبات ولا
ينتفي بغير التباينة
بالشكل

لانه اقوى باعتبار انه معاوضه
من الجانيين

بمكة في هذا آخر ما بينه ووفاء
بضاب التاريخ المسمى اولى لان بيته
ببستانه او اياها عليه من غرو
ذلك ان اليتيم الثاني الملك الامي
قبله ولم تعلق منه س

من ذى اليد والخارج

من ذى اليد والخارج

اوكل منها على الشراء من صاحبه ولم يوقت ثباتها وتاريخ

ذاليدان برهنه على القبض ولما فالحاج وان ادعى

عينا في يد اخر ميراثا او ملكا مطلقا وارثا فهو لا يبرها

وتاريخ احد منهما في حكم له به في قوله الآخر والى التا

في المارث مطلقا وحكم لا يبرها في الملك والساكن عنه وان

كان في يدها او يد احد هما الغناه مطلقا وافق الامام في

رواية ولو تنازع اداة او قميصا احدهما ركنها ولا يشه

كان اولى من نعلق بلحاظها او كنهه او حاطا او خضا

والوجه والقبض الي احدهما فهو بينهما وقال المتولن اليه

الوجه والقبض وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من

التصرف فيه الا باذن الآخر واجازاه ان لم يضربه

فصل واذا كانت تركة في يد زيد فجاء احد

الزوجين فصدقه زيد بامر باعطاء اقل النصيب لا

الان فله اثبت الملكة

الاصحاب التاريخ

ويعتبر بينهما سواء تاريخ احدهما

بالنكاح في جميع احواله

بالتصرف

الاجابة الاولى

الاجابة الثانية

الاجابة الثالثة

الاجابة الرابعة

الاجابة الخامسة

لا اكثرهما ولا يشترط جز الميراث والمردعي انه ابن هذا

الميت اذ لم يقل شهرون لان العلم له وارثا غيره ولا يؤخذ

منه كفيلا ولو برهن على ان هذه الذار ميراث له ولا

خيه الغائب لا وارث له غيرهما فالقاضي يحكم له

بخصته وينكر حصة الغائب مع ذى اليد وقالا

ان ابكر وضعت الحصة في يد عدل **فصل**

ولو ادعى ولد جارية باعها وقدرات به لاقل من

سنة اشهر من حين البيع ثبت منه وكانت ام ولد

وفسخ البيع ورذ الثمن ويقدم على دعوى المشتري

وان انت به لاكثر من سنتين من حين بيع لم يصح

دعواه فان صدقه المشتري ثبت ولا يفسخ البيع

وان ادعاه بعد موته وقدرات به لاقل من ستة اشهر

لم يثبت له استيلا او بعد موته او غيرها ثبت منه

لان الام تابعه للولد لم يثبت نصيبه

بعد موته لعدم حاجه الى ذلك بعد الموت

والنسخ انما يثبت حكم بعد نبوت حكم الاصل

رجل ادعى ان هذا الدار التي في يد زيد تركة له
ولا خفي الغائب وانما الميراث انما يثبت ان اباه مات
وتركها لبيته او لغيره وبني اخيه الغائب ولا
وارث له غيرهما فان لم يقض له حصته ولا
رضيب اخيه في يد من الدار في يد وقال
ان كان ذوا اليد منكرا اخرج نصيب الغائبين
يدع ووضعه في يد عدل قيل لا خلاف في
جواز القضاء بنصفها الغائب ففقدما
يقض له وغدا لا يقض
وان جاءت به ما بين سنة اشهر الى سنتين
فان صدقه المشتري ثبت نصيبه وفسخ
ولا يصير ام ولا ولا يعق لان
المشتري عدم العلق في ملكه

وان جاءت به ما بين سنة اشهر الى سنتين
فان صدقه المشتري ثبت نصيبه وفسخ
ولا يصير ام ولا ولا يعق لان
المشتري عدم العلق في ملكه

وان جاءت به ما بين سنة اشهر الى سنتين
فان صدقه المشتري ثبت نصيبه وفسخ
ولا يصير ام ولا ولا يعق لان
المشتري عدم العلق في ملكه

من سده شهر من چن العود و حکم له به ان کان من

فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ كَانَ عَلَى سَفَرٍ فَمَا كَانَ يَنْتَظِرُ الْحَرْثَ فَلْيَصْطَرِّ

بجانبه منهما اجماعاً من اهلنا
لا يستوعبهم
اضلوفه بقدر التيسر

[illegible]

فرواية وعليها الفتوى ويجعله للا
من ستة اشهر من حين العقد

وَحَكْمُ بَرْقَةٍ وَحَكْمُ خَرِبَةٍ

ولا شرط أربعاً فما لاوقوف الرجال عليه ولا اعتنوا

ثنتين فتكفي الواحد وشهادتهن على الاستلزام
في الحارث وسكرط في ترجمة لغة الساهد ونزكية

لا يجوز ان يبايع على هذا الخلاف (المراد)
 مسلمة النعمة او اقل من رجلين
 او المسمى او المسمى عليه ثم لم يجل
 او كان النافذ لا يعرف لغة الساطع

[illegible]

177 (177) 177

كلمة السر عدد البينة واكتفيا بنية وتجيز تلقين الشهود
في غير الحدود ويستمر العدل والعدالة ولفظة الشهادة والقاضي
يعمل بظاهر العدالة ولا يسأل الا فيما يندري بالشبهة
اولطغي الخصم وقال لا يسأل سر او علانية ويقتي بقولهما
وان اكتفى بالسراجاز ويقول المزكى ملو عدل جابر الشهادة

وَجُوزَانِ يَشْهَدُ بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ أَوْ أَبْصَرَ مِنَ الْحَقِّ وَالْعَقْلِ
مِنْ غَيْرِ اشْتِهَادٍ وَيَقُولُ اشْهَدُ لَا اشْهَدُ فِي الْأَشْهُانِ عَلَى

الشهادة فلا يجوز حتى يشهد، ولا يشهد بمالم يعاينه الا بالنسب
والموت والدخول والكنكاح وولاية القاضي اذا اخبر ^{كل واحد من} من
يتق به واذا راي في يد سبأ غير عبد وامة كبيرين ^{يعرف} لا ^{صفه} كبر

رقمًا شهد له به من غير تفسير **فصل** ورد دناستان
 فيما يقبل شيئا منه وفيما لا يقبل شيئا
 الا على مطلقا وقبولها فيما سبيلة السمع رواية وحجتها
 ان تحملها بصيرا ولو عني بعد الاداء امتنع القضاء ويا من

(د ۲۰۰)
 حضرت مولانا ابوالحسن علی دہلوی
 صاحب دہلی دارالعلوم دیوبند
 صاحب دہلی دارالعلوم دیوبند
 صاحب دہلی دارالعلوم دیوبند

لانه خبر لا سها ده ولا بليتم من رط
العدا انه شرط العدا دك في الرواية

لان الاصل في حال السلم العداة وبالظاهر
سفاهة وكذا دون عن عمودى الله عنه حج

ساد الزمان وغلبه الكذب والفسق بين
الانسان

من غير ان يقول المدعى وقت التمعاع
ورؤية استدلال على هذا عند الحاجة
سب
من المذكورات

من المذكورات (

و قال زفر و هو مذهب ملك بعد
فيما السله السبع و صور و ايه على صفه
و هو مذهب الشافعي
او الفقهاء
المدعي

المدينى ثم ذهب بصره فشهد قبلت
وقال لا اله الا الله

بنی حنیف

لأنه بذلك يصير تارك المرقع وهذه الأفعال
أعما تصد عن قليل الجفاء فيصير في شهادته
منها ما ارتكب الكذب من

فذلك مقبول الشاهد
أعصابه
في الغاية
فما كان
الأفعال
الرد

به ولا يقبل من العبد ولمن الأصل لفروعه وبالعكس
ولامن المولى لعبد ومكاتبه ولامن الشريك لشريكه
فيما هو من شركتهما ووردها من أحد الزوجين للآخر
وتقبل من ملاح لآخيه وعمته وترد من مخنث وناحية
ومغنية ومند من الشرب على اللهو واللأعب بالطيور
والمغنى للناس ومتركب ما يوجب الحد والذي يدخل
للحمام بلا اذان وبالك الربوا او يقيم بالزرد والسطرخ
وينعل ما يستحق به كالبول ولما كل على الطريق ويظهر
سب السلف وتقبل من أهل الذمة فيما بينهم وتقبل من
العامل والاقرب والخصي وولد الزنا والخنى ومن غلب
حسنة واجتنب الكبائر قبلت شهادته وان **الحر**
معصية ولا تسمع على خرج ولا يحكم به ولم يقبلوا شهادته
الصبيان في الجراح فيما بينهم قبل التفرق وشاهد الزود

لأن اللعيب
اللاعب غفلة
بما هو الغفلة
ولأنه لا يمكن
على إطلاق
فيستلزم ذلك
ارتكاب فخر

إذا ارتكب

وقال ما يك يقبل قبل التفرق

بعد التفرق لا يقبل اجتماعا
من مجلس الجرح

بما هو من شركتهما
وتقبل من ملاح
ومغنية ومند
والمغنى للناس
للحمام بلا اذان
وينعل ما يستحق
سب السلف
العامل والاقرب
حسنة واجتنب
معصية ولا تسمع
الصبيان في الجراح

النور يشهر وزاد اضر به وجلسه **فصل** ويجب
توافق الشهادتين والدعوى واتفاق الشاهدين لفظا
ومعنى شرط فلو شهد هذا بالف وذاك بالفين والدعوى
بالفين فهي مردودة وقبلها هاتين الالف وهذا بالف
وذاك الالف وخمسائة والدعوى بالاكثر قبلت في الالف
ولو شهد بالف وقال احدهما قضاء نصفها قبلت
في الالف في القضاء وينبغي ان يمنع عنهما حتى يقر المدعى
بالقبض ولو شهد احدهما بنكاح بالف والاخر به بالف
وخمسائة فهي مقبولة بالف وردها كالبيع واذا شهدت
بينة بقتله زيد يوم النحر عكة واخرى به يوم النحر بالكوفة
لم تقبلان فان حكم بالسابقة لغت الاخرى ولو اقام ذو اليد
بينة على بيع دان من فلان بالف في رمضان وفلان انه
ارتكبها منه خمسمائة في سؤال **رجح** الرهن وهما البيع

من

فذلك مقبول الشاهد

أعصابه

في الغاية

فما كان

الأفعال

الرد

لأن اللعيب

اللاعب غفلة

بما هو الغفلة

ولأنه لا يمكن

على إطلاق

فيستلزم ذلك

ارتكاب فخر

إذا ارتكب

وقال ما يك يقبل قبل التفرق

بعد التفرق لا يقبل اجتماعا

من مجلس الجرح

ولو شهدا برهن وقبض واختلفا في المكان او الزمان
ابطلها واخرتاها معه في البيع ولو شهدا مولى امة على
طلاق زوجها وصي تحدد يقبلها وردها ولو اشترى ذى
دار من مسلم فادعاها ذى او مسلم بشهادة ذميت
يقبلها في حقه وردها **فصل** ويجوز الشهادة على
الشهادة فيما لا يسقط بالبينة ولا يجوز من واحد على
اخر ويجوزها من اثنين على اثنين ويقول الاصلنى
اشهد على شهادة ذى او اشهد ان فلانا اقر عندى بكذا
واشهد ذى على نفسه والفرع عند الاداء اشهد اننى
فلانا اشهد ذى على شهادته ان فلانا اقر عندى بكذا
وقال ذى شهد ذى على شهادتى بذلك ولا يقبل من الفروع
الا لتعذر حضور الاصول بمجلس الحكم بموت او سفر او مرض
وجوز تعديد الفروع الاصول ويجبر سكوتهم ويظهر الحاكم في

١٢٢
في حالهم واوجبته وان انكر الاصول شهادتهم زدت
من الفروع **كتاب الرجوع عن الشهادة** ولا يصح
الحكم في مجلس القضاء وتسقط قبل الحكم بها وبعد لا يفسخ الحكم
ويضمنون ما اتلفوه بشهادتهم فلا تثنان كل المال واحدهما
او اثنان من ثلاثة او امرأتان مع رجل يصفه او احدهما
او تسع من عشرين الرجوع فان رجح الكل فعليه السدس وقالا
النصف وعليهن الباقي ولو شهد رجلان وامرأتان جوا
ضمننا خاصة ولو رجح شاهدانكاحها بمهر من مثل او اقل
او نكاحه اياها بمهر مثل لم يضمننا وضمننا الزيان واذا
شهدا عليها بنكاح بمهر قاصر ثم رجعا لا يضمنها النقصان
او بالبيع بمثل القيمة او اكثر لم يضمننا او باقل ضمننا النقصان
او بطلاق قبل الدخول ضمننا نصف المهر وبعد لم يضمننا
او باعتاق ضمننا القيمة او بقصاص بعد القتل ضمننا الدية

والانقتض منهما ولو رج الفروع ضمنوا ولا اصولا واكثروا
اشهادهم لم يضمنوا وان قالوا غلطنا ضمنهم او الجميع ضمن
الفروع وخير المشهور عليه في تضمن من شئ وان
قال الفروع كذب لاصول او غلطوا لم يعتبروا والمزكون
يضمنون بالرجوع ويضمن شئ اليمين لا الشرط
برجوعهم ولو شهد على شئان اثنين واخران على
اربعة عمال ثم رجعوا يضمن الاولين ثلثة والاخرين
ثلثيه وجعله نصفين او اثنين على اثنين واخران
على اخرين ورجع كل فريق واحد يضمنها نصفه لا اثنين
ونصفا **كتاب القسمة** وينصب القاض
قاسما عدلا موثوقا بالقسمة يزرقه من بيت المال
والاف باجره ومضى على عدد الرؤوس وقال الا انصباء
ولا يجبر الناس على قاسم ويمنعون عن الشركة واذا

122
واذا حضر شركاء في ايديهم عقار اذ عوا الله ارت
وطلبوا القسمة اى موقوفة على بيتنة بالموت و
عدد الورثة وقال لا يقسم باعترا فهم ويذكر في كتاب
القسمة ذلك كما في غير العقار او عقار اذ عوا شراة
او ملكة مطلقا او وارثان في يدهما عقار ومعهما
غائب وصبي وبرهنا على الوفاة وعدد الورثة
قسم بطلبهما ونصب عن الغائب والصبي من يقبض
نصيبه او متريان ومعهما غائب وكان العقار
في يد الغائب وكان الطالب واحدا لم يقسم واذا اثنين
كل ينصيبه قسم بطلب احدهم وان انتفع واحد للشرع نصيبه
واستتضر اخر لقلته قسم بطلب المنتفع وحده وان استتضرا
فبتراضهم ويقسم العروض المتحد الجنس ولا يقسم
المختلفة لها بالتراضى والرفيق لا يقسم كالجواهر ولا يقسم

كالجواهر ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رحي والذور المشتركة في
 مصر يقسم كل على حدة كدار وضبعة اودار وحانوت واجان
 قسمة بعضها في بعض ان كان اصلها فان تراصوا بقسمتها
 فهي بيع ولو وجد المشتري نصيبا احدهما معيبا بعد
 بنايته فيه ورجع بنقصانه فرجوعه على شريكه منتف
 ولو استحق بعض حصة من نصيب احدهما لم يفسخ او شاع
 في الكل فسخت او في نصيب احدهما فله الرجوع في نصيب
 الآخر وقالوا لا يفسخ ووافق في الاصح وينبغي
 ان يصور ما يقسمه ويعزله ويذرعه ويقوم بناؤه
 ويقرد كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب نصيبا
 بالاول والآخر بالثاني وهلم جرا ويقرع في خرج اسمه او لا
 اخذ الاول وهكذا ولا يدخل الدراهم فيها الا بالتراضي
 واذا قسم ولا احدهم مسيلا وطريق في ملكه الآخر غير شرط

ط فان امكن صرفه صرفا والافسخت وذراع من سفلى لاعلو
 له مقسوم بذراعين من علو لاسفل له وبسوى وشرطا
 القسمة بالقيمة وهو المذهب ويقبل شهران القاسمين
 بالسنين بعض الورثة وردها ولو ادعى احدهم غلطا
 وان شيئا مما اصابه في يد الآخر بعد ان اشهد بالانقضاء
 لم يصدق بالابينة وان قال استوفيت لكن خذت
 بعضه كان القول لخصمه او اصابني الى موضع كذا ولم
 يسلمه الى ولم يشهد بالانقضاء وكذبه الآخر تحالفا وفسخت
 القسمة ويثبت حكمه اذا
 حصل من قادر على ايقاع ما توعد به مطلقا وخاف
 الملك وقوعه واذا كره على بيع او شراء او اجارة
 او اقرار لغيره او ضرب سديدا وحبس ففعل خيرا
 على امضائه وفسخه وان قبض الثمن او سلم المبيع

لا الهبة طوعا كان امضاء وان قبضه مكرها رخص ان كان
قايما وان هلك المبيع في يد مشتر غير مكرن ضمن قيمته ويضمن
قيمته المكرن المكرن ان شاء واذا اكرن على شرب خمر او اكل
خنزير بضرب او حبس او قيد لم تحل حتى يخاف على
نفسه او عضوه فيقدم وان صبر حتى حقق الوعيد
ومو يعلم الاباحة اثم او على الكفر او سب النبي عرم
بما يخاف منه على نفسه او عضوه اقدم مطمئنا قلبه
بلايمان ولا اثم وان صبر اجرا او على اتلاف مال مسلم
بما ذكر اقدم ويضمن المالك المكرن او على قتله بعقل
لم يقدم فان فعل اثم ولا يوجب عليها قصاصا فتوجه
على المكرن ان كان عمدا لا عليها او على قطع يده ففعل
ثم قطع رجلاه طوعا فان يوجب الدية على ما بينهما
واوجبا القصاص عليها ولو قال قتلني ففعل انقص

منه في رواية ومنعناه في رواية اخرى وجب في
ماله الدية في اخرى وترد من الجبل ولا تقتلتك ففعل
فالدية على عاقلة المكرن وتجعلها في ماله وواجب القصاص
ولو اكرن بقتل على تردي او انحام نارا او ماء وكل من هلك
فله الخيار في الاقدام والصبر وامراه الصبر ولو
وقعت نارا في السفينة ان صبرا حترق وان القتي
نفسه غرق فاليه الخيار وامره بالثبات او على طلاق
او عتاق وقع ورجع بقيمة العبد على المكرن وينصف
المهر ان كان قبل الدخول او على اعتاق نصفه
فاعتق كله فهو مختار او على كله فاعتق نصفه فاللكرن
صامم لنصفه وقال لا لكاه او على الزنا منعنا الحد
او على الرقة لم تبين امراته **كتاب السير**
يفترض الجهاد على الكفاية وان كان النفي عاما فعلى

للعيان وتجب قتال الكفار وان لم يبدؤنا ولا يجب
على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا معقور ولا
اقطع واذا هجم العدو وتعين على الكل دفعه تخرج المرأة
والعبد بغير اذن ولا لباس بالجمل للمحاجة واذا حضر
المسلمون اهل الحرب دعوهم الى الاسلام فان اسلموا
لفرأ عنهم وان امتنعوا دعوهم الى الجزية ان كانوا
من هلمها فان بذلوهما كان لهم مالنا وعليهم ما علينا
وتجب دعاء من لم يبلغه الدعوة ويستحب دعاء
من بلغته فان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربوهم
ونصبوا المجانيق وحرقوهم وغرقوهم وقطعوا اشجارا
وافسدوا زروعهم ورموهم وان تترسوا باسارى
المسلمين وقصدوا الكفار ولا باس باخراج المصاحف
والنساء في عسكر عظيم دون سرية لا يؤمن عليها

رهم

وينبغي ان لا يقدر واولا يغلوا ولا يعتلوا ولا يقتلوا
صبيًا ولا امرأة الا ملكة ولا شيخا كبيرا الا اذا راى
في الحرب ولا اعمى ولا معقور ولا مجنونًا ومن قاتل
منهم قاتل واذا نزلوا على حكم الله تجيز القتل والانس
او ابقاؤهم احرار اذمة لنا وعين الثالث ودار لا
لا تصير حربا الا ان تزول امان اهلها ويتصل بدار
الحرب ويظهر فيها احكام الكفر والتفيا بالثالث كما في
العكس **فصل** واذا كان في الموادة مصلحة
فلا باس بها وان انكست نبذ اليهم وان بدوا بخيابة
متفقين قتلوا من غير نبيذ ولو شرط رد من يخرج
اليها من الرجال للاحرار مسلمة بطله فان وادع
للمام بمال للمحاجة كان كاجزية قبل حصارهم وكا
بعده ولا يجوز دفع المال اليهم ليوادعهم الا خوفا

قاق
سلام

لغنيمة

الهلاك ويؤادع المرتدين بغير مال فان اخذ
لم يرتك ويكره بيع السلاح والكراع والحديد من اهل
الحرب وتجهيزهم اليهم قبل المؤادعة وبعدها واذا
امن حرا وحرى كافرا وحصنا او مدينة امتنع قتا
لما ان يكون فيه مفسدة فينبذ اليهم ويؤدبه ولا
يصح اما ان ذى ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا مسلم
عندهم وهو فيهم وكذا العبد المحجور واجازه ويوافقها
في روايتين **فصل** واذا فتح للمام بلدة عنوة
قسمها ان شاء وللملحجين وضع الخراج والجزية على
اراضيهم وعليهم ويقسم المنقول ويقتل الاسارى
او يسترقهم او يتركهم اهل دمة ولا يردهم الى دار
الحرب والامام لا ينادى بهم واجازاه باسارى المسلمين
وللملحجين بالمال في المشهور ولا المثل عليهم واذا تعذر

لهم

١٢٨
تغذرنقل المواشى في العود ولا تتركها ولم يقصر وا
على عقرها فتذبح ثم تحرق ولا تقسم غنيمة الا في دارها
ويستوى الرد والمقاتل ولو لحقهم المذبذب قبل احرارها
شاركهم معهم ولو بعد القتال ولا حق لاهل الشوق
حتى يقاتلوا واذا لم يكن حولة قسمها بينهم ابداعا ثم
ترجعها في الدار فيقسمها ولا يبيع الغنائم قبل القسمة
ومن مات في دارهم قبل احرار الغنيمة لا تورث
نصيبه ولو لوطى مسبية فولدت فادعاه لا نكته
وتورث اذا مات بعد الاحراز والباس بعلق العسكر
واكل ما وجد من طعام واستعمال طيب ودهن
وتوقيع دابة والتعبد بالحاجة رواية ويقالون
بسلاحهم للحاجة ولا يبيعوا من ذلك شيئا فان بيع
رد الثمن الى الغنيمة ومن اسلم منهم في دارهم احرز

نفسه وولده الصغير وماله الذي في يده ووديعته
 في يد مسلم او ذمي واذا ظهرنا عليهم كانت زوجته ^{عبدك}
 المعال فيئا وعقاره في ^٢ ووافق في رواية وجعله ^٣
 في اخرى كالمقول ويوافق ^٤ في قوله الثاني والثاني
 في قوله الاول ووديعته في يد حرني في ^٥ وما عصبه
 وطلو في يد مسلم او ذمي في ^٦ ويوافق في رواية واذا
 خرجوا من دارهم لم يغلقوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها
 ويرد الفاضل اليها قبل القسمة ويتصدق به بعد ^٧
فصل ويقسم اربعة الاخماس بين الغانمين
 للفارس ^٨ مائة وقال الثلثة ويعطى الراجل ^٩ سهما ويسهم لفرس
 وقالوا واحد ويتساوى البراذين والعناق ولا يسهم
 لبغل ولا راجلة ونعتبر حال مجاورة الدرب لانقضاء
 الحرب فن دخل داهم فارسا فنفق فرسه استحق سهم

سبين

سهم فارس او راجلا فاشترى فرسا فترسم راجل ويرضخ
 لعبد ومكاتب وصبي وذمي يقاتلون بمأيرة الامام
 او يدن الدمي على الطريق ولا من يقوم بامور الجرحى
 والمرضى ويجعله من غير الخس ^{١٠} ويقسم سهما لليتامى وسهما
 للمساكين وسهما لابناء السبيل يدخل فيهم فقراء ذوي
 العزى ويفدون ويمنع اغنياء ^{١١} هم وشقط سهمه عليه
 السلام بموته كما سقط الضيفي وكان استحقاق ذوي
 العزى بالنصرة وبعد ما الفقد او اذا دخل واحد واثنان
 دراهم مغيرين بغير اذن لم يخمسوا ^{١٢} باذن خمس على المشهور
 او جماعة بمنعة بغير اذن خمس **فصل** لا باس
 بالتفيل حال القتال فله سلبه في اخذ ما عليه من
 ثيابه وسلاحه ومركبه بسرجه وآلته وما معه او محولا
 على دابته من مال او يجعل للسرارية الربيع بعد الخمس

وينقطع به حق الغير ويثبت الملك بالإحراز وإذا لم ينقل
جعل السلب غنمة لا مستحق لمن أزال منعه مستقبل زمان
الحرب كقطع طرفيه أو أسره ولا ينقل بعد الإحراز إلا من
الخمس **فصل** وإذا غلب الترك على الروم فنسبهم
وأخذوا أموالهم ملكوها وإذا غلبنا عليهم حلت لنا
وإذا غلبوا على أموالنا فأحرزوها بدارهم بحكم ملكهم
وإذا ظهرنا عليهم قبل القسمة حلت لأربابهم أو بعدهم أخذوا
بالقيمة إن شاءوا وإن اشترها تاجر وخرج بها أخذها كما
مالها الأول الثمن والآثر وإن وهب له فبالقيمة
وإن ظهرنا فحصل عبد لنا لبعض الغنائم بالقسمة
ففتيت عيناه وغرم قيمته وتسلمه فللأول أخذ
بالقيمة أو قال أسلمها أو أمة فباعها الغاغ بالف فولدت
وماتت فإن الأول أخذ يفتي به لا الحصة ولا يملك حر

١٥٠
حر منا ولا مدبر ولا مكاتب ولا أتم ولد بالأسيرة
وملكهم المسلمون والعبد إذا بقى إليهم فأخذوا لم
يملكوا وإن نذر إليهم بغير ملك **فصل** وإذا دخل
مسلم إلى دارهم تاجر لا يتعرض بدم ولا مال وإن تعرض
بعذر وخرج به ملكه حراما فيتصدق به والمستامن
منا إذا أتى مع مسلم هناك فهو جائز وتحريمه مع الحر
وقتل أخذا لاسيرين صاحبه لا يوجب دية ولا قصاصا
ويجب الكفارة في الخطأ وقال عليه الدية في ماله كالمستامن
ونبت العصمة المقومة بالذار لا بالإسلام ولو اشترى
أمة في دارهم واستبرأها بحبضة ففقرها بالاجور
الأبعد أخرجها وأجانب قبله ولو زنى ثمة لاخذ وإذا
دخل حرني أيسنا غير مستامن فأخذ مسلم فهو في
للمسلمين وخصاه به ولو أسلم فأخذ فهو في لهم

ولا هو حر واذا استامن الحزبي لم يملك من الامة سنة
فان اقامها وضعت عليه الجزية ولا يملك من العود فان
فان عاد فله دين او ودعة عند مسلم او ذي ابرح
دعه واذا ظهر عليهم فاسرا وقتل سقط الدين
وصارت الودعة فينا ولا يخس ما اوجف عليه المسلمون
بغير قتال ويصرف مصرف الخراج ولو التجأ حزبي غزو
مستامن او من عليه قصاص الحرم لا يقتله فيه
بل تجلس عنه العزاء ليخرج فيقتل **فصل** ويؤخذ
العشر من ارض العرب ما بين الغديب الي اقصى حجر
باليمين بهمة الى حد الشام والخراج من الشواهد ما
بين الغديب الي عقبية خلوان ومن التعبد والعا
او التعلية الى غبتادان ويجوز لاهل ابيع اراضيها
واذا فتحت ارض عنوة فقسمت واسلم اهلها ثلث عشر

١٥١
ية او اقراها عليها او صولحو اخرجيه لامة فقد
فتحها عليه الام عنوة وتركها من غير خراج ويعطى
الموت حكم ما قرب منه في احياء ومومن حيز ارض
العشركان عشريا والخراج فخر اجيا الى البصرة لا اتفاق
الصحابه واعتبر بما يحيى به فان كان بين اوعين
مستخرجة او بالارهاار العظام كان عشريا او بنهر محقق
لنهر الملك ويندر جرد فخر اجيا ويؤخذ ما وضعه عمر
من كل جريب تبلغه الماء صاع ودرهم ومن الرطبة
خمسة ومن جريب الكرم او النخل المتصل عشرة ويوضع
على ما سوي ذلك بحسب الطاقة وينقص عنه لنقصان
الريج ويمتخ الزيانا للزيان واجازها فان غلب
الماء او انقطع او اصطم الزرع افة فلا خراج وتجيب
مع التعطيل والالام وتجوز شراء مسلم ارض خراج

من خي و يؤخذ منه **فصل** واذا وضعت الجزية
بشراض قدرت بما ينفق عليه والافتضاع على الغنى ^{فيه}
واربعين درهما يؤخذ منه كل شهر اربعة وعلى المتوسط
اربعة وعشرين في كل شهر درهمان وعلى الفقير العتمل
اثنى عشرهما في كل شهر درهم لادينار مطلقا وتوجرها
باول العام لا يؤخره ولا تحصى بها اهل الكتاب فتوضع عليهم
وعلى المجوس والوثني من اعجم لاس العرب ولا على المرتد
فليس الا الاسلام او السيف ولا جزية على امرأة ولا صبي
ولا زمن ولا اعم ولا شيخ كبير ولا عبد ولا مكاتب ومدير
وانم ولد ولا يتحملها موالهم ولا راهب الا ان يقدر على
العمل في رواية ونسقطها بالاسلام والموت وكذا يمضي اعوام
ويؤديها بنفسه قايما والقابض قاعده ويؤخذ بما يميز
به فيسند وسطه بخيط عليه من لصوف ولا يلبس ما

من خي و يؤخذ منه
بشراض قدرت بما ينفق عليه
واربعين درهما يؤخذ منه
اربعة وعشرين في كل شهر
اثنى عشرهما في كل شهر
باول العام لا يؤخره
ولا تحصى بها اهل الكتاب
وعلى المجوس والوثني
فليس الا الاسلام
ولا زمن ولا اعم
ولا شيخ كبير
ولا عبد ولا مكاتب
وانم ولد ولا يتحملها
العمل في رواية
ويؤديها بنفسه
به فيسند وسطه

ما يخص اهل العلم والزهد والسرف ولا يركب الخيل و
قيل يمنع عنه مطلقا في ملاحم الا الضرورة على سرج كنية
لما كف وينزل في مجامع المسلمين ولا يحمل سلاحا ولا
يبداء بسلام ويضيق عليه الطريق وتميز نسائهم عن
نسائنا في الطريق والحمام ولا ينتفض العهد الا يلحقوا
بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيحاربونا لا بالامتناع
عن اداء الجزية الا في رواية او قتل مسلم او الرقي بمسلة
او سب النبي عليه السلام ولا يجوز احداث بيعه ولا
كنيسة في دارنا ولا الوصية به في الصحيح واذا انهدمت
القديمه اعيدت ويؤخذ من نصاري وهي تغلب ونسائهم
لا حصبيانهم ضعف الزكوة ولا يصرف ما جنى من الخراج
والجزية واموال بني تغلب وما اهدى الى الامام من
اهل الحرب في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر

والجسور وعطاء القضاة والعلماء والعلماء وارتازق
المقاتلة وذرايتهم ما يكفيهم **فصل** يعرض للإسلام
على المرتد وان كانت له شبهة كسُف وحبس ثلثة ايام
ان استمرل وقيل يستحب مطلقا فان لم والاقول ويكره
قبل العرض ولا شيء على قاتله وينزل ملكه عن مواله
زوالا مراعي فان اسلم عادت اومات وقتل لم يجعلها
فيها مطلقا فالتسبيه في الاسلام موروث وفي الردة
في وقال اموروث مطلقا واذا حكم بالحاجة مرتدا جعله
كونه فيعتق مذبذبة وامم ولد ويحل دينه ويرث اهله
المسلمون ما اكتسبه ويعتبر كونه وارثا وقت القضاء
لا وقت اللحاق ودينه الا لازم في الاسلام يقضي من كسب
الاسلام وفي الردة من كسبها والبداية به من كسب الاسلام
او من الردة روايتان وقال لا يقضي منهما ما وبعده وسرا في و

وعتقه ورهنه وتصرفه في ماله موقوف فان اسلم
صحت عقوبته وان مات او قتل او لحق بطلت واجازا
ها مطلقا واذا عاد مسلما بعد الحكم اخذ ما وجد من
ماله في يده وارثه ولا يقتل المرتد فيحبس ويضرب
في ايام لتسلم وتصح تصرفها في مالها وتسلم بصحة اسلام
الصبي العاقل وردته فيجبر على الاسلام ولا يقتل
ويحكم بالاسلام دونها واذا انتصر يهودى او بالعكس ترك
ولا يجبر على الاسلام **فصل** اذا تغلب قوم مسلمون
على بلد وخرجوا عن الطاعة دعاهم الى الجماعة وكشف
شبهتهم ولا يبداءهم بقتال فان بداو قاتلهم حتى يفرق
جمعهم ونجيز قتالهم سلاحهم للحاجة وان بها بلغه
تأهبتهم حبسهم ليتوبوا وان كانت لهم فئة اجهن على
جزعهم وانبع مولدهم والافلا ولا تشبى لهم ذرية ولا يقسم

مال ولكن تحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم واذا قتل
العادل مورثه الباغي ورثه وان قتله وقال **لذت**
وانا المان على حق وتحكم حرمانه مطلقا وان قصد مسلم
قتل مثله بعضا في المصريات فذبح عن نفسه بالسيف
فعليه الفصاص ولا يؤخذ ما جاءه والبغاة من الخراج
والعشر ثانيا فان صرّف مصارفه اجزا اهلته والا اعاد
فيما بينهم وبين الله تعالى **كتاب الخطر والاباة**
تحرم النظر الى العورة الا للضرورة كالطبيب والخاتن
والقابله وتنظر الرجل من الرجل والمرأة منه ومن المرأة
الى غير العورة ومن زوجته وامه التي يحل له الى جميعها
ومن محارمه وامه الغير الى الوجه والراس والصدر
والساقين والعضدين ولا باس بمس ذلك اذا امن
الشهيق ومس للشراء وان خاف ولا ينظر من الاجنبية

١٥٢
لما الى الوجه والكفين اذا امن فان خاف امتنع الى الفاضل
والشاهد ولا يمس وان آمن وينظر العبد من سيده
ما ينظر الاجنبي والحصى من الاجنبية ما ينظر الفحل
ولا باس بالنظر الى من يريد نكاحها وان علم الشهوة ولا
باس بالمصاحفة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل
ويتم للرجل عنق الرجل وتقبيله وتحل للنساء لبس
الحري وتوسده واقراسه مباح ولبس في الحرب مكروه
ولا باس بماسداه ابرسم وخمته قطن او خز وتحل الهن
التحل بالذهب والفضة ويحرم على الرجال الا الخاتم
والمنطقة وحلية السيف من الفضة وشدة التت بالذهب
لا يجوز واجازاه كالفضة ويكره ان يلبس الضبي الحري
والذهب ويحرم استعمال الانية منهما للرجال والنساء
ولا بالعقيق والبلور والزجاج والشرب في الاثناء المقطر

جائز إذا اتقى موضعها ويكرهه ووافقه في روايتين
ويقبل في الهدية ولما دنا قول صبي وعبد وامة وفي المعملات
قول الفاسق وفي الذيات قول العدل حرًا كان أو عبدًا
ويعزل عن امته بغير اذنها ويستأذن الزوجه ويكره
استخدام الخصيان ولا لباس باخصاء البهائم وانزاع
الخير على الخيل وتحرم السرج مطلقًا ويكره تعشير المصحف
ونقطة ولا لباس بتخليته ونقش المسجد وتزيينه
ويكره بيع السلاح ايام الفتنه وتحبر بيع اراضي مكة كبنا
يها وكرهها والجواز رواية ويجوز بيع العصير ممت
يتخذ خمرًا او اذ اباع مسلم خمرًا وقبض الثمن وعليه دين
كره لرب الدين اخذ منه وان كان دينًا جاز ويجوز
بيع الروث ويكره الاحتكار في اقوات بني آدم والبهائم
في بلد يضربه واذا احتكر غلة ضيعته جاز والمجلوب من

١٥٥
من بلد اخر لا احتكار فيه ويكره التسعين واجار والذقي
دخول المسجد ويجوز في الحرم ويجوز الدعاء بمقد العز
من عرسك وكرهاه **فصل** ويجوز المسابقة على الماقدام
والخيل والبعال والخمر والابل والرمي فان شرط فيها جمل
من احد الجانبين او من ثالث لا سبقهما جاز او من الجانبين
حرم الا ان يكون بينهما محلين بفرس كفي لفرسهما ان
سبقهما آخذ منهما او سبقاه لم يعطهما او فيما بينهما ايها
سبق آخذ من صاحبه **كتاب الوصايا**
سحب الوصية ويقدر بالثلاث ويفضل ان ينقص
منه وان يتركها ان كان ورثته فقراء لا يستعنون
بأنصبيهم ويصح للاجنبي مسلمًا كان او كافرًا بغير ابا
زكاهم ولا يجوز للوارث ولا بما زاد على الثلث الا بها
اذا المكين وارث بخيرها بالكل ولا بخيرها للقائل للملا
جاء

ولا يعتبرها ولا يخينها من صبي ميمز ولا معتقل للسان
بلا شاة ولا يجوز من مكاتب مع وفاء ويصح الحمل وبه ويصح
اذا اوضح لاقبل من سنة اشهر من يوم الوصية وبامه دونه
ويعتبر قبولها وردها بعد الموت ويملك بالقبول لا
ان يموت الموصي له بعد الموصي قبل القبول فيملكها ورثته
وتجوز له الرجوع صريحاً ودلالة وتجعل جرح رجوعاً
وخالفه ويختار للفتوى واذا اوصى الى آخر فقتل في
وجهه ورده في غير وجهه فليس برده وان ردها
في وجهه صح وان سكت حتى مات خیر الوصي فان رده
ثم قبل اعتبرنا قبوله ان لم يخرج القاضى لارقه مطلقاً
او بالتك لا قبله ثم قبل بعد موته اجرناه ويضم القاضى
الى العاجز من يعينه فان شك اليه لا يجيبه حتى يتحققه
فان ظهر عجزه اصلاً استبدل به وان شك منه الورثة

١٥٦
الورثة لا يعزل حتى يظهر له خيائنه وان اوصى الى عبد
او كافرا وفاسق اخرجته ونصب غيره او الى عبد نفسه و
في الورثة كبار لم يصح وان كانوا اصغاراً انى صحاحه او الى
اثنين يجيز افراد احدهما بالتصرف مطلقاً ومنعاه
الامن شراء كفن وتجهيز وطعام الصغير وكسوته ورده
وديعه يعينها ودين وخصومة وقبول هبة وتنفيذ
وصية يعينها او الى كل منهما على انفراد بتفرد كالوكيل
وقيل على الخلاف واذا اوصى الوصى الى آخر جعله وصياً
في التركيتين او في تركه نفسه فهو وصي فيهما وخصاه به
ولو اوصى الى زيد في الاعيان وبكر في الذبون خضع
كلاهما خصه وقال الامام وصيان فيهما ويجوز ان تحتال
بمال اليتيم ان كان خيراً له وبيعه منه او شراؤه لنفسه
وفيه نفع للصبي جائز واجرنا الاب شراء مال ولد من

من نفسه بمثل القيمة ولا يفرض الوصي ماله ويجوز للاب
 وليس لهما اقراره ويجوز للقاضي ولا يجوز بيعه وشراؤه
 بغيب فاحس ويضارب في ماله ويدفعه مضاربة ويأكل
 منه عند الحاجة واذا كان في الورثة صغار وكبار
 غيب وحضور فللوصي بيع عقارهم وعروضهم وقالوا
 ان كانوا حضورا لم يبيع نصيب الكبار او غيبا باع عرومهم
 لا غير وله بيع كل التركة لدين او وصية بنقد ولا نقد
 فيها والورثة كبار حضور وقالوا بقدرهما وسهمن
 الوصيتين لو ارت كبير في مال الميت مردوة وفي غير
 مقبولة واجازها مطلقا ولو شهد اثنتان لاثنين بالي
 هي دين على ميت وشهد هذان لهما بمثل ذلك يرد ما
 كان في الوصية ويصدق في قوله اديت خراجا وجعل عينا
 لآبق بغير نية واوجبها واذا قضى مريض دين بعض

بعض عرمايه ثم مات شارك الباقيين معه واجازوا للورثة
 ابطال ما اجازوا من تصرفاته وجعلوا حكم الحامل عند
 الطلق كريض الموت لامن بعد سنه اشهر **فصل** اوصى
 لزيد بسيف قيمته مائة ولبكر بسدس ماله وله خمماية
 ياخذ بكر سدسها وزيد خمسة اسداس السيف ولزيد
 الباقي وان اوصى لخاله معهما بثلث ماله ولا اجاز
 فالسيف مقسوم بثلثه وستين سهما لزيد تسعة
 وعشرون ولبكر سهمان وخاله خمسة وللورثة
 سبعة وعشرون والنقد ثلثمائة وخمسة عشر ل بكر
 ثلثون وخاله ستون وللورثة مائتان وخمسة
 وعشرون وقالوا السيف باثني عشر لزيد ستة ولبكر
 سهم وخاله سهمان وللورثة ثلثة والنقد ستين
 ل بكر خمسة وخاله عشرة وللورثة خمسة واربعون

وسدس السيف بينهما وقالوا
 سبيع السيف

اول زيد بكل ماله وان يبيع عبد من بكر بالف وقيمته
الف ولا مال غيره فهو مقسوم باثني عشر لزيد سهم والباقي
يباع من بكر باحد عشر سهما من الف ثلثة اسهم منها لزيد
وياسم يبيع كله من بكر ويدفع ثلث الثمن الى زيد وامر
لزيد بسدسه ويبيع خمسة الاسداس من بكر بخمسة
اسداس الالف منها لزيد سهم وياخذ الورثة الباقي على
الاوقال او بثلث وثلث ولا اجازة فقسماه نصفين او
بثلث وسدس فائلا ثلثا او بكل وثلث فكل مقسوم اسدسا
مع الاجازة والثلث مع عدمها نصفين وقال ارباعا فبهما
او بنصف وثلث ولا اجازة فالثلث نصفان وقال اخما
والامام لا يضرب للموصي له بما زاد على الثلث الا في المحاباة
والشعابة والدرهم المرسل او سهم من ماله فله احسن
التسهم ولا يزاد او على السدس وقال امثل اقل سهامهم ولا

ولا يزاد على الثلث او بجزء اعطاه الورثة ما شاء او بثلث
دراهمه او غنمه فلهك ثلثاها والثلث تخرج من ثلث ماله
اعطيناه كل الباقي لثلثة او بثلث ثيابه المختلفة الجنس فلهك
ثلثاها والباقي تخرج من الثلث اخذ ثلثة او بثلث ثلثة عبد
فمات انسان فله ثلث الثالث وقال اكله او بامه فولدت بعد
موته ثم قبل الوصية فان خرجا من الثلث والا فهو ما خوذ
من اللقم والتمام من الولد وقال امهما جميعا او بالف وله
عين ودين فان خرجت من ثلث العين دفعت اليه ولا
اخذ ثلث العين وثلث ما تخرج من دين حتى يستوفي او
بثلث لزيد وبكر فاذا بكر ميت اخذ زيد كله او قال مويينهما
فنصفه او بالثلث ولا مال له فاكسب استحق ثلث ما يملكه
عند موته او به لزيد او بكر فمن باطلة ويا مراما قسامه
صحا وخير الورثة في التعيين او به لزيد وللمساكين قسمة

بينه وبين ابني اثلاثا وقال بينه وبين مسكين نصفين
او نصيب ابنه لم تصح او مثله صح فان كان له ابنان اخذ
الثلاث واخذ نصيب بنيه وهم ثلثه ولاخر بالثلث
ولاجزاء ^سيا امر هذا بثلثي الثلث والاول بثلثه وامره
بثلثة اخماسه وللاول خمسة ولوحده ثلثة وثلثة الا
فاذع زيدان اباهم اوصى له وبالف فصدقه احدهم امره
بدفع ثلث نصيبه لابلثة اخماسه وابني فصدقه احد
هما امره بالثلث قسمه لانبصفه ولو اعتق وجاني او
اعتبر من الثلث فان جاني ثم اعتق وضاق الثلث فالمجا
اولى او عكس فهما سواء او جاني بين عتقين فنصف
الثلث للمجااة ونصفه للعتقين او اعتق بين مجااتين
فنصفه للاولى ونصفه بين الثانية والعتق وقال العتق
اولى مطلقا وما قدمنا ما قدم مطلقا ولو اشترى ابنه في

هب
باه

١٥٩
في مرضه بالف وقيمته خمماية واعتق عبدا قيمته خمماية
وهما المال فالمجااة نافذة وعليهما السعابة في قيمتهما ^سولا
لايرث وقال العتق اولى ويسعى الابن وحن ويرث او
بالف ومضى قيمته وله الفان عتق وورث والسعابة لا ^س
ولو اوصى ان يشتري بكل ماله عبدا فعتق فلم يجز واهى
باطلة وقال لا يشتري بالثلث او هذه المائة ويعتق فملك
بعضها فالباقي لا يعتق به او بان تجعها فملك بعضها تجع
بالباقي من حيث يبلغ ويقدم الفريض كالجج والزكوة
والكفارة ومن غيرها ما قدمه او لعبده بالثلث فثلثه
خر بعد موته وعليه السعابة في ثلثيه وله ثلث باقي تركته
وقال لا يعتق كله وينتم له الثلث من الباقي ولو قال لغير
المدخول بها انت طالق او عبدي هذا خرومات محقلا
فنصفه خر وعليه السعابة في نصفه ولها ميراثها ومهرها

وقال انصف العيرات وثلاثة ارباع المهر ويا مهرها باستيفاء
ذلك من السعاية وغيرها وامرها بنصف المهر منها والباقي
من غيرها ولو اعتق المريض امته ثم تزوجها وقيمها اكثر من
الثلاث فنكاحها فاسد ولو اوصى بحذمة عبده او سكنى
دار سنين معلومة او ابد افان خرج العبد من الثلث
سلم للخذمة وان كان هو المال خذمة يوما والورثة
يومين فان مات نعيده اليهم او في حياة الموصى بطلت
ولو سكر ثلثها وهي المال فالوارث لا يملك بيع الثلثين و
تجيزه ولذا يخاتم لآخر بقضيه يعطى الفضل للثاني وجعله
بينهما وقيل كونه بينهما وفاق الوصية بمركبه في سبيل الله
غير معتبر واجازها بالوقفية او بالثلث في سبيل الله
يخص الجهاد واصناف منقطعي الجامع **فصل** واذا وصى
بحيرانه في الملائقين وقال اللهم ولغيرهم ممن يسكن بحلته

محلتهم وتجعلهم مسجدها ولا صها كانت لكل ذي رحم
محرم من امراته ولا اختانه فلزوج كل ذات رحم محرم منه
اولا قربة في الاقرب فللاقرب من كل ذي رحم محرم منه
اثنين فصاعدا وقال لكل من ينسب الى اقصى في الاسلام
ولا يدخل الوالدان والولد وادخل الجد وولد الولد
ولو كان له عثمان وخالان في العمين وقال ايديهم ارباعا
او بنى فلان وله ذكور واناث تخص ذكورهم واسترك
بينهم بالسوية كما في ولد فلان او لورثته شمت للذكر
مثل حظ الانثيين او لاهله في لزوجه وقاتل كل من في
عياله او لمواليه وله موالى اب وورث ولا هم تجعلها لهم
ومنعهم ولو كان له موالى منعنا الشركة او المسجد من
غير ذكر انفاق يبطلها واجازها **كتاب الفرائض**
يبدأ بقضاء الدين بعد التجهيز والدفن ثم تنفذ الوصايا

ثم يقسم الباقي بين الورثة ويستحق الارث برحم ونكاح وولاء
ويبدأ بدوى الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم عصبته
ثم الرد ثم دوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له بالكر من الثلث ثم بيت المال ويخرج منه الرق والقتل
كما مر واخلاف الملتين والذارين حقيقة او حكما ويقترض
للزوجة الثمن مع ولدا او ولدتين والربع لهما عند عدمهما
وللزوجة مع احداهما والنصف له عند عدمهما وللبنات و
ابنت الابن عند عدمهما وللأخت لابوين وللأخت
لاب عند عدمهما وللأب والجد السدس مع ولدا او ولدا
ابن وللأم مع احداهما او اثنتين من الاخوة والاخوات وللجد
فصاعداً ولبنت الابن مع البنت وللأخت لاب مع
الأخت لابوين وللواحد من ولد الأم والثلث من
اثنتين فصاعداً من ولد الأم وللأم عند عدم من لها

١٦١
لها مع السدس ولها ثلث الباقي بعد فرض الزوجين
في زوجة وابوين او زوج وابوين والثلثان لكل ابنتين
فصاعداً من فرضه النصف للزوج **فصل** حرز
العصبة بنفسه كل ذكر لم تدخل في نسبه الى الميت انثى
ما ابقت الفرائض ويقدم الأقرب للابن ثم ابنته وان سفل
ثم الاب ويكون مع ابنت عصبته وذاسم ثم الجد الصحيح
وان علام الاخ ثم ابنته وان سفل ثم العم ثم ابنته وان سفل
ثم عم الاب ثم ابنته ثم عم الجد ثم ابنته ويقدم من كان
لابوين على من مولاب ويصير عصبته بغير البنات
بالابن وبنات الابن بابي الابن والاخوات لابوين **باب**
والاخوات لاب باخيرهن ومع غير الاخوات مع البنات
وتجعل عصبته ولد الزنا والملاعنة مولى للام وتخت
العصبات بالمعتق ثم عصبته واذا ترك اب مولاه وابن

مولاه يعطى للاب السادس وللبن الباقي وقال لا اكمل الابن
 اوجده واخاه فهو للجد وقال ايضاً **فصل** لا يحرم ستة
 بحال للاب والابن والام والبنت والزوجان وتحجب
 الأقرب بمن سواهم إلا بعد ولا يرث من يدى شخص
 معه الا ولد الام ولا تحجب المحروم وتحجب المحجوب كالاخوة
 والاخوات تحجبهم الاب وتحجبون الام من الثلث الى الميراث
 ويسقط بنو الاعيان بالابن وابنه وبالاب وكذا بالجد
 وقال لا يقاسمهم على اصد زيدر حتى الله عنه وبنو المملكات
 م. وبهولاء وبنو الاخيات بالولد ولد الابن والاب و
 الجد والجدات مطلقا بالام والابوات بالاب وتحجب
 القرني البعدي وارثة كانت او محجوبة واذا اجتمعنا
 وهذه ام ام وتلك هذه وام ام اب قسم السادس
 بينهما الثلاثا وهما انصافا واذا استكمل البنات او لا

او الاخوات لابوين فرصهن سقط بنات الابن والاخوات
 لاب الابن عصبية **ابن** او اخ مواز ونازل وياخذ احد
 ابني عم هو اخ لام السادس ويقسمان الباقي ولو تركت
 زوجا واما واخوة لام واخوة لابوين اخذ الزوج النصف
 والام السادس وولد الام الثلث ولا يشرك معهم الاخوة
 لابوين **مصل** اذا زادت الشهايم على الفريضة فقد
 عالت فتعول الستة الى عشرة وترا وستعا واثنا عشر
 الى سبعة عشر وترا واربعة وعشرون الى سبعة
 وعشرين كامرأة وبناتين وابوين وان فضل عنهما
 ولا عصبية **ن** عليهم بقدر سهامهم الاعلى الزوجين
 فان اتحد جنس المردود عليهم سهام وان كان مع الاول
 من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي
 على من يرد عليه كزوج وثلث بنات وان لم يستقم فان

فان كان جنس البنات من عدد زوجين
 وان كان جنس البنات من عدد زوجين

قبل القسمة صححت المسئلة للاولى ثم الثانية فان انقسم
نصيب الميت الثاني على تركته فيها وان لم يستقم فان
كان بين سهامه ومسئلته موافقة ضرب وفق الصحيح
الثاني في التصحيح الاول ولا ضرب كل الثاني في الاول
تخرج المثلتين فيضرب سهام ورثة الميت الاول
في المضروب وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما يبداء
او في وفقة فان مات ثالث جعل المبلغ مقام الاول
والثالثة مقام الثاني وهلم جرا **حساب الفرائض**
تخرج النصف من اثنين والرابع من اربعة والثلث
من ثمانية والثالث من ثلثة والسادس من ستة
فاذا اختلف النصف بكل الثلثة لآخر او بعضها في
سنة او بالربع في اثني عشر والثلث في اربعة وعشرين
واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل

١٦٢
اصل المسئلة لامرأة واخوين وان وافق سهامهم عددهم
ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة لامرأة وستة اخوة
وان انكسر سهام فريقين او اكثر وعدد رؤسهم مثله
ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة كتلت بنات وثلثة
اعمام وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات
وثلاث جذات واثنى عشر عمّا ضربت كل الاعداد في
اصل المسئلة وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات
وخمسة عشر جد وثمان عشرة بنتا وستة اعمام
ضربت وفق احدها في جميع الاخر الخارج في وفق الثالث
ان وافق والا في جميعه ثم في الرابع كذلك وان بتاينت
كامرأتين وعشرين بنات وست جذات وسبعة اعمام
ضربت احدها في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث
والحاصل في جميع الرابع واذا اردت معرفة الداخل

لأسقط الأقل من الأكثر حتى يغنيه أو قسمت للأكثر على
الأقل فنقسم قسمة صحيحة بالخامسة مع العشرين ونقصت
الأقل من الأكثر من الجانبين فان توافقه في واحد بقاينا
وان توافقا في اثنين فبالنصف أو ثلثة فبالثلث الى
العشرة أو واحد عشر فيجزء من احد عشر وهكذا وإذا
أردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح ضربت ما كان
له في أصل المسئلة فيما ضربته في أصل المسئلة فخرج
نصيبه ثم إذا ضربت سهام كل وارث في المضروب فخرج
نصيبه وإذا أردت قسمة التركة بين الورثة أو الغر ماء
فان كان بين التركة والتصحيح موافقة ضربت سهام
كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم قسمت المبلغ
على وفق التصحيح فخرج نصيب ذلك الوارث وان لم يكن
بينهما موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع

١٦٥
جميع التركة وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق وينزل
بمجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهام ارت ومن صالح
من الورثة أو الغرماء على شئ منها طرح ثم قسم الباقي على
سهام من بقي منهم وهذا يخرج البحرين وملحق البيرين
وقد أثبت على ما أسسته من تلك القواعد وأجتهدت
في التوفيق بين المسائل السواردة ولم أترك من الكتاب
المسائل يسيرة طرحتها عمدًا ومسائل أخرى غيرت صغيرها
قصداً أو زدت فيها قيداً أثار اللاصق من المذاهب
والأقوى وتحرياً للاحتياط في الفتوى وأنا ملتزم
من ينقله ان لا يهمل واجب الأعراب فان التشابه فيه
جزم وخصوصاً في حاساته الخطية فان الاحتياط فيها
حتم والله هو المستكور على إفاضة نعمة والمسؤول
خاتمة السعانة بفضلله وكرمه الحمد لله رب العالمين



صلی اللہ علی سیدنا محمد و آلہ الطاہرین

سم الكتاب بحمد الله تبارك وتعالى ومن لا شك بعد الموت حسنا

ما رب اعز بعد كان كاتبه ما قارى الخط قل يا الله امينا

امس امس لا يرضى بواحد • حتى اضيف اليها الف امسنا

وفد علم ان الكف بالله تحت الترتيب وبقية خطها حنا

وقد وقع الفراغ من تحريره يوم الاحد في شهر

ربيع الاول في عشر الاخر سنة اثني

وخمسين وثمانماية

والله اعلم بالصواب

٣



المستعمل الحق كالحبر ان ملا اذا كان شاخصا بالفضل كالناظر لم
 مستعدا للمادة فصل آخر كالمصالح واذا صار ذلك فلم يحرر ان
 يكون الا بعد المعقولة عند كونها قايمة بطلانها عن مستعد للمادة
 وان كان بعد كونها قايمة بالحق والادلة المستعدة لها بالاجراء ان

وحيث

باب
 لاخر
 من
 في
 المادة
 حق
 على
 المادة

كالقول المعارف وما قبلها كان من شأنه ان يحل ما من
 المسئلة لما من شأنه ذلك فلا ادلة دلائله الا ما من
 سرعان في مادة العناد وقوله للحال الى المشابهة سدا لبدل ما حصل
 اشارة الى غاية فعل العادة قوله او يكون مع ذلك زيادة في السرعة
 ساقية مقصود محفوظ في آخر المعنى في الاطوار تتم بها الخلق اشارة
 الى انهاء فعل الممثلة وقوله او لمحتول من ذلك فصل بعد مادة ومدة الشجر

3
 1

وحيث